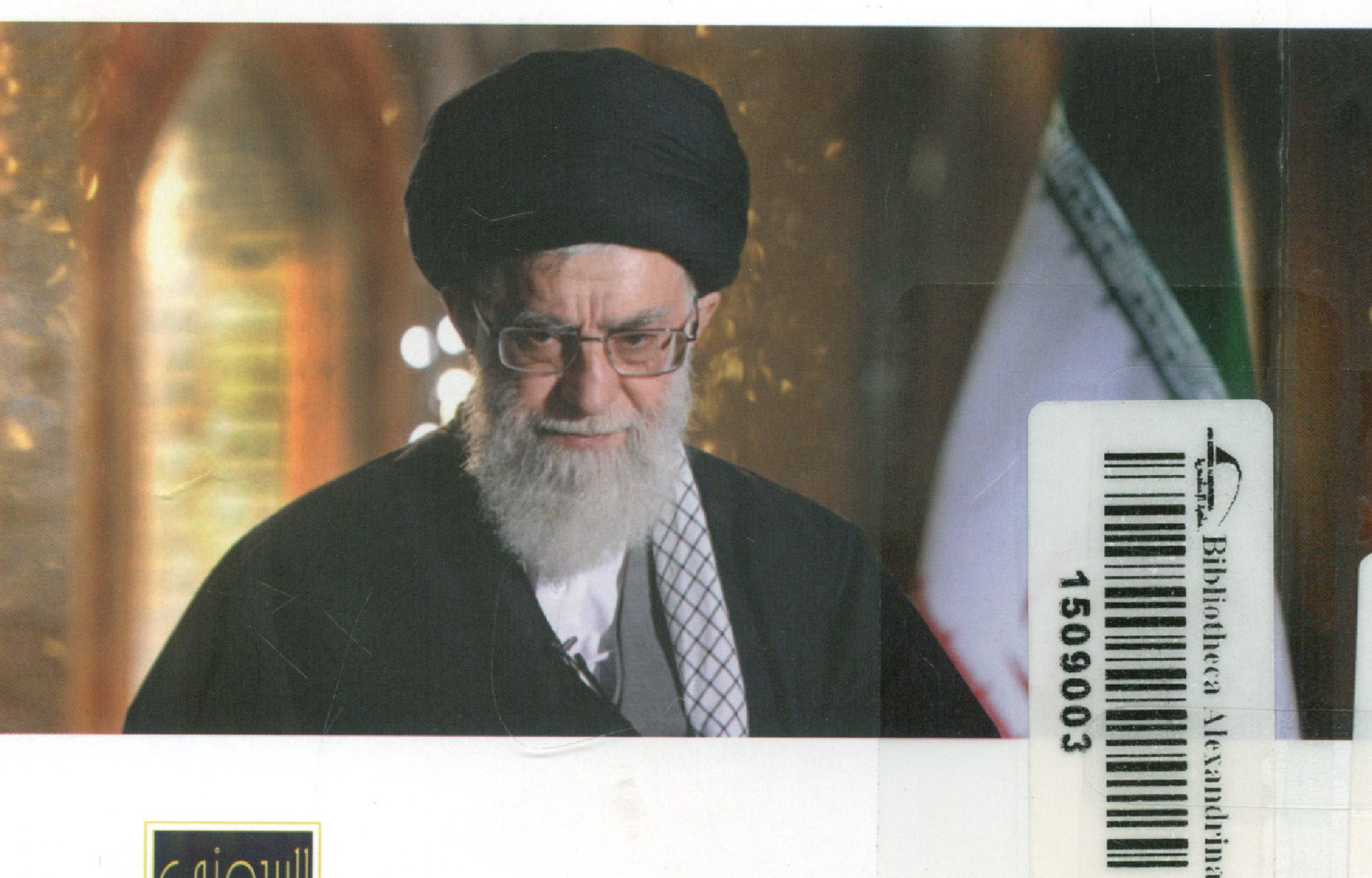
د. أحمد أبو مطر

الخطر الإيراني

وهم أم حقيقة



الطبعة الثالثة

البيروني
ناشرون • موزعون
BEYROUNI
PUBLISHERS
&DISTRIBUTORS

الخطر الإيراني

وهم أم حقيقة

الخطر الإيراني
وهم أم حقيقة

إعداد و تقديم د. أحمد أبو مطر

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(٢٠١٥/١٢/٦٠٧٧)

الخطر الإيراني وهم أم حقيقة - أحمد عطية أبو مطر.

دار البيروني للنشر والتوزيع

الطبعة العربية الثالثة - ٢٠١٦

ISBN ٩٧٨-٩٩٥٧-٥٦٨-٠٩-٧ (ردمك)



شركة دار البيروني للنشر والتوزيع
الأردن - عمان - وسط البلد - شارع السلط - بناية رقم (٢٣)
ص.ب: ١٨٢٢١٢ عمان ١١١١٨ - تليفاكس: +٩٦٢٢٦٤٦٥١٠٠١
Email.beyrouni.publisher@gmail.com

تصميم وإخراج فني: كمال قاسم

المحتويات

مقدمة أولى

د. سمير غطاس

عندما انتصرت الثورة في إيران عام ١٩٧٩ م سادت المنطقة العربية مشاعر غامرة من التأييد والترحيب بهذة الثورة على أمل أن تكون إيران الثورة سندا وحليفا رئيسيا للعرب ، وفي غمرة هذه الأجواء لم ينتبه الكثير من العرب ، بالقدر الكافي ، لعدد من المسائل الحيوية وبالغة الأهمية والخطورة وهي كما يلي :

أولا : إنه جرى إغفال وربما بالأحرى التعامي الكامل عن الإطار التاريخي للعلاقات بين الأمتين العربيبة والإيرانية ، والتي كانت في أغلبها علاقات مضمخة بالصراعات المريرة والطويلة والدموية على كافة المستويات القومية والمذهبية والثقافية والسياسية، وقد تعمدت بعض القطاعات من النخب العربية المنحازة لإيران التعتيم على هذا الجانب التاريخي من العلاقات العربية – الإيرانية، حتي لايكتشف المواطن العربي حقيقة المشروع الإيراني الراهن باعتباره امتدادا معاصرا للصراع التاريخي المزمن بينها وبين العرب.

وتتحدث وقائع التاريخ عن أن الأصل الذي تنحدر منه إيران المعاصرة يعود إلى الآريين الذين استوطنوا هذة الهضبة منذ البداية ، وكانوا يتميزون بالغطرسة والتعالي تجاه جيرانهم العرب ، كما عرفت هذه البلاد منذ القدم باسم بلاد الفرس .

ويرد بعض الدارسين جذور الصراع الحالي بين إيران والعرب إلى العدوان الذي نفذه الملك الفارسي الأخميني كورش الثاني عام ٥٣٩ قبل الميلاد على بابل بالتحالف مع يهود السبي ، وزحفهم بعدها لتكوين الامبراطورية الفارسية التي ماتزال هي المحرك الأول للأطماع الإيرانية التوسعية على حساب جيرانها العرب ، ومنذ أكثر من ألفي عام كان الفرس يتطلعون إلى توسيع نطاق هذة الإمبراطورية وتهديد حدود الدولة المصرية، لكن الهوس الذي تمكن من الفرس لتوسيع إمبراطوريتهم انتهى بهم إلى الوقوع تحت الاحتلال المقدوني ؛ ثم وقعت هذه البلاد تحت الحكم الساساني إلى أن فتحها العرب المسلمون بعد انتصارهم التاريخي في معركة القادسية سنة ٦٥١ م .

وكانت قبائل بني شيبان العربية قد انتصرت قبلها على الفرس في معركة ذي قار عام ٦٠٢ ميلادية ، وليس هناك ما هو أكثر دلالة على العمق التاريخي لحالة الصراع بين الفرس والعرب مما ورد في كتاب "الطبقات الكبرى" لابن سعد الذى أشار إلى أن ولادة النبي محمد في عام ٥٧٠ م أدى إلى سقوط أربع عشرة شرفة من إيوان كسرى وأطفأ النار التي كان يعبدها المجوس .

لكن الفرس بعد معركة القادسية حاولوا الرد على هزيمتهم فيها وقاموا بهجوم مضاد في معركة نهاوند التي انتهت إلى هزيمة أخرى ساحقة سقطت بعدها الإمبراطورية الفارسية أمام العرب المسلمين. لكن مع دخول الإسلام إلى إيران، تمسك الفرس بكل عناد بثقافتهم الفارسية ولغتهم ووضعوا قوميتهم في موازاة ديانتهم وربما حتى فوقها وقبلها .

وهو ما يكشف بجلاء عن ظاهرة العداء المتأصلة في بنية العقل الفارسي الإيراني ضد العرب رغم أنه كان من المفترض إنهاء هذا الصراع التاريخي بعد دخول الاثنين في كنف الدين الاسلامي .

ورغم كل ماتحشده القيادة الإيرانية اليوم من تعبيرات إسلامية في خطابها الدعائي فإنها غير قادرة أبدا على إخفاء حقيقة تغليب عدائها وكراهيتها، بل وتناقضها القومي مع العرب من يومها وحتى الآن على أي اعتبار آخر.

وقد تأكدت هذة الحقيقة في الوقائع التاريخية المعروفة في التاريخ الإسلامي التي شهدت تحالف الفرس الإيرانيين مع العباسيين لإسقاط الخلافة الأموية ، ثم انقلابهم بعد ذلك على الدولة العباسية ذاتها وتآمرهم المستمر عليها حتي سقطت في أيدي المغول عام ١٢٥٨م.

والآن ، كما كان في الماضي، ماتزال الروح القومية الفارسية هي العامل الأول والمهيمن الذي يسبق كل اعتبار آخر، بما في ذلك عامل الانتماء المشترك للدين الأسلامي،ويبدو هذا التناقض واضحا بشكل جلي في تظاهر حكام إيران بإقامة نظامهم السياسي على أساس الالتزام الدستوري بالإسلام فيما يزداد في الواقع عداؤهم للمحيط العربي

الاسلامي و سعيهم الدؤوب لبسط نفوذهم السياسي وهيمنة مذهبهم الديني على جيرانهم العرب .

والحقيقة أن الأمة الفارسية ظلت منذ اللحظة الاولى وحتى الآن ترفض الاندماج الكامل في الهوية الاسلامية الجامعة ، وسعت دائما ولاتزال إلى الثأر من هزيمتها التارخية أمام العرب ، ولهذا تهافتت بسرعة لتبنّي الدعوة الصفوية التي حولت إيران من دولة سنية المذهب إلى أول دولة شيعية في التاريخ الإسلامي .

إن المشروع الصفوي في جوهره هو مشروع قومي وليس دينياً، لإعادة بناء إيران على أسس قومية فارسية تميز نفسها عن العرب وعن الخلافة الإسلامية التي ترتكز على الاسلام السني .

وهكذا أسست إيران الصفوية لصراع مشروعيين سياسيين في المنطقة لاتستفيد من تأجيجه غير القوى الخارجية الأجنبية .

لقد كان الخلاف المذهبي في الإسلام بين السنة والشيعة محصورا في حدود الاجتهادات الفقهية بين المشايخ وعلماء الدين ، لكن إقامة الدولة الإيرانية الفارسية على أساس العصبوية الشيعية حول التناقض القومي بين الفرس والعرب إلى صراع ديني طائفي يمزق وحدة الاسلام والمسلمين أنفسهم .

كان اندفاع الأمة الإيرانية الفارسية نحو التشيّع تعبيرا عن إصرارها على إدامة الصراع مع العرب ،صحيح أن التشيع لم ينشأ في أصله فارسيا لكن الفرس تحولوا إليه بسرعة مذهلة لتأكيد تميزهم وانفصالهم القومي عن العرب وتعميقا لهذا الانفصال وتكريس العداء للعرب .

فقد بالغت الثقافة الإيرانية في التهجم على الصحابة وعلي الخلفاء الرشدين، وناصبت الخليفة عمر بن الخطاب العداء المطلق ووضعت الإمام علي بن أبي طالب في مواجهة عدائية مع الصحابة والخلفاء ، والأخطر من ذلك هو تنصيب الدولة الإيرانية الصفوية نفسها في طبيعتها الراهنة وصياً على الشيعة في العالم العربي

ومرجعا سياسيا لهم ، وأعطت لنفسها بذلك الحق في التدخل في الشؤون الداخلية لأغلب الدول العربية بما في ذلك اتباع أساليب تتسم بالتآمر والعدوانية وتفجير الصراعات الطائفية الدموية داخل الدولة الواحدة وداخل الإقليم كله بما لذلك من تضاعف و تداعيات كارثية على العرب وعلى المنطقة كلها .

ثانيا : إيران الحالية في ظل نظام الجمهورية الإسلامية هي امتداد طبيعي يجسد روح الاستعلاء الفارسي على العرب والعروبة ، وحتى على الشيعة العرب أنفسهم، لأن الايرانيين لم يعتبروا أبدا دخول الإسلام على بلدهم فتحا إسلاميا وإنما غزوا عربيا؛ ولذا يمتنعون عن تعلم العربية أو التحدث بها ويمعنون في الاعتماد على اللغة الفارسية حتي يتميزوا بشكل استعلائي على العرب باعتبارهم آريين وفرساً في المقام الأول الذي يسبق حتى انتمائهم إلى الإسلام.

وخلافا لعلاقاتهم مع الشعوب الأخرى فإن الثقافة الإيرانية تضع تناقضها الأول مع العرب وليس مع غيرهم .

ويلعب النظام في إيران على ثلاث هويات مختلفة فهو فارسي في الأصل ، ويدعي أنه إسلامي بشكل عام ، ويتعصب للمذهب الشيعي في جوهر تحركاته وتوجهه، وفي الإطار الثقافي الإيراني العام ماتزال ملحمة الشهنامة – التي ألفها الفردوسي- تحتفظ بمكانة عالية في صدر التراث الشعري الإيراني الفارسي وهي تمجد ملوك الفرس مقابل تحقير العرب والاستخفاف بهم ، وتصفهم بالأعراب الحفاة ولم تستثنِ في ذلك حتى قائد معركة القادسية سعد بن ابي وقاص، ولاتقتصر هذة النزعة العنصرية الاستعلائية إلى العرب على الماضي الفارسي لإيران لكنها ماتزال سارية المفعول حتى الآن ، وماتزال الثقافة الإيرانية المعاصرة تحط من قدر العرب و تحقر صورتهم في الأدب الفارسي الحديث ولاتعترف الجمهورية الإيرانية الإسلامية للعرب الأهوازيين بحقهم الطبيعي في استخدام لغتهم العربية بعد أن فرضت اللغة الفارسية على كل القوميات الأخرى، وهي تواصل بذلك نفس النهج الشاهنشاهي الذي ابتدعه الإمبراطور رضا شاة البهلوي.

إن تركيز الجمهورية الإيرانية الآن على ما تسميه بعالمية الاسلام هو مجرد غطاء تبرر به نزعتها التسلطية لفرض مركزيتها القومية الفارسية على الأمة العربية، فالنظام الراهن في إيران في ظل الجمهورية الاسلامية مايزال يعتمد نظام التقويم الشمسي وليس التقويم الإسلامي الهجري وتحتفل الجمهورية الإسلامية في إيران بالأعياد القومية الفارسية خاصة عيد النيروز وغيره من الأعياد والمناسبات التي ترتبط بالتاريخ والقومية الفارسية .

وتصر الجمهورية الإسلامية في إيران على فرض اسم الخليج الفارسي على الخليج العربي ، وكان الخميني رفض رفضا قاطعا الصيغة التي وضعها المؤتمر الإسلامي لتجاوز الخلاف على تسمية هذا الخليج واقترح تسميته بالخليج الاسلامي ، لكن الخميني رفض ذلك رفضا قاطعا وماتزال إيران تصر على اعتماد اسم الخليج الفارسي وليس العربي ولا حتى الاسلامي، وكانت السلطات الإيرانية وبخت حليفها خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحماس لأنه استخدم تعبير " الخليج العربى " وليس الفارسي ، وقد أدت هذة النزعة الفارسية الغالبة إلى ردة فعل عربية مقابلة تصف الإيرانيين بالفرس والمجوس والصفويين.

ولا تقتصر خطورة الوضع الايراني الراهن على هذا الانقسام القومي الثقافي وعلى بث روح التميز والاستعلاء بينها وبين العرب ولكنه تجاوز ذلك إلى ماهو اخطر بكثير فقد أدى انتصار الثورة الإسلامية في إيران إلى حالة استنهاض واسعة لما يسمى بالصحوة الإسلامية المعاصرة، والتي اعادت إلى صدارة المشهد العربي المعاصر بروز حركات وأحزاب ما يسمى بالاسلام السياسي، والحقيقة أن مايسمي بالصحوة أو النهضة الاسلامية يموّه في الغالب على الطابع الأصولي السلفي لهذه الأحزاب التي جرى توظيفها في الأساس لقطع الطريق على التطور الديمقراطي والحداثي للأمة العربية ، فعلى التوازى مع إحياء الأمة الفارسية الإيرانية أعادت هذة الأحزاب إحياء مشروع الخلافة الاسلامية ويشترك المشروعان معا في الدعوة لاعتماد أشد نظم الحكم الثيوقراطية تخلفا وتسلطا على المواطنين والشعوب، وكلاهما يدعي أنه يحكم على الأرض باسم الله والدين .

ولهذا كان طبيعيا أن يولد هذا النوع من تحالف الذئاب أو الأفاعي بين النظام الإيراني الذي يسعى لاحتكار تمثيل المذهب الشيعي وفرض وصايته المطلقة عليه ، وبين أحزاب الإسلام السياسي وفي مقدمتها حركة الإخوان المسلمين التي تزعم بدورها تمثيل الإسلام السني لأن الهدف الجامع المشترك الذى يتقاطعان عليه وحوله هو إقامة أنظمة حكم ثيوقراطية متسلطة تقطع الطريق على تقدم الأمتين الإيرانية والعربية، وتصادر حق الشعوب في الولاية على نفسها بشكل ديموقراطي دون وصاية أو إكراه أو تكفير .

وهكذا تُحشر الأمة العربية وشعوبها بين سندان أنظمتها السياسية غير الديموقراطية ومطرقة الأحزاب والجماعات الاسلامية المعادية للديموقراطية المتحالفة مع إيران والتي تقطع الطريق على الدول والشعوب لكي ترتقي إلى مصاف الأمم المتقدمة والحضارية .

ثالثا : من المفارقات اللافتة في الشأن السياسي العربي أن يتصدى تيار من الاتجاه القومي العربي للعب دور دعائي وداعم لإيران بدعاوٍ متهافتة تزعم أن إيران يمكن أن تلعب دورا حليفا في مواجهة الاحتلال الاسرائيلي والهيمنة الأمريكية .

ومن الواضح مدى تعامي هذا التيار القومجي العربي عن رؤية الحقائق شديدة الوضوح ومحاولته تضليل الشعوب العربية بمثل هذه الادعاءات الموهومة؛ لأن الجمهورية الإسلامية في إيران -تحت غطاء نظرية تصدير الثورة الإسلامية- كانت في الحقيقة تسعى لاختراق الأنظمة العربية والتسلل إلى النسيج الاجتماعي الداخلي واللعب على التعارضات الطائفية لتحويلها إلى تناقضات رئيسية تثير المزيد من الشقاق والانقسام والتشظي في العالم العربي .

والنظام الإيراني هو نظام استعماري واحتلالي واستيطاني بكل جدارة ، وبعد انتصار الثورة الإسلامية توقع الكثيرون أن تصحح الجمهورية الإسلامية في إيران الأوضاع الاستعمارية التي ورثتها عن النظام الشاهنشاهي ، لكنها على العكس من ذلك تماما قامت بتكريس هذة الأوضاع الاحتلالية وسرعت من وتيرة عمليات الاحتلال

والاستيطان لتغيير الواقع الديموغرافي في الأقاليم التي تحتلها؛ إذ ماتزال إيران تفرض بالقوة والقهر إحتلالها لإقليم الأهواز العربي الذي يقطنه قرابة الثمانية ملايين مواطن عربي سني وتحرم هؤلاء المواطنين العرب من حقوق المساواة في المواطنة ومن الاستفادة من ثرواتهم الطبيعية الموجودة في أراضيهم، وتحتكر إستغلال النفط والغاز والمياه ، وتحرّم استخدام اللغة العربية وتمنعهم من الترشيح لرئاسة الجمهورية، وتضطهدهم وتقوم بعمليات متواصلة للاحتلال والاستيطان لزرع كتل سكانية فارسية وشيعية تسيطر على كل مصادر الثروات الطبيعية في هذا الإقليم.

كما تواصل الجمهورية الإسلامية في إيران احتلالها الاستعماري للجزر العربية الإماراتية الثلاث ، وهو مايتنافى تماما مع الخطاب الدعائي الإيراني الذي يزعم مواجهته للاحتلال الاسرائيلي للاراضي الفلسطينية والعربية.

ولايوجد في الحقيقة أي مبرر أو ذريعة للتيارات القومية العربية في استخدام معايير مزدوجة ومتناقضة تجاه حالتي كل من إيران وإسرائيل؛ فكلاهما من حيث الجوهر يمثلان التعبير الأكثر وضوحا على المزج ما بين الطابع التقليدي الكولونيالي الذي يعتمد على نهب ثروات الشعوب واستغلالها والحاقها بمشروعه التوسعي للسيطرة والهيمنة.

وكان أكثر من مسؤول في الجمهورية الإسلامية في إيران قد صرح علنا عن النوايا والمخططات الإيرانية لاحتلال البحرين وضمها إلى المشروع الفارسي الامبراطوري، في ظل مؤامرة الصمت والتواطيء مع هذة التيارات القومية العربية .

وفي إطار هذا المشروع الفارسي التوسعي تسعي إيران لإقامة فروع لها في قلب الدول العربية أو على خطوط التماس معها لتلعب دورا تخريبيا يمهد لزعزعة الإمن ولإحداث القلاقل؛ لتقدم إيران اوراق اعتمادها لدى الولايات المتحدة كقوة اقليمية عظمي في الشرق الاوسط . حدث هذا عندما أنشأ الحرس الثوري الإيراني فرعا له في لبنان تحت اسم " حزب الله " ، الذي حول قسماً كبيراً من لبنان إلى مستوطنة ايرانية.

وأعلن زعيم هذا الحزب بكل وقاحة أنه يفتخر بكونه تابعا مأمورا لتعليمات الولي الفقية الحاكم الحقيقي لإيران .

ولم يتورع أحد أبرز الصحفيين الناصريين عن تبرير الغزوة التي بادرإليهاحزب الله لقمع بيروت السنية و إحراق المراكز الإعلامية من صحف وقنوات تلفزية، ورفع الأعلام الإيرانية وصور الخميني وخامئني على مساجد بيروت في واحدة من أكثر مشاهد القهر الطائفي واستغلال البطش والقوة المفرطة ، بينما لا يلوذ الناصريون العرب والقوميون وأحزاب الإسلام السني والإخوان المسلمون بالصمت المريب فقط ،وانما يتواقح بعضهم أيضا لدرجة تبرير هذا التعسف والقهر العنصري الطائفي المدعوم من إيران .

وكانت حركة الإخوان المسلمين تواطأت أيضا مع إيران عندما أوعزت لفرعها في قطاع غزة المعروف باسم حركة حماس لإقامة علاقات تحالفية تهدف إلى وضع إيران على التماس المباشر مع مصر كورقة ضغط ومساومة لاستمالة مصر أو لاختراقها، وقد أدى هذا التحالف غير المقدس إلى إثارة حفيظة قطاعات واسعة من الشعب الفلسطيني في غزة .

ويجاهر كثير من حركات وفصائل السلفية الجهادية بإدانتها الشديدة لهذا التحالف المشبوه بين حماس وإيران ما أدى إلى تفاقم هذه الاستقطابات الداخلية في غزة التي لم تشهد على امتداد تاريخها مثل هذا الانشقاق والانقسام الخطير .

وانكشف الموقف الإيراني تماما على حقيقته عندما تخاذل عن تقديم أي دعم حقيقي وعملي للفلسطينين في مواجهة الحرب العدوانية التي شنتها اسرائيل على غزة (٢٧/١٢/٢٠٠٨- ١٩/١/٢٠٠٩) بعد أن ورطت حماس في هذه الحرب لخدمة أجندتها الخاصة ومشروعها الإقليمي .

وفي الإطار التوسعي الإيراني ذاته عملت إيران بدأب شديد على تجنيد قيادات عديدة وكوادر من الحوثيين في اليمن واستغلت التعارضات القبلية والطائفية هناك لتحويل الحوثيين من المذهب الزيدي إلى المذهب الإثني عشري ، وقامت بتدريب وتسليح

وتمويل حركة التمرد الحوثية في اليمن لاختراق هذا البلد وإقامة قاعدة إيرانية على تماس مباشر مع المملكة العربية السعودية .

ومن المثير حقا للريبة و الدهشة أن تستمر بعض القوى والتيارات القومية في المنطقة العربية في توفير الغطاء الإعلامي الداعم لإيران رغم كل مافعلته وماتزال الجمهورية الإسلامية الإيرانية في العراق وبالعراق .

كانت حركة الإخوان المسلمين قامت بحركة بهلوانية مثيرة للاستهجان عندما بدلت تأييدها المعلن لصدام حسين في حربه مع إيران إلى تأييد الدور الإيراني في العراق بالتواطؤ مع الولايات المتحدة الامريكية.

وقام العديد من أبرز كتاب وممثلي التيار الناصري في مصر وغيرها من البلدان العربية بذات الحركة البهلوانية وكأننا في سيرك سياسي يمارس فيه هؤلاء العابهم مدفوعة الأجر .

وفي مقابل صمت أو تواطؤ أو تأييد هذة التيارات القومية الإسلاموية العربية ، كان أحد قادة إيران قد أفصح بلا أي خجل أو مواربة عن الدور الذي لعبته إيران في دعم الخطط الامريكية العدوانية ، وكان محمد على أبطحي صرح في ٢٠٠٤/١/١٥ في ختام مؤتمر الخليج وتحديات المستقبل بما يلي :

"إيران قدمت الكثير من العون للأمريكيين في حربها ضد أفغانستان والعراق ... ولولا التعاون الإيراني لما سقطت كابول وبغداد بهذة السهولة."

وكان الرئيس الإيراني " المنتخب " أحمدي نجاد أعلن في ٢٠٠٧/٨/٢٨ "أن إيران مستعدة لملء الفراغ الذي ستخلفه أمريكا في العراق " .

إن إيران تسعى إلى تكريس دورها ونفوذها في العراق، ومن ثم تعيد إنتاج هذا النموذج في إطار مشروع قومي فارسي زاحف يبدأ بالاختراق السياسي بالتواطؤ مع الطابور الخامس من ممثلي الإسلام السياسي والإخوان المسلمين والحرس القديم – الجديد للناصرية والتيار القومجي العربي، ومن ثم يحمل معه اختراقه المذهبي ، وينفخ في

نار الفتنة الطائفية لتحويل الخلاف المذهبي السني — الشيعي إلى صراع وطني داخل البلد الواحد والوطن الواحد لدفع الجماعات الشيعية الوطنية العربية إلى أحضان النظام الإيراني وطلب التدخل والحماية بما يسهل للمشروع الإيراني عمليات الاختراق والتمدد والتوسع .

إن النتيجة الحتمية لهذا المشرع الإيراني هي المس بالأمن القومي لكل دولة عربية على حدا، والأمن القومي العربي على النطاق الإقليمي. وتتفاقم بشدة خطورة هذا المشروع الإيراني التوسعي لأنه يزج بالبعد العقائدي والديني في إطار هذا المشروع بما يشكل مصدر خطر دائم لتهديد المجتمعات العربية وليس الدول العربية فقط.

إن المخطط الإيراني يلعب بورقة الانقسام المذهبي داخل الإسلام مما يفتح أبواب جهنم على مصراعيها لتقسيم وتفتيت كل دول المنطقة إلى دويلات وإمارات ومشاريع كيانات طائفية ومذهبية وإثنية؛ لأن دعوة إيران لتمكين المثال الشيعي من الحكم أو التمرد عليه لتكوين دويلات داخل كل دولة أوالانفصال عنها سوف تدفع كل الأقليات الدينية والإثنية في العالم العربي إلى اعادة إنتاج هذا المشروع الإيراني — الشيعي الانعزالي والانفصالي .

إن تعامي بعض التيارات العربية عن كل هذة المخاطر المحدثة بالوضع العربي ومجتمعاته لا يمكن أن تبررها الدعاية الموهومة حول بناء قدرة نووية عسكرية إيرانية لموازنة القدرات النووية في الترسانة الإسرائيلية.

هذة المقولات الموهومة لا تستند إلى تحليل منطقي وعلمي وهي– فضلا عن ذلك – تتغافل عن عدد من الحقائق التي من أهمها ما يلي :

إنها تطمس حقيقة ما جرى من تعاون عسكري بين إيران الخمينية بعد سنوات قليلة من انتصار الثورة الإسلامية وبين إسرائيل ، ويقفز القومجيون والمتأسلمون من حركة الإخوان عن الكشف العلني لفضيحة إيران جيت أو إيران كونترا، عندما قبلت إيران الخمينية تزويد إسرائيل لها بالأسلحة والمعدات لدعمها في الحرب ضد العراق ، كما كشفت اسرائيل نفسها عن فضائح أخرى قام بها رجل الأعمال الإسرائيلي ناحوم

منبار لتوريد مواد كيماوية لإيران تستخدم في صناعة غاز الخردل السام في عام ١٩٩٧، كما نشرت صحيفة هآرتس الإسرائيلية التحقيقات التي كشفت عن قيام شركة تابعة لرجل الأعمال الإسرائيلي موشية ريجف بتوريد مواد فنية وتسليحية لإيران في الأعوام من ٩٢-١٩٩٤.

إن القنبلة النووية الإيرانية – إذا تم إنتاجها أخيرا- لن تكون قابلة الاستخدام ضد اسرائيل تحديدا، لأنه أولاً باستثناء سابقتى هيروشيما ونجازاكي، فإن الخيار النووي لم يعد قابلا للاستخدام حتى في ظل وجود نزاع إقليمي محتدم مثلما هو الحال في وضع الجارتيين النوويتين الهند والباكستان. وثانيا لأنه لم يعد بمقدور أي دولة نووية القيام بضربة أولى مع تفادي إمكانية تعرضها لضربة مضادة قد تكون أكثر وأكبر وأشد فتكا فيما بات يعرف في علم الاستراتيجية بالتدمير المتبادل، وثالثا، لأن ايران تعرف أن استخدام الخيار النووي ضد اسرائيل قد يعرض إيران نفسها للفناء من جراء ضربة انتقامية ليس من إسرائيل وحدها وانما من الولايات المتحدة وربما من حلف الناتو ودول أوروبية أخرى.

ويقول المفكر الأمني الاستراتيجي الاسرائيلي يحزقئيل درور "إنه حتي لو تمكنت إيران من تطوير سلاح نووي فإن إسرائيل يمكن أن تبني لنفسها صورة أمينة لقدرة ضربة ثانية شاملة في تدمير إيران تماما، وهكذا يفعل الردع فعله وينشأ ميزان نووي مستقر في الشرق الأوسط".

ولهذا فإن الخيار الإيراني النووي سيكون في الغالب موجها ضد الدول العربية، وسيشجعها ذلك أكثر على دعم التمكين الشيعي في الدول العربية باعتبارها تبعية إيرانية، وقد يسمح هذا السلاح عديم الاستخدام ضد إسرائيل لإيران بتصعيد ابتزازها للدول العربية وبمزيد من التدخل في شؤونها الداخلية وباحتلال المزيد من الأراضي العربية وبضم وإلحاق عدد من الدول العربية الصغيرة إلى إيران.

إن القوى اليمينية المتطرفة في إسرائيل تستغل على اوسع نطاق المسعى النووي لإيران وتصريحات أحمدي نجاد لتعبئة وتجنيد العالم كله معها، وهي في حقيقة الأمر لا

تخشى عسكريا من امتلاك إيران للخيار النووي الذي لن يكون في أفضل الاحوال مكافئا لقدرات إسرائيل النووية المتطورة التي يصنفها كبار الخبراء الاستراتيجين في مكانة متقدمة جدا، فضلا عن توافر إمكانية وضع اسرائيل تحت مظلة أمان نووية دولية من الولايات المتحدة أو حلف الناتو ،لكنها تسعى لمنع إيران من امتلاك خيارر نووي لأن ذلك سيؤدي إلى تعزيز مكانة إيران كلاعب اساسي في الشرق الأوسط ، يمكن أن ينافسها أو يقاسمها في مكانتها المتميزة في المنطقة وفي نظر القوى الدولية المعنية بمصالحها المباشرة وغير المباشرة في الشرق الأوسط ، ويبقى الموقف العربى مع ذلك مصرا على تجريد اسرائيل من ترسانتها النووية واخلاء المنطقة كلها من اسلحة الدمار الشامل .

إنه ليس في وارد السياسة البرجماتية للنظام الحاكم في إيران أن يورط وجوده كله في مغامرة انتحارية بالهجوم النووي على إسرائيل وقد امتنعت إيران نفسها عن الدخول في أي مواجهة مباشرة مع إسرائيل حتى الآن، بل إنها منعت حلفاءها المباشرين ، سوريا وحزب الله وحماس من توريطها أو توريط أنفسهم في تصعيد المواجهات المحسوبة والمحدودة ضد اسرائيل.

وتمتلك سوريا وحدها منظومة متطورة من الصواريخ والرؤوس غير التقليدية – دون النووية- التي يمكنها إصابة أي هدف في العمق الاسرائيلي انطلاقا من أراضيها بما في ذلك مفاعل ديمونا ، ومع ذلك تفرض سوريا حظرها المطلق لأي عمل من أعمال المقاومة على جبهة الجولان المحتل الذي يتجدد فيه إطلاق النارمع اسرائيل بشكل منتظم منذ عام ١٩٧٤ وحتى الآن.

والشيء نفسه تقريبا يجري مع حزب الله الذراع الإيراني في لبنان الذي امتنع منذ يوليو / تموز ٢٠٠٦ حتى عن القيام بأي مغامرة عسكرية ضد إسرائيل، بل إنه تنصل وتبرأ من العمليات المحدودة لإطلاق صواريخ كاتيوشا من الجنوب اللبناني حتى يتفادى رد الفعل الاسرائيلي ، وربما وجب التذكير بأن اغتيال عماد مغنية في قلب دمشق وتحت أعين المخابرات الإيرانية والسورية بقي حتى الآن من دون أي رد يذكر ،

وينطبق هذا الوضع على حالة حماس التي لم تكتف فقط بوقف أي عمل عسكري ضد اسرائيل منذ ٢٠٠٩/١/١٩ وإنما تقوم أيضا بقمع ومنع كل الفصائل الأخرى بما فيها حركة الجهاد الاسلامي من القيام بأي عمليات للمقاومة انطلاقا من غزة ، وهذا كله يكشف بجلاء للمواطن العربي حقيقة الادعاءات المزيفة لمشروع المقاومة الإيراني، وأن هذا الشعار الدعائي يستخدم للتموية والتغطية على المشروع الأصلي المعني ببسط نفوذ وهيمنة إيران على المنطقة ، وربما يكون عرض هذة الوقائع مفيدا أيضا في فضح دعاوى جوقة التيار الناصري – الإخونجي الذي يعزف على مدار الساعة نشيد الولاء والدعم للمشروع الإيراني تحت ساتر كثيف من دخان الادعاءات الموهومة بشعارات المقاومة والممانعة وما يشابهها من شعارات جوفاء وفارغة .

إن إيران هي أمة كبيرة لها كل الاحترام والتقدير ، وكان من الممكن فعلا أن تكون رديفا عظيما لمشروع نهضوي مشترك مع الأمة العربية يفتح الطريق ، ولا يقطعه ، على التطور الديموقراطي وعلى تقدم هذة المنطقة بتكامل المصالح العربية – الإيرانية المشتركة في إطار رؤية ومشروع حضاري ، وليس استبدادياً ، ومشروع تقدمي وليس ظلامياً ولا سلفياً . مشروع نهضوي تطويري يتجاوز العصبوية القومية ،يقارب بين المذاهب ولا يباعد أو يفرق بينهما ويتاجر بها ، وحتى يحدث هذا التحول التاريخي فإن الخطر الإيراني على العرب سيبقى قائما وداهما .

مقدمة ثانية

التفريق في النقد بين الأنظمة وشعوبها: سوريا و إيران مثالا

د.أحمد أبو مطر

هل تمثل الأنظمة العربية القائمة حقيقة شعوبها لدرجة أن هناك تلاحماً عضويا بين النظام وشعبه يرقى لمستوى أن أي نقد للنظام يكون نقدا للشعب والبلد كاملة؟. فإذا انتقد كاتب مصادرة حقوق الإنسان وقمع الحريات ومنع التعددية السياسية، والسجون المليئة بالسجناء والمعتقلين على خلفيات سياسية وحرية التعبير التي يمارسها نظام عربي معين، هل يعتبر هذا النقد موجهاً لشعب ذلك البلد الذي هو مادة ذلك القمع والسجون؟. إذا ارتكب نظام ما مجازر فردية وجماعية في سجون ومدن بلاده ، فهل انتقاد ذلك وتعريته يعتبر تطاولا على البلد وشعبها، وهو في الأساس من ارتكبت تلك المجازر بحق آلاف من أبنائه؟

خلفية هذه التساؤلات من طرفي تعود إلى خلط بعض القراء بين النظام من جهة، والبلد والشعب من جهة أخرى، هذا التعليق جعلني أراجع كافة مقالاتي ودراساتي وكتبي ، ولم أعثر على أي نقد أو تهجم أو تجنٍ أو تطاول على أي شعب أو بلد عربي من المحيط إلى الخليج العربي، بالعكس لي مقالات ودراسات عديدة عن الثقافة والأدب والرواية والمسرح والسياسة في العديد من الدول العربية بشكل إيجابي، يقدم تلك الفعاليات الثقافية في بلد عربي معين للقراء والمتابعين، وكذلك أية خطوات سياسية إيجابية تستحق التثمين في أي قطر عربي ، إلى الحد الذي جمعت كل ما كتبته عن الأدب والثقافة والمسرح والسياسة في الكويت من عام ١٩٦٨ إلى عام ٢٠٠٤ في كتاب بعنوان (مقالات كويتية) صدر عام ٢٠٠٥ ، وبالتالي فهل صدور كتابي (سقوط ديكتاتور) عام ٢٠٠٤ عن انهيار وزوال نظام صدام حسين يعتبر هجوما على العراق شعبا وبلدا ؟ والكتاب توثيق للجرائم والتعديات التي ارتكبها ذلك النظام بحق العراق بلدا وشعبا وثروة؟ وهل انتقادي للنظام فى مصر يعتبر تهجما على مصر وشعبها ؟ وهل انتقادي الحاد لممارسات معمر القذافي الاستبدادية التي حولت ليبيا إلى سجن

كبير ومزرعة خاصة لأولاده وكتابه الأخضر ونهره الصناعي اللاعظيم يعتبر هجوما على الشعب الليبي وبلده ليبيا ؟.

وعودة لما يتعلق بسوريا فلم يحدث مطلقا أن كتبت كلمة واحدة تهجما على سورية البلد والشعب ، فكل ما كتبته وسأظل أكتب حوله هو ممارسات النظام السلبية التي لا يعاني منها الشعب البريطاني ولكن الشعب السوري نفسه وهو من يدفع الثمن من حريته وكرامته وإنسانيته وتقدمه ومكانه اللائق بين الشعوب ، فهل هكذا كتابات تعتبر هجوما على سوريا كشعب وبلد؟ .

و لمزيد من التوضيح والإقناع أود أن أستعرض بعض السلبيات التي ترقى في أغلبها لحد الجرائم الفردية والجماعية من سجلّ النظام السوري ، وأسأل كل القراء: من يقبل أن ترتكب هذه الممارسات في بلاده ؟ وهل تعرية هذه الجرائم يعتبر هجوما على سوريا الشعب والبلد؟ أم دفاعا عن كرامتهم وإدانة لمرتكبيها كي يتعاملوا معهم بما يليق بكرامة البلد وإنسانية المواطن ؟ وهذه نماذج من ممارسات إجرامية ظالمة فهل الحديث عنها والتذكير بها له علاقة بالإساءة لسوريا والتهجم على شعبها ، أم أن ذلك انتصار له وتضامن معه ومطالبة بمحاسبة مرتكبيها:

مجزرة سجن تدمر

من يصدق أنه في السابع والعشرين من يونيو ١٩٨٠ أي قبل سبعة وعشرين عاما، قامت سرايا الدفاع التي كان يقودها رفعت الأسد شقيق الرئيس حافظ الأسد باقتحام سجن تدمر العسكري الذي كان يعج بالمعتقلين من التيار الإسلامي تحديدا،وكانت نتيجة تلك العملية الإجرامية التي أشرف عليها رفعت الأسد شخصيا مقتل ما لا يقل عن ألف معتقل في ساعات محدودة بشكل عشوائي أي القتل لمجرد القتل، وهذه المعلومات موثقة عبر اعترافات جنود شاركوا في العملية ، ويمكن الاستدلال عليها وعلى غيرها من الجرائم من حديث مصطفى طلاس وزير دفاع النظام آنذاك في تصريحه المشهور لمجلة (دير شبيجل) الألمانية أنه كان يصادق على إعدام ١٥٠ معتقلاً سياسياً أسبوعيا لسنوات طويلة، أي بمعدل ٦٠٠ معتقل شهريا، أي ٧٢٠٠ معتقل سنويا، و لك

أن تتصور عدد هؤلاء الأبرياء الذين صادق على قتلهم مصطفى طلاس وحده عندما يقول (لسنوات طويلة) ، فلو اعتبرنا السنوات الطويلة هذه خمسَ سنوات فقط من فترة توزيره البالغة حوالي خمسة وعشرين عاما ، يكون من صادق طلاس وحده على إعدامهم ستة وثلاثين ألفا . فمن يحاسب هؤلاء القتلة أمثال مصطفى طلاس و رفعت الأسد؟ وهل أتهجم على سورية الشعب والبلد عندما أسأل القاتل رفعت الأسد من أين له المليارات التي يمتلكها منذ سنوات ويعيش منها ويستثمر في منتجع (ماربيا الأسباني)؟ هل جاء عام ١٩٧٠ من قريته القرداحة وهو يملك تلك المليارات أم أن هذه المليارات تكوّنت نهبا وسرقة من ثروة الشعب السوري؟.

وحسب تقرير الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان بمناسبة مرور سبعة وعشرين عاما على تلك المجزرة فقد (بلغ عدد الذين ابتلعهم سجن تدمر واختفت آثارهم فيه سبعة عشر ألفا من الأطباء والمهندسين والعلماء والعمال والفلاحين والمدرسين والطلاب والشعراء والأدباء والشيوخ و القاصرين، ولم تكشف سلطات النظام السوري الأمنية أو الرسمية شيئا من هذا الملف الذي تكتنفه الظلمات.....السلطات السورية التي ارتكبت هذه الانتهاكات الخطيرة تجاهلت الموضوع برمته ولا تزال مستمرة في تجاهلها له بعد ٢٧ عاما على بداية مسلسل التصفية الجسدية الجماعي داخل المعتقل، وتتعامل ببالغ القسوة مع كل حالة استفسار عن مفقود، غير عابئة بقيمة الحياة الإنسانية وغير مهتمة بمشاعر ذوي المفقودين وغير مقدرة أيضا للحاجة المدنية والقانونية المترتبة على فقدان هذا العدد الكبير الذي يتطلب تسوية أوضاع عديدة: أسرية وقانونية واجتماعية.

فهل الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان عندما تعلن وتوثق ذلك تكون قد تهجمت على سورية البلد والشعب أم انتصرت له؟. ومنها العلاقة مع لبنان.

فلماذا فقط مع لبنان يرفض النظام السوري ترسيم الحدود وإقامة علاقات دبلوماسية مع أن لبنان دولة مستقلة وعضو في الجامعة العربية والأمم المتحدة. وأتطلع للرئيس بشار الأسد أن يتخذ الخطوات التى من شأنها إعادة سوريا لوضعها

العربي الطبيعي حيث التعاون والعلاقات التي تعيد لها دورها الإقليمي الفاعل بناءً على قدراتها الحقيقية، وليس التحالف الشكلي الخطابي مع أنظمة من خارج الحدود العربية كالنظام الإيراني الذي يريد استعمال هذا التحالف الشكلي لخدمة مصالحه الإقليمية والدولية، بدليل أن سورية قررت المشاركة في مؤتمر أنابوليس بعد إدراج مسألة الجولان المحتل على جدول أعماله، وهذه مصلحة وطنية سورية بحتة لكن النظام الإيراني جنّ جنونه وسيّر المظاهرات في طهران ضد المؤتمر وهتف المتظاهرون الإيرانيون علنا (اخجلي يا سورية)!. ومن ناحيتي سوف أنتصر دوما وأتضامن مع سورية الشعب والبلد والنظام الذي ينهي ملفات سجناء الرأي والمعتقلين على خلفيات سياسية من سوريين وأردنيين ولبنانيين ويسمح بالتعددية السياسية الحقيقية، لأن سوريا الديمقراطية أقوى في مواجهة كل ما تتعرض له ، فالأوطان يدافع عنها أحرارها وشعبها المتمتع بحريته وكرامته وإنسانيته، بدليل أن ما يزيد عن ستة ملايين من جيش صدام النظامي وفدائيي صدام لم يطلقوا رصاصة واحدة على قوات التحالف التي دخلت بغداد وأطاحت بالنظام..لماذا ؟ لأن هذه الملايين كان هاجسهم: ندافع عن سجون صدام أم معتقلاته أم مجازره الجماعية أم نهبه وولديه لثروات العراق أم احتلاله وتدميره لدولة الكويت؟. وأفضل من عبّر عن علاقة الحرية بالدفاع عن الأوطان هو الشاعر المتألق محمد الماغوط في مسرحيته (ضيعة تشرين) . هذا الماغوط الذي يقول: (عندما أتعب أضع رأسي على كتف قاسيون وأستريح، ولكن عندما يتعب قاسيون على كتف من يضع رأسه ؟). وليت القرّاء يعودون لمشاهدة مسرحيته (ضيعة تشرين) وقراءة أو سماع لقائه مع قناة الجزيرة في العاشر من أبريل لعام ٢٠٠٦ في حلقة (من أدب السجون) وهو يحكي عن فترة سجنه وزوجته الشاعرة المرحومة سنية صالح والشاعر أدونيس في سجن المزّة.

وضمن نفس السياق النظام الإيراني

وانطلاقا من نفس النظرة لا يجب أن يعتبر نقدي لسياسات النظام الإيراني أبداً نقداً أوتهجماً على المذهب الجعفري أو مذهب آل البيت رضي الله عنهم. وأنا أود القول علانية بالنسبة لي لا تداخل عندي بين هذا وذاك ، فمذهب آل البيت قناعة

إسلامية لمعتنقيه أحترمه وأجلّ آل البيت والإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه.
أما سياسات النظام الإيراني سواء في زمن الشاه أم زمن الجمهورية الإسلامية في إيران، فهي عندي أعمال سياسية لا علاقة لها بالمذهب الديني، من حقي وأي كاتب أن ينتقدها إذا استحقت النقد، فالمذهب الديني لا علاقة له بهذه الأعمال السياسية . فما دخل المذهب الديني باستمرار احتلال الجزر العربية الثلاث منذ نوفمبر عام ١٩٧١؟ وما دخل المذهب الديني باستمرار احتلال الأحواز العربية منذ أبريل عام ١٩٢٥ ومصادرة أبسط الحقوق الإنسانية لشعبها بما فيها استعمال لغته العربية؟ وما دخل المذهب الديني باستمرار التلويح بإعادة احتلال وضم دولة البحرين العربية؟ وما دخل المذهب الديني بالمظاهرات التي سيّرها النظام أمام السفارة الأردنية ضد مؤتمر أنابوليس؟ مع العلم أنه مؤتمر خاص بالقضايا العربية والأراضي العربية المحتلة من قبل إسرائيل فما دخل النظام الإيراني بذلك ؟ أم أنه يعتبر نفسه وصيّا على ثلاثمائة وخمسين مليونا من العرب ، وهو يقرر لهم سياساتهم وتحركاتهم السياسية ؟. وكمثال استفزازي ما هو موقف النظام الإيراني من مظاهرات عربية أمام السفارات الإيرانية تطالب بوقف قمع حقوق الإنسان في إيران وتدين القتل الذي يمارس في السجون الإيرانية على خلفيات سياسية ؟.

لذلك أكرّر بالنسبة لي لا تداخل بين مذهب آل البيت الديني وسياسات الأنظمة الإيرانية ، هذه سياسات يومية دنيوية من حق أي كاتب أن ينتقدها ، ولا تداخل عندي بين النظام السوري وشعبه وبلاده ، فالأنظمة طرف وشعوبها وبلادها طرف آخر، أما بالنسبة لسوريا كبلد عربي يهمني أمره سأظل مع سوريا الحرّة الديمقراطية الخالية من سجناء الرأي والسجناء السياسيين ، سوريا التعددية السياسية لأن ذلك قوة وحصانة لها، سوريا ذات العلاقات الطيبة المبنية على الاحترام والمساواة مع كل الدول العربي ، وسأدعم علنا نظام الرئيس بشار الأسد إذا اتخذ أي خطوة يقوم بها في هذا الطريق لتعود سورية قوة إقليمية لها دورها الذي تستحق. أما نظام الملالي في إيران فوضعه مختلف لأنه خطر ساحق على الشعب الإيراني والجوار العربي ، من هنا يهدف هذا الكتاب لتقديم أوجه هذا الخطر عبر دراسات لكتاب معروفين من مختلف الأقطار

العربية ومن داخل إيران نفسها، مما يعني أن هناك العديد من المفكرين والكتاب والسياسيين يدركون هذا الخطر الذي يمثله نظام متخلف متسلط يقمع ويصادر كافة الحريات داخل إيران ويطمح لتصدير تجربته الظلامية هذه لكافة الدول المحيطة به والبعيدة عنها، مستغلا إنفاقه مليارات الدولارات على عملائه وتنظيمات تابعة له.

إنني أعتبر هذا الكتاب صرخة جريئة تفضح هذا النظام الدموي قبل أن يستفحل خطره، ويصبح من الصعب مواجهته، هذه المواجهة التي هي مسؤولية كل القوى الديمقراطية في العالم.

الفصل الأول

الوضع الداخلي وحقوق الإنسان في إيران

السجل الأسود لحقوق الإنسان في إيران

د.أحمد أبو مطر

أتوقع بنسبة عالية أن يستنفر مؤيدو النظام الإيراني قدراتهم القتالية ليسألوا: ما دخلك أنت كفلسطيني بالشؤون الداخلية لإيران؟ . وأجيبهم مسبقا لأن إيران دولة ونظاما ترونها أنتم - على الأقل - المثال الأعلى والجمهورية الفاضلة التي تريدون وتتمنون أن يتم تصديره لكافة الأقطار العربية ، وأنا أريد أن أحاججكم بالحقائق والمعلومات من داخل إيران ، لنرى وتروا حجم الظلم والطغيان والقتل الذي يمارسه هذا النظام بحق شعبه الإيراني ورغم ذلك تتمنون تصديره لنا ، وبالتالي لنعلم علم اليقين أننا كشعوب عربية لا نحتاج ظلماً أكثر من الظلم الذي نعيش فيه . ومن ناحية ثانية فإن إيران نظاماً وإعلاماً لم يتوقفوا عن التدخل في الشأن الفلسطيني والعربي من أصغر الأمور إلى أكبرها، من حادثة معبر رفح إلى الصراع بين حماس والسلطة الفلسطينية ، من مؤتمر أنابوليس إلى اغتيال عماد مغنية إلى حد أن نائب وزير الخارجية الإيراني على رضا شيخ عطار أعلن (أنّ إيران وسوريا ستشكلان لجنة مشتركة للتحقيق في مقتل مغنية، ونقلت وكالة أرنا الإيرانية عن شيخ عطار قوله: إنّ هذا القرار اتخذ خلال المحادثات التي أجريت بين وزير الخارجية الإيراني منوشهر متكي والقيادة السورية في دمشق) ، فلماذا من حق إيران التحقيق في مقتل عربي واحد هو عماد مغنية ، وليس من حق الكتّاب العرب أن يفتحوا السجل الأسود لحقوق الإنسان في إيران، بما فيه قتل وإعدام عشرات من النشطاء والمناضلين الأحوازيين الذين لا يقلون أهمية عند شعبهم الأحوازي عن عماد مغنية عند حزب الله ، و على الأقل فهؤلاء المناضلون الأحوازيون لم يلطخوا أيديهم بقتل مواطنين عرباً كما فعل عماد مغنية وحزب الله عام ١٩٨٦ عندما قام بخطف طائرة كويتية كانت متوجهة من بانكوك إلى الكويت وتمّ تحويلها إلى مطار مشهد الإيراني حيث تزود الخاطفون بالسلاح وبعدد من الإرهابيين لمساعدتهم، ثم توجهوا بها لمطار لارنكا القبرصي حيث قتلوا الشابين الكويتيين عبد الله الخالدي و خالد أيوب بإطلاق الرصاص مباشرة على رأسيهما وإلقاء جثتيهما في ساحة المطار بوحشية لا يجرؤ عليها سوى هؤلاء

القتلة بدعم من إيران. فلماذا ما هو حلال على النظام والإعلام الإيراني حرام على الكتاب العرب بما فيهم الفلسطينيون؟. فما هي أهم الصفحات السوداء المخزية في سجل حقوق الإنسان في إيران، وأغلب المعلومات الواردة مستقاة من مصادر إيرانية ومنظمات حقوق الإنسان الدولية التي تلاحق ملفات حقوق الإنسان في كافة دول العالم.

أولا: الإعدامات في صفوف النشطاء الأحوازيين

إقليم الأحواز هو الاقليم العربي المحتل من إيران منذ عام ١٩٢٥ والذى لم يتوقف شعبه عن النضال من أجل الحرية والكرامة والاستقلال، وخلال مسيرته النضالية تتعامل الأنظمة الإيرانية من نظام الشاهنشاه إلى نظام الخميني وخامئني مع المناضلين الأحوازيين بوحشية منقطعة النظير، خاصة من خلال أسلوب الإعدامات التي أودت بحياة العشرات من هؤلاء المناضلين الذين كان آخر من أعدمتهم السلطات الإيرانية هو المناضل (زامل باوي) بتاريخ الحادي والثلاثين من يناير لعام ٢٠٠٨ ، ثم قامت باعتقال غالبية أفراد أسرته بما فيهم والده الحاج (سالم باوي) وأشقاؤه الخمسة (محسن وعماد و هاني و مسلم و أسد باوي) وتعريضهم لشتى أنواع التعذيب. وفي الرابع عشر من فبراير لعام ٢٠٠٧ وبدون أية محاكمات أعدمت السلطات الإيرانية أربعة ناشطين أحوازيين هم: المهندس سعيد حميدان، والمدرس ريسان سواري، وقاسم سلامات، وماجد البوغبيش، وفي الرابع والعشرين من نوفمبر لعام ٢٠٠٦ تم إعدام مجموعة لا تقل عن سبعة أشخاص مما أثار احتجاجات عنيفة في مختلف أرجاء العالم، إذ تمّ إعدامهم بطرق وحشية دون تمتعهم بأية حقوق قانونية أو محاكمات مدنية عادلة. ويطول الحديث عن حالات الإعدام في صفوف الشعب العربي الأحوازي، بالإضافة للتطهير العرقي الذي تمارسه السلطات الإيرانية حيث يتم تهجير المواطنين العرب من مناطق سكناهم وتوزيعهم على مناطق إيرانية ليتم مع الزمن تشتيت العرب من أحوازهم المحتل، وباعتراف ومراقبة كافة منظمات حقوق الإنسان بما فيها الإيرانية المعارضة للنظام ، يمنع العرب في الأحواز من استعمال لغتهم العربية، ويعاقب بالسجن كل من يتم سماعه يتحدث باللغة العربية في الشارع أو في المنزل ، والدليل على ذلك أن السلطات الإيرانية كانت أغلقت مكتب فضائية الجزيرة في أبريل من عام ٢٠٠٥ ، لأنها سلّطت الضوء على الممارسات العنصرية ضد

العرب في الأحواز (عربستان) . فهل يمكن التعايش عربيا مع هذا النظام الإيراني وممارساته؟ وهل هذا هو النظام الذي يتمنى بعضنا تصديره إلينا؟.

ثانيا: الشنق في إيران يحقق رقما قياسيا

هذا هو عنوان الخبر والتحليل الذي أوردته إل بي بي سي ، ونشرته إيلاف صباح الثالث عشر من فبراير ٢٠٠٨، حيث ورد فيه معلومات مخيفة نقلاً عن منظمة العفو الدولية ، تقول أن عام ٢٠٠٦ شهد ٢٠٠ حالة إعدام شنقا ، وقد ارتفع العدد إلى ٣٠٠ حالة عام ٢٠٠٧ ، ومنذ بداية عام ٢٠٠٨ وحتى يوم نشر الخبر أي خلال أول شهر ونصف من العام الجديد تمّ إعدام ٣٠ شخصا شنقا، وهناك أيضا عقوبة الرجم بالحجارة حتى الموت ، وتحذر السيدة شيرين عبادي الحاصلة على جائزة نوبل والمدافعة عن حقوق الإنسان من العودة لعقوبة بتر اليدين والساقين، وتؤكد أنه جرى مؤخراً بتر أيدي وسيقان عدد من الأشخاص في إقليم بلوشستان، وتقول عبادي المقيمة في داخل إيران (إنها تعتقد أن هناك بعداً سياسياً يتعلق بارتفاع عدد حالات الإعدام في إيران، إنني أرى أن هذه الوسيلة مقصودة لإشاعة الخوف عند الناس ودفعهم إلى التوقف عن توجيه أية انتقادات). فهل هذا هو النموذج الذي يود بعض العرب تصديره لأقطارنا؟.

ثالثا: الانتخابات التشريعية حسب رضا القيادة الدينية

في كافة الأعراف البرلمانية والديمقراطية فإن المشاركة في الانتخابات حق لكل مواطن، وهذا العرف معمول فيه في غالبية بلدان العالم إلا في جمهورية إيران (الإسلامية) ، فالقيادة الدينية للإمام على خامئني هي التي تقرر من يحق له المشاركة في الانتخابات التشريعية ، وترفض بالتالي مشاركة من يحسبون على التيار الإصلاحي المناهض لتيار أحمدي نجاد ، وقد شارك في انتقاد هذا التوجه التعسفي حفيد الإمام الخميني (حسن الخميني) الذي تم اولا منعه من المشاركة في الانتخابات التشريعية السابقة ، ثم جرى التراجع عن منعه وحده، إذ حذر من تصاعد تدخل العسكريين في السياسة خاصة بعد رفض ما يسمى مجلس صيانة الدستور مشاركة حوالي ٢٤٠٠ مرشح بينهم العديد من الإصلاحيين والمعتدلين من المشاركة في الانتخابات التشريعية ، ويعتقد بعض المراقبين

للشأن الإيراني أن العودة عن رفض ترشيح حفيد الخميني لم تكن إلا محاولة للتغطية على استمرار رفض ترشيح ألفين وأربعمائة مرشح آخرين ، خاصة أن السلطات تملك وسائل التزييف وإسقاط من تريد في هذه الانتخابات. وقد وصلت انتقادات هذا التوجه إلى صفوف المحافظين أنفسهم الذين يدعمون النظام، فقد انتقد النائب الإيراني المحافظ "أحمد توكلي" رفض أعداد كبيرة من المرشحين للانتخابات التشريعية ، معلنا أن هذا الأمر ينبىء بعواقب وخيمة على الصعيدين الداخلي والخارجي ، وقد سبق له أن وجّه انتقادات عنيفة لسياسات أحمدي نجاد وممارساته التي أدت إلى استقالة قيادات معروفة مثل علي لاريجاني المسؤول السابق عن الملف النووي الإيراني.

والجديد الخطير في هذا الأمر أن قيادات مهمة ومراجع تقليد شيعية في داخل النظام الإيراني، تحذر من خطورة التحكم في الانتخابات وإقصاء المعارضين للنظام ومنعهم من خوضها، وكما ورد في تقرير مراسل إيلاف يوسف عزيزي من طهران يوم الحادي عشر من فبراير ٢٠٠٩، فقد حذر أحد مراجع التقليد في مدينة قم آية الله أسد الله بيات زنجاني في رسالة إلى زعماء الحركة الإصلاحية (الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي ورئيس مجلس الخبراء هاشمي رفسنجاني وزعيم حزب الثقة الوطنية مهدي كروبي) ، حذر فيها من عواقب الاحتقان السياسي الذي سيعقب هذه الإقصاءات، وأكّد زنجاني (أنه إذا سارت الأمور على هذا النحو سيتم فرض فكرة الوصاية والخلافة الإسلامية بدلاً من الجمهورية الإسلامية). وهذه نقطة مهمة وخطيرة بالنسبة للأقطار العربية خاصة المجاورة والقريبة من حدود إيران، لأن فرض الخلافة الإسلامية من قبل المحافظين الدينيين سيعني أن هذه الخلافة ملزمة بنشر سيطرتها ونظامها وحكمها على كافة دول الجوار العربي وغيرها ، كما حصل عندمااحتلت تركيا غالبية الأقطار العربية لما يزيد على أربعة قرون باسم الخلافة الإسلامية ، فأشاعت التخلف والتسلط والقتل، وحاولت بسط نظامها المتغطي زوراً باسم الإسلام بقوة السلاح في جوارها الأوربي أيضا، لذلك تعاون العرب في الحرب العالمية الأولى مع الحلفاء للتخلص من الظلم والتخلف التركي العثماني الذي ارتكب مجازر من الصعب وصفها في العديد من المدن العربية، لدرجة أن واليها في عكا اكتسب بجدارة

مخزية لقب الجزّار (أحمد باشا الجزّار) بسبب كثرة المجازر التي ارتكبها في مصر ولاحقاً في فلسطين. وكنتيجة لسياسة إقصاء الإصلاحيين والمعارضين عن الانتخابات التشريعية ، يرى علي شكوري عضو المجلس المركزي في جبهة المشاركة الإيرانية : (تفتقر الانتخابات في ايران إلى الخصائص التي تميز الانتخابات التنافسية عن غيرها بسبب إقصاء عدد كبير من المرشحين الذين يحظون بالشعبية بين الجماهير، وأن ما يجري بين المرشحين المؤيدين هو تنافس مصطنع وليس تنافساً حقيقياً، لأنه يتمّ في غياب المرشحين الرئيسيين عن ساحة المنافسة) . فهل هذا النموذج الشمولي التسلطي المرفوض من الإيرانيين أنفسهم هو ما يتمنى بعضنا تصديره لأقطارنا؟.

رابعا: مصادرة كاملة لحرية التعبير

من صفات الأنظمة الشمولية الاستبدادية مصادرة كاملة لحرية التعبير لدى مواطنيها سواء كانت خلفيتها المدّعاة قومية كنظام البعث في سورية حالياً والعراق سابقاً، أو إسلامية كنظام آيات الله في إيران، لذلك احتلت إيران المرتبة ١٦٦ من ١٦٩ في التصنيف العالمي لحرية الصحافة الذي أعدته منظمة (مراسلون بلا حدود) في أكتوبر عام ٢٠٠٧ ، وكونه يحتل المرتبة ١٦٦ بين ١٦٩ دولة شملها التصنيف فهذا يعني أنه أسوأ نظام في العالم في ميدان حرية التعبير، فلا يوجد أسوأ منه سوى ثلاثة أنظمة في العالم كله ، بدليل هذا الرصد الموجز من تقارير منظمة (مراسلون بلا حدود) في عام ٢٠٠٧ والشهرين الأولين من عام ٢٠٠٨ :

صدر في الثامن والعشرين من يناير ٢٠٠٨ قرار عن لجنة ترخيص ومراقبة الصحافة يقضي بتعليق صدور المجلة الشهرية النسائية زنان " نساء " ، كما أقدمت الغرفة الثالثة عشرة في محكمة الثورة على استدعاء الصحفية جيلا بني يعقوب من صحيفة سرماية للتحقيق، ومنذ وصول أحمدي نجاد للسلطة، تمّ تعليق عشرات المنشورات والمطبوعات عن الصدور، وقد اعترف نائب مدعي الجمهورية ناصر سراجي في أكتوبر عام ٢٠٠٧ أنّ لجنة ترخيص ومراقبة الصحافة قد علّقت صدور ٤٢ مطبوعة وأبطلت ترخيص ٢٤ مطبوعة منذ العام ٢٠٠٥ .

وفي ديسمبر من عام ٢٠٠٧ اقتحمت الشرطة مقر صحيفة تحليل روز في مدينة شيراز ، واعتدت على الصحفيين الإيرانيين الموجودين بمقر الجريدة ، ونقل بعضهم للمستشفى بسبب اللكمات والضرب الذي تعرضوا له، ورفضت الشرطة تسجيل محضر شكوى للصحفيين ضد الشرطة التي اعتدت عليهم، وكان سبب الاعتداء أن صحفيين من هذه الصحيفة قاموا بتصوير وتغطية مشادة بين فرقة من الأمن ومتظاهرين في شارع يقع قرب الصحيفة.

وتم اعتقال الطالبة في كلية الصحافة الفرنسية الإيرانية مهرنوش سلوكي ، وتعرضت للتوقيف في السابع عشر من نوفمبر ٢٠٠٧ ، وقدمت للمحاكمة وما تزال ممنوعة من السفر ، وقد سبق التغطية على اغتيال خمسة مثقفين إيرانيين العام ١٩٩٨ ، ورغم اعتراف القضاء الإيراني بضلوع ١٥ عنصراً من عناصر وزارة الاستخبارات في هذه الاغتيالات، إلا أنه لم يتم معاقبة أيا منهم. ومن يريد المزيد من عمليات القتل والاعتقال في هذا الميدان، فعليه أن يذهب إلى الموقع الإليكتروني لمنظمة مراسلون بلا حدود: www.rsf.org

وموقع الشبكة الدولية لتبادل المعلومات حول حرية التعبير: www.hrinfo.net

وكان البرلمان الأوروبي صوّت في الخامس والعشرين من أكتوبر ٢٠٠٧ على قرار يدين انتهاكات حقوق الإنسان في إيران، وأقرّ البرلمان الأوربي بأن (الوضع السائد في الجمهورية الإسلامية في مجال ممارسة الحقوق المدنية والحريات السياسية قد تدهور في خلال العامين المنصرمين ولا سيما منذ الانتخابات الرئاسية للعام ٢٠٠٥ تاريخ وصول محمود أحمدي نجاد إلى سدة الرئاسة)، وعدّد قرار البرلمان الأوربي العديد من سجناء ومعتقلي الرأي الإيرانيين من الصحفيين والكتاب ومنهم: عماد الدين باقي ، آكو كردنسب، سعيد مارتين بور، عدنان حسن بور، عبد الواحد بوتيمار، محمد حسن فلاحية، ومدير المجلة الإسبوعية بايامي ماردومي كردستان محمد صديق كبودند الذي يعاني من مشاكل صحية في الكبد والجهاز الهضمي، وتأكدت مصادر عديدة أنه لا يسمح له بالتوجه للمرحاض في سجنه إلا بعد تقديم طلب خطي لإدارة السجن، ويتعرض للضغوط والتهديدات لتكذيب كافة المعلومات التي أصدرتها منظمة حقوق الإنسان في كردستان إيران التي هو أحد مؤسسيها.

و بعد مرور أقل من شهر على قرار البرلمان الأوربي السابق، صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٠ من نوفمبر ٢٠٠٧ على قرار أعلنت فيه الدول الأعضاء عن قلقها حيال استمرار مصادرة الحريات الأساسية في إيران . وقد ذكرت منظمة مراسلون بدون حدود العديد من الجرائم والتعديات التي تتم بحق حرية التعبير في إيران التي هي أكبر سجن في العالم للكتاب والصحفيين والمثقفين ، وذلك في ردها و تفنيدها للأكاذيب والمغالطات التي أطلقها أحمدي نجاد في خطابه أمام الجلسة الثانية والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر٢٠٠٧ . ويمكن قراءة رد المنظمة من خلال الرابط التالي:

http://www.rsf.org/article.php3?id__article=23782

ومن يتخيل -حتى هذه اللحظة والعالم يعبر للقرن الحادي والعشرين- أن الدولة في إيران تحتكر كافة وسائل الإعلام المرئية والمسموعة، وما يزال ممنوعاً على المواطن الإيراني امتلاك الصحون اللاقطة للفضائيات الأجنبية، وبالتالي فهو لا يسمع ولا يرى من العام ١٩٧٩ إلا ما يكتبه وينشره ويبثه إعلام النظام.... وإلا لماذا يخاف النظام من كافة المراقبين المحايدين المتابعين لحرية التعبير في العالم، ويمنعهم من دخول الأراضي الإيرانية بما فيهم أعضاء منظمة مراسلون بدون حدود....هذا هو النظام الذي يريد بعض عربنا تصديره لأقطارنا !!.

لذلك أقولها صريحة : من ناحيتي أرفض قمع وتسلط هذا النظام الإيراني، وأرفض دعوات تصديره إلينا في الأقطار العربية لا من خلال تصدير الثورة ولا من خلال الخلافة الإسلامية، فما يزال في أقطارنا هوامش من الحرية علينا أن نسعى لتوسيعها وتطويرها، وليس استيراد نظام يعيدنا لزمن التخلف والقمع العثماني. وأتوجه للمدافعين عن النظام الإيراني ومريديه أن يردوا على هذه المعلومات والحقائق بمعلومات وحقائق تنقضها بدلاً من الشتائم والاتهامات.

إيلاف ، ١٨ فبراير ٢٠٠٨ .

الواقع المخيف للحركة النقابية في إيران

د.أحمد أبو مطر

يعود تأسيس أول اتحاد عمالي إلى العام ١٧٩٠ ، ومع التصاعد الناجح للنشاطات العمالية منتزعة الكثير من الحقوق للطبقة العاملة في العديد من بلدان العالم الغربي الرأسمالي، تأسس عام ١٨٨٤ أول اتحاد دولي للعمال لتنظيم النشاطات والفعاليات العمالية من أجل هدف أساسي وهو تحسين ظروف الطبقات العمالية في ظل الجشع المتصاعد للرأسمالية العالمية، ومنذ العام ١٨٨٤ بدأت الدعوة لاعتبار الأول من أيار عيدا للعمال، وفي العام ١٨٨٦ قرّر المؤتمر التأسيسي للأحزاب العمالية اعتماد هذا اليوم ليصبح منذ ذلك الوقت يوم العيد العالمي للعمال في كافة دول العالم الرأسمالية والاشتراكية، وزادت القناعة بأهمية النقابات العمالية في النضال الاجتماعي بعد نجاح الثورة البلشفية عام ١٩١٧ وتركيزها على مسألتي الصراع الطبقي ووحدة الحركة العمالية (يا عمال العالم اتحدوا)، وقادت هذه التطورات إلى تأسيس (اتحاد العمال الدولي) في أكتوبر عام ١٩٤٥ عقب التشكيلات الجديدة التي أفرزتها الحرب العالمية الثانية في كافة الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

الحركة النقابية الإيرانية في ظل حكومات آيات الله

خطورة أية حكومات أو أحزاب دينية أنها تحكم وتخطط وتنفذ على اعتبار أنها وكيلة لله في الأرض، وبالتالي فكل ما يصدر عنها من أفعال وممارسات لا تخضع للنقاش، فما يصدر من وكلاء الله يبدو وكأنه صادر من الله تعالى الذي لا يصدر عنه إلا الصواب والحق المطلق، وفي ظل هذا التوكيل الباطل تتم أبشع الممارسات التي لا تصدر إلا عن هذه الأنظمة الدكتاتورية الشمولية المتلفعة بغطاء الدين، ومن أخطرها وأكثرها وحشية في مجال العمل النقابي الحكومات الإيرانية منذ وصول آيات الله العظمى للسلطة في عام ١٩٧٩، فسجلها في هذا الميدان مخيف للغاية ، وقد كان عام ٢٠٠٧ ذروة الانتهاكات التي شملت طلاب الجامعة والنشيطات في مجال حقوق المرأة والصحفيين والعاملين في ميدان الدفاع عن سجناء الرأي وممثلي الأقليات العرقية وعمال النقابات

المهنية المختلفة. ومنذ العام ٢٠٠٥ زادت شدة هذه الإجراءات القمعية بحيث أصبحت النقابات المستقلة محظورة في إيران، ولا يسمح للعمال في مختلف مجالات العمل من اختيار ممثليهم، وهناك جهات حكومية تقوم هي باختيار من تريد إيصالهم لما يسمى المجالس العمالية ورئاساتها، وكمثال صارخ على هذه الممارسات ذلك التحذير الذي أصدره في أبريل ٢٠٠٧ محمد باقر ذو القدر وكيل وزارة الداخلية للشؤون الأمنية، حذر فيه من إقامة أية تجمعات أو احتجاجات بمناسبة الأول من أيار عيد العمال العالمي، ورفض إصدار أي ترخيص لأي تجمع مهما كان محدوداً بتلك المناسبة، وأعقب تحذيره اعتقال وتوقيف العديد من القيادات النقابية والطلابية، وهذا القمع وحده يصّور مدى استبدادية هذا النظام.

ومنذ نهاية العام ٢٠٠٧ يدور جدل واحتقان في الأوساط العمالية الإيرانية حول نية حكومة أحمدي نجاد تغيير قانون العمل الذي سيلغي العديد من حقوق العمال، كما أكدت ذلك قيادات عمالية معروفة مثل النائب الإصلاحي على رضا محجوب الذي يرأس أبرز نقابة عمالية، لأن التعديل المقترح يسمح بالقيام بطرد جماعي للعمال، خاصة أن طرد أي عامل حسب القانون المنوي تعديله يحتاج إلى إجراءات طويلة غالباً ما ترفضه المحاكم المختصة، وقد صرّح على رضا محجوب قائلا: " إذا لم تسحب الحكومة مشروع تعديل القانون سنواصل تظاهراتنا...بدلاً من الدفاع عن العمال، تقوم الهيئات الحكومية بحماية أرباب العمل" ، وأردف مخاطباً العمال المتظاهرين: " إنكم تعملون في مصانع تشهد أزمة منذ فترة طويلة، وبعضكم لم يتلق رواتبه منذ أشهر، لكن للأسف ليس لدينا أي منبر للدفاع عن حقوق العمال ". وتفيد الإحصائيات الإيرانية ذاتها أن حوالي ثلاثة ملايين عامل عاطلين عن العمل، وقد بلغت نسبة التضخم في تشرين الثاني ٢٠٠٧ ما مقداره ١٦ ٪ ، وارتفاع الأسعار قد تجاوز ٢٠ ٪ في نفس العام ، ومن بين المطالب التي رفعتها بعض التجمعات العمالية استقالة وزير العمل محمد جهرومي الذي يعتبر من أهم أدوات أحمدي نجاد في ميدان مراقبة العمال ومنع احتجاجاتهم بكل الوسائل بما فيها الطرد التعسفي من العمل .

سجن واعتقالات ونفي لا يتوقف

وقد تدخلت النقابات العربية والعالمية في العديد من حالات الاعتقال والسجن الصارخة بحق العمال الإيرانيين، ففي الشهور الثلاثة الأخيرة من عام ٢٠٠٥ ، صدرت بيانات تندد بأحكام السجن بحق قيادات عمالية إيرانية ومنها السجن خمس سنوات بحق " على محمود صالحي " أحد قياديي عمال المخابز في (سقز) والنفي إلى منطقة قروة، والسجن ثلاث سنوات لـ " على جلال حسيني " و السجن سنتين لكل من " برهان ديواركة " و " محمد عبدي بور " و " محسن حكيمي " ، وطالب السلطات الإيرانية بـ (إطلاق سراح العمال الذين صدرت بحقهم أحكام ثقيلة وجائرة، ونطالبها باحترام حقوق العمال وتوسيع الحريات المدنية وإقرار الالتزام باللوائح والاتفاقيات التي تؤكد على الحريات والحقوق العامة للعمال وحقهم في التنظيم والإضراب. إن تشكيل المنظمات العمالية والانضمام إليها هي حق من حقوق العمال، والتجمع وتنظيم الإضرابات والاعتصامات هي من الحقوق الأساسية للعمال التي لا يجوز التطاول عليها) ، وذكّرت البيانات السلطات الإيرانية (أن عمال إيران هم من قام بالثورة ضد النظام الشاهنشاهي، وإن التجمعات العمالية للعمال والإضرابات وتقديم عشرات الآلاف من الضحايا هي القوة التي أطاحت بالنظام الشاهنشاهي . لقد قدّم عمال إيران دماءهم في الثورة الإيرانية لنيل الحرية وتوسيع الحقوق العامة للعمال ولسائر الجماهير، لا ليكون نصيبهم من الثورة بعد كل تلك التضحيات هو المزيد من السجون والتعذيب كما كان عليه عهد الشاه الذي أطاحوا به).

وللمعلمين من الظلم نصيب

وحسب بيانات اتحاد المعلمين الإيرانيين فقد حكم على العشرات من مئات المعلمين الذين اعتقلوا أثناء المظاهرات السلمية في عام ٢٠٠٧ بالطرد أو النفي، وتلقى اثنان من هؤلاء أحكاماً بالسجن مع وقف التنفيذ وهما: محمد رضا رضائي و رسول باداقي، اللذان حكم عليهما بالسجن لمدة سنتين وثلاث سنوات.

وقد كانت حركة الاحتجاجات التي قام بها المعلمون آنذاك من أخطر وأقوى ما شهدته إيران احتجاجاً على قمع المعلمين ورفض الاستماع لمطالبهم النقابية بدءاً من رفع الأجور وانتهاء

بتحسين ظروف العمل ، خاصة رفع رقابة الأجهزة المخابراتية على كل ما يدور في الفصول الدراسية ، وكما ترى الكاتبة الإيرانية (جميلة كاديفار) في جريدة الشرق الأوسط بتاريخ السابع والعشرين من مارس ٢٠٠٧ ، " إنه على الرغم من الوعود الممنوحة لهم، فإن نمط حياتهم لم يتحسن، وأقل ما يمكن القول به هو أنه أصبح أسوأ بكثير مما كان عليه في السابق.

ويرى أحد منظمي هذه الاحتجاجات أن الخبز طار من سلال تسوقهم ، وهم يرون أنه ليست الوعود فقط التي تمّ نقضها، لأن هناك استمرار أنماط عيش المعلمين في تدهور عاماً بعد عام ".

وعمال النقل أيضا

من المؤكد أن نقابات العمال المستقلة غير مسموح به في جمهورية آيات الله العظمى، وبموجب ما وضعوه من قوانين فإنه لا يسمح لفئات معينة من الأشخاص بالترشح لانتخابات ممثلي العمال في النقابات التي تعترف بها الحكومة، والهيئات الاستشارية الحكومية هي التي تختار من يُسمح لهم بالترشح للمناصب النقابية وجميع الوظائف في القطاع العام. ويمثل نقابات العمال في إيران هيئة تعرف باسم " بيت العمال " يخضع قادتها لمعايير اختيار تفرضها الدولة مما يضعف قدرتها على التمثيل الفعال المحايد لطلبات وحقوق العمال، لأن أفرادها يخضعون تماما لرغبات وتوجهات الحكومة التي عينتهم، ولا يستطيعون الخروج على هذه التوجهات، لأنهم يعرفون المصير المظلم الذي ينتظر من يقوم بذلك ، من خلال معرفتهم الميدانية بما يلحق بالعمال من سجن ونفي وطرد من العمل، ولا تزال نقابة عمال شركة الحافلات في طهران والضواحي التي استأنفت نشاطها في العام ٢٠٠٤ بعد مرور خمسة وعشرين عاما على حظرها غير معترف بها قانونيا من السلطات الحكومية.

منصور أوسانلو مثال صارخ للظلم

منصور اوسانلو هو رئيس نقابة العاملين في شركة الحافلات في طهران والضواحي، تمّ اعتقاله بين ديسمبر ٢٠٠٥ و أغسطس ٢٠٠٦ ، وأعيد اعتقاله في نوفمبر ٢٠٠٦ واحتجز في القسم ٢٠٩ في سجن إيفين الرهيب وسيء السمعة، وفي تلك الفترة تعرض لضربة

على رأسه من أحد موظفي السجن، نتج عنها تلف في الشبكية في كلتا عينيه، وأصيبت عينه اليمنى بالماء الأزرق، وكان من المقرر أن يتلقى علاجاً طبياً لعينه اليسرى في تموز ٢٠٠٧ ولكنه حُرم منه، فأصبح عرضة لفقدان البصر ، وأعيد تجديد اعتقاله في نفس الشهر عقب قيامه برحلة إلى أوربا، وعندما حاولت زوجته زيارته مع وفد من نقابات العمال الأندونيسيين في التاسع من أكتوبر ٢٠٠٧ ، ادّعت سلطات السجن أنه غير موجود إذ تمّ نقله للمستشفى لتلقي معالجة طبية من الإصابة التي ألحقها به موظفو السجن في مايو ٢٠٠٥ (تخيلوا أي بعد أكثر من سنتين على الإصابة)، وعندما تمكنت زوجته من زيارته في الخامس عشر من أكتوبر أخبرها أنه لم يتلق أي علاج على الإطلاق ، وبعد ضغوط عمالية من عمال العديد من الأقطار تمّ إدخاله المستشفى لإجراء عملية في العين، لم تعرف نتيجتها إذ أعيد للسجن بعد العملية مباشرة.

تضامن وفعاليات النقابات الأندونيسية

ومما يبعث على الأمل والتفاؤل هو حجم التضامن الذي أبدته وقامت به نقابات العمال في إندونيسيا من خلال جهود حنفي روستاندي رئيس اتحاد نقابات العمال، و رئيس نقابة البحارة الأندونيسيين، فقد ترأس حنفي وفداً نقابياً إندونيسياً إلى طهران معلناً أن زيارتهم هذه ستكون اختباراً للصداقة بين القطرين الإسلاميين. وعلى الرغم من المساندة التي تلقاها الوفد الإندونيسي من وزارة الخارجية و المنظمة المحمدية الإندونيسية، فقد رسبت الحكومة الإيرانية فوراً في هذا الاختبار إذ رفضت منح حنفي روستاندي والوفد المرافق له تأشيرات دخول لإيران قبل مغادرتهم بلدهم إندونيسيا، وبعد وصولهم لطهران منعوهم من زيارة منصور أوسانلو في سجن إيفين، وتعرضوا لمضايقات ومعاملات سيئة للغاية، لذلك فور عودة الوفد الإندونيسي إلى جاكرتا أرسل رسالة احتجاج قوية للسفير الإيراني متحدياً إياه أن يناقش معه ضحايا النشاطات النقابية في إيران في التلفزيون الإندونيسي . وكي يوضح الهدف من زيارته فقد أصدر حنفي روستاندي بياناً في ١٧ أكتوبر ٢٠٠٧ ، أوضح فيه أن زيارته انطلقت من رغبة نابعة من بلد مسلم إزاء بلد مسلم آخر لمساعدة عماله ونقابييه الذين يتعرضون لمعاملة سيئة، ومجرد منعنا من زيارتهم ودخول سجن إيفين يدلل على أن هناك الكثير مما تريد السلطات الإيرانية إخفاءه . وتواصلت بعد

ذلك الاحتجاجات والتظاهرات المناصرة لأوسانلو ورفاقه في العديد من بلدان العالم، بما فيها المناطق الفلسطينية المنكوبة بالعديد من مصائب الاحتلال، إذ أعلنت تضامنها مع منصور أوسانلو ورفاقه، فقد أصدر ناصر يونس الأمين العام للنقابة العامة لعمال النقل الفلسطينيين بياناً استنكر فيه الأسلوب الجبان والهمجي الذي تقوم به عصابات غير مسؤولة ضد الديمقراطية وضد المؤسسات الشرعية) مطالباً السلطات الإيرانية بسرعة الإفراج عن منصور ورفاقه.

وللمزيد من المعلومات والحقائق: أتمنى على الجميع خاصة مناصري ومؤيدي النظام الإيراني من العرب، أن يلجأوا لإسلوب المنطق والحوار ، وبالإضافة للمعلومات والحقائق السابقة ، أن يقرأوا ما ورد في تقرير منظمة المدافعين عن حقوق الإنسان (فرونت لاين) عن وضع الحريات النقابية في إيران، من خلال الرابط التالي:

http://www.frontlinedefenders.org/ar/nodelist/story/21

وكذلك ما ورد في تقرير منظمة العفو الدولية للعام ٢٠٠٧ عن الشأن الإيراني، من خلال الرابط التالي :

http://thereport.amnesty.org/ara/Regions/Middle-East-and-North-Africa/Iran

ثم يردون على هذه الحقائق المخيفة بالمعلومات وليس الشتائم والاتهامات التي هي سلاح من لا يستطيع الرد بحقائق مناقضة لما ورد، ثم يجيبوننا: هل هذا النموذج الإيراني المخيف القامع لكافة الحريات هو ما تريدون استيراده لأقطارنا العربية ؟.. ويكفي في الختام أن نقرأ ما كتبه في مجلة نيوزويك الصحفي الإيراني " أكبر غانجي " الذي تمّ سجنه في إيران من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٠٦ ، ونشر موقع " الجيران " ترجمته العربية يوم التاسع عشر من فبراير الحالي:

http://www.aljeeran.net/wesima__articles/iran__and__gulf-20080212- 95109.html

وكان بعنوان" النضال من أجل تحرير إيران " وقد ورد فيه قوله: (استراتيجية الملالي بسيطة للمحافظة على نفوذهم، يحتاجون إلى عدو ، لذلك يسعون إلى إبقاء بلدهم على أهبة الحرب من خلال استغلال المفهوم القائل إن إدارة بوش تتآمر لإطاحتهم ولتدمير الجمهورية الإسلامية وتقويض الإسلام بحد ذاته.

الناشطون المسالمون والمدافعون عن حقوق الإنسان والمفكرون يعتبرون عملاء للعدو، والأوضاع الاقتصادية المتدهورة في إيران تعزى للعقوبات الأمريكية بدلاً من سوء الإدارة المزمن . على الصعيد الدولي تدعو إيران القوى العظمى أن تلعب دوراً خيّراً وعادلاً وأخوياً، لكنها تنتهك هذه المُثل باستمرار، فسجل الجمهورية الإسلامية شنيع فيما يتعلق بحقوق الإنسان . في صيف عام ١٩٨٨ أعدمت الآف السجناء السياسيين متجاهلة الإجراءات القانونية الإيرانية. وفي تسعينات القرن الماضي، عمد عملاء في وزارة الاستخبارات إلى اغتيال عشرات المنشقين الإيرانيين داخل إيران وخارجها ، وفقا لخطة عرفت باسم " الاغتيالات المتسلسلة " . عندما فضحت هذه الخطة خلال عهد محمد خاتمي، ألقى القائد الأعلى على خامئني الملامة على بعض الضباط المارقين، لكن الأشخاص الذين أمروا بهذه الاغتيالات لم يعاقبوا، والكثيرون منهم يشغلون الآن مناصب حكومية رفيعة المستوى .ازدادت حدة القمع في عهد الرئيس محمود أحمدي نجاد ، وتمّ حظر عشرات الصحف ، ووضعت عوائق للدخول إلى بعض المواقع الإليكترونية، وتمّ قمع المطالبين بمزيد من الحقوق للنساء والأقليات العرقية والدينية، وفرضت رقابة مشددة على الكتب.

فهل مؤيدو النظام الإيراني من العرب يحبون إيران أكثر من هذا الصحفي الإيراني؟ وهل كل هؤلاء المعتقلون والسجناء وألاف الذين تمّ إعدامهم عملاء وخونة؟ أم أنها طبيعة النظام الشمولي الاستبدادي القمعي المتستر بغطاءات دينية، وغالبية ممارساته تتناقض مع الدين ومبادئه

إيلاف ، ٢٦ فبراير ٢٠٠٨

إيران ما بعد الانتخابات: أسوأ و أخطر

د.أحمد أبو مطر

الانتخابات التشريعية التى أجريت فى إيران فى مارس ٢٠٠٨ ، فاز فيها كما كان مؤكداً تيار المحافظين ، الذين يأتمرون ويسيرون على خطى آية الله العظمى علي خامئني وممثله رئيس الوزراء أحمدي نجاد، وكما أعلن وزير الداخلية الإيراني محمد حسين بور ، فإن هؤلاء المحافظين أو كما يسميهم على خامئني (المحافظين على المبادىء) فازوا بنسبة ٧٤ ٪ من المقاعد الـ١٨٩ التي تمنح في الدورة الأولى من الانتخابات ، وقد كانت الظروف التي تمت فيها الانتخابات مشكوكاً في نزاهتها ، خاصة التخطيط من الجهات الدينية المسيطرة على عملية الانتخابات كي لا تسمح بنجاح برلمانيين إصلاحيين متنورين كما في الدورة السادسة السابقة التي أوصلت نوابا شكّلوا تحدياً ومواجهة واسعة مع التيار المحافظ في ظل السياسات المنفتحة التي مارسها الرئيس السابق محمد على خاتمي. لذلك منذ بداية هذه الدورة الانتخابية تمّ رفض ترشيح ما يقارب ٣٠٠٠ مرشح من خوض الانتخابات، بما فيهم (حسن) حفيد الإمام الخميني الذي تمّ رفع الحظر عنه مع آخرين قبل الانتخابات بأيام، ورغم ذلك بقي ما يزيد على ٢٤٠٠ مرشح ممنوعين من خوض الانتخابات، مما عنى للمراقبين الإيرانيين والأوربيين أن نتيجة الانتخابات محسومة سلفاً، وكما أعلن عنها وزير الداخلية الإيراني .

وكان الإصلاحيون الإيرانيون واثقين مسبقاً من خسارة هذه الانتخابات التشريعية، بسبب هذا الرفض الحكومي لترشيحات العديد منهم من بين الألفين وأربعمائة مما عنى منعهم من الترشح لأكثر من حوالي نصف مقاعد البرلمان، وقد أسهم مرشد النظام على خامئني شخصياً في الحملة والتشهير المسبق ضد هؤلاء الإصلاحيين عندما وصفهم قبل الانتخابات بيومين بـ(أنهم مقربون من العدو، وأن من المؤشرات التي تدل على أن شخصا غير مؤهل لدخول البرلمان هي عندما لا يرسم حدودا واضحة مع العدو ودمى العدو) ، وشارك في الحملة هذه نائب رئيس مجلس الشورى محمد رضا

باهونار ، من خلال شنّه حملة عنيفة على الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي بسبب لقائه مع السفير الألماني، رغم أن خاتمي كان قد دعا الناخبين الإيرانيين للمشاركة بكثافة في الانتخابات دفاعا عن الحرية.

هل كانت انتخابات نزيهة؟

من المهم الاعتماد في الإجابة على هذا السؤال على شهادات المواطنين والمراقبين الإيرانيين، الذين رغم القمع وتكميم الأفواه من قبل سلطات آيات الله، إلا أنهم تجرأوا على وصف ما جرى في تلك الانتخابات. لقد طالب بعض المسؤولين الإصلاحيين بإجراء عملية فرز جديدة للأصوات في طهران حيث أعلن فوز ١٩ مرشحا من تيار المحافظين، وكذلك فقد وجه الرئيس السابق محمد خاتمي و زعيم حزب الثقة الوطنية رئيس مجلس الشورى السابق مهدي كروبي رسالة مشتركة بهذا المعنى إلى مجلس صيانة الدستور، وهي الجهة التي يسيطر عليها المحافظون، والوحيدة التي تشرف على سير الانتخابات، مما يعني عدم اطّلاع أحد شخصا أو هيئة على طريقة إدارتها وتسييرها لعملية الانتخابات. وعن نتيجة نجاح ١٩ مرشحا من المحافظين في الدورة الأولى للانتخابات، أورد موقع " تبناك " المحافظ على شبكة الانترنت، أن القانون الإيراني ينصّ على أن المرشح يجب أن يحصل على ٢٥ ٪ من الأصوات كي ينتخب في الدورة الأولى، وإن السلطات المشرفة على الانتخابات لم تأخذ في الاعتبار ١٧٠ ألف بطاقة بيضاء لاحتساب هذه النسبة، مما أتاح للمرشحين المحافظين التسعة عشر تخطي هذه العقبة، في حين لو طُبق القانون لما نجح أكثر من أحد عشر منهم.

وكذلك شكّك حسين مراشي من قيادة ائتلاف الإصلاحيين في عملية فرز الأصوات في طهران التي استمرت لعدة أيام. أما المحامية الإيرانية والناشطة في مجال حقوق الإنسان السيدة شيرين عبادي، فقد أعلنت صراحة " أن النظام الإيراني يستخدم الانتخابات ليخفي نقص الديمقراطية الحقيقية في نظامه الذي يخضع لسيطرة محكمة "، وقالت أنها لم تدل بصوتها في الانتخابات، وتساءلت. " لماذا أدل بصوتي وأنا مقتنعة بأن الانتخابات ليست حرّة ولا أعرف أياً من المرشحين " .

وكان حسن الخميني حفيد الإمام الخميني مؤسس الجمهورية الإسلامية في إيران، قد انتقد بشدّة تدخل العسكريين في السياسة، عقب إعلان صريح من قائد الحرس الثوري الجنرال محمد جعفري عن دعمه والحرس الثوري للمحافظين، ولرفض ألآف الشخصيات من الترشح للانتخابات. وذكّر حسن الخميني أن الإمام الخميني " حذّر في سنوات الثورة الإولى من دخول العسكريين السياسة، معتبرا أنه هذه المسألة هي مصدر قلق كبير " ، مما حدا بأحمد توكلي أحد الأعضاء البارزين في مجلس الشورى - ومحسوب على التيار المحافظ - إلى توجيه رسالة إلى مجلس صيانة الدستور المكلف بالإشراف على الانتخابات، انتقد فيها رفض هذا العدد الهائل من المرشحين، محذراً أن (إحدى النتائج الأليمة لهذا الوضع، ستكمن في تدني مشاركة الناخبين، فضلا عن نتائج مضرّة على الصعيدين الداخلي والخارجي) ، وانتقد كذلك سياسات حكومة أحمدي نجاد . وفي حادث آخر ذي دلالة على هامش الانتخابات الأخيرة، تمّ تعليق عقوبة بالسجن أربعين شهراً، بحق رجل دين إصلاحي هو حجة الإسلام هادي قابل، ، لكنهم أبلغوه بتعليق تنفيذ العقوبة، دون أن يعرف إلى متى سيستمر هذا التعليق. والمعروف أن هادي قابل عضو في قيادة جبهة المشاركة الإسلامية، وهي حركة إصلاحية تعمل في صفوف المعارضة للنظام، وكان من التهم الموجهة إليه قيامه بنشاطات ضد الأمن القومي، وإذا كان رجل دين بدرجة حجة الإسلام يعمل ضد الأمن القومي، فمن بقي من الإيرانيين مخلصاً للقيادة الإيرانية ومفهومها للأمن القومي؟.

نتيجة الانتخابات ميدانياً

إن النتيجة الميدانية للدورة الأولى من انتخابات مجلس الشورى الإسلامي الإيراني (البرلمان)، تثبت أن السيطرة ما زالت لتيار المحافظين على المبادىء كما يسميهم مرشد الجمهورية على خامئني ، الذين تمكنوا عبر الحيل والتهديدات السابقة من السيطرة على ٧٠٪ من مقاعد البرلمان ، مما يعني استمرار التأييد المطلق لسياسات أحمدي نجاد وحكومته، التي أبرز نتائجها السنوات القليلة الماضية، التضخم والبطالة بشكل غير مسبوق، وقمع ومصادرة لحريات الرأي إلى حد حجب عشرات مواقع الانترنت المعارضة والناقدة لسياسات أحمدي نجاد ليس المدعوم من الحرس الثوري

فقط، بل يعتبر حاكماً باسم هذا الحرس ، لدرجة أن بعض التحليلات لموازين القوى السائدة داخل مؤسسة الحكم الدينية في إيران ، يرون أن هناك اتجاهين داخل تيار المحافظين: تيار نجاد المدعوم من الحرس الثوري و تيار محافظ إصلاحي ، كلاهما يحاول الاحتماء بالمرشد الأعلى خامئني ، إلا أن الكفة ترجح لصالح المدعوم من الحرس الثوري، مما يدلل على أن المرحلة القادمة ستشهد استمرار سياسات أحمدي نجاد المعتمدة على المزايدات الخارجية الغوغائية الطابع (تسمع جعجعة ولا ترى طحناً) ، وخاصة من خلال ملفات مثل:

الاستمرار في دعم محاولات شقّ الصف الفلسطيني عبر دعم حركة حماس من أجل الاستقواء على السلطة الفلسطينية بدليل فشل كل محاولات توحيد الصف الفلسطيني، وآخرها فشل المحاولة اليمنية بعد محاولة اتفاق مكة السعودي وكافة المحاولات المصرية التي من الصعب إحصاء عددها .

الاستمرار في الحديث عن رفض الهولوكست اليهودي بمناسبة ودون مناسبة، خاصة في كل زيارة خارجية لأحمدي نجاد ، واختراع نكات جديدة في هذا الميدان مثل مسابقة الرسوم الكاريكاتورية الإيرانية لنفي الهولوكست ، وكأن في ذلك خدمة للقضية الفلسطينية.

الاستمرار في تحريض ودعم النظام السوري، للبقاء خارج الصف العربي ، والإعلان عن المشاركة الإيرانية في التحقيقات الجارية بشأن اغتيال القيادي في حزب الله عماد مغنية، وكأن الاغتيال تمّ في طهران وليس في دمشق، وفي المقابل استمرار النظام السوري بتسليم المناضلين الأحوازيين للحرس الثوري الإيراني لمواجهة أحكام الإعدام والسجن.

الاستمرار في التدخل في لبنان من خلال القوى المتحالفة معه كحزب الله ، أو بشكل مباشر لا يخلو من الصلافة والاستعلاء، مثل وصول وزير خارجية إيران إلى بيروت عقب اغتيال عماد مغنية، بدون تنسيق مع وزارة الخارجية أو الحكومة اللبنانية، ليستقبله في مطار بيروت وزراء حزب الله المستقيلين ، ويأخذونه مباشرة لبيت العزاء

ثم إلى المطار للعودة منتصراً لأحضان أحمدي نجاد، وكأن لبنان دويلة لحزب الله فقط يستقبل فيها من يريد. وفي نفس السياق السفرات المتعددة للسيد حسن نصر الله من بيروت إلى دمشق للاجتماع مع المسؤولين الإيرانيين الذين يزورون العاصمة السورية، وهذا ما لا تسمح به أية دولة ذات سيادة بما فيها الدولة السورية التي اعتقلت عشرات نشطاء حقوق الإنسان السوريين بسبب اجتماعهم مع سفراء دول غربية خارج سوريا أو مع منظمات حقوق الإنسان العالمية.

الاستمرار في احتلال الأحواز العربية منذ عام ١٩٢٥ والجزر الإماراتية العربية الثلاث منذ عام ١٩٧١ والتلويح من حين إلى آخر بإعادة احتلال البحرين وضمها لإيران، والتلويح والتلميح بضرب وحرق كل دول الخليج العربي إذا اعتدت الولايات المتحدة الأمريكية أو إسرائيل على إيران، وهذا منطق العاجز الضعيف، فما دخل دول الخليج العربي بأي عدون على إيران من أية دولة كانت، فإن كانت إيران قادرة على صد أي عدوان وتدمير أمريكا وإسرائيل كما يدّعي ويتبجح أحمدي نجاد، فلماذا تهديد دول الخليج العربي والاستقواء عليها بدلا من الدول المهاجمة لجمهوريته الإسلامية؟. وهذا ما يجعلني أكرر قناعتي بأن أي سلاح إيراني حتى لو كان نووياً لن يهدد أمريكا وإسرائيل، لأن إيران مهما حققت في المجال التسليحي والنووي خاصة، لن تكون قادرة على الوصول لأمريكا، وإذا فكّرت في ضرب إسرائيل فهي تعرف أن المتضررين أيضا هم فلسطينيو إسرائيل والدول العربية المجاورة، فكيف ينسجم ذلك مع ادعاءات القيادة الإيرانية بحرصها على الشعب الفلسطيني وجيرانها العرب، كما أن إسرائيل قادرة بشكل أكبر وأسرع على الوصول لإيران وضربها أيضا بالسلاح النووي، كما حدث ودمرت مفاعل تموز النووي العراقي عام ١٩٨١، لذلك لا توجد أية دولة تملك السلاح النووي قادرة على ضرب دولة نووية أخرى بنفس السلاح أو تفكر في ذلك مجرد تفكير، خاصة أن قدرات إسرائيل النووية عشرات أضعاف ما كانت عليه قبل ثلاثين عاما، في حين أن النظام الإيراني ما زال لم يصل لمرحلة تخصيب اليورانيوم حسب البيانات الإيرانية نفسها، ويدّعي أن برنامجه النووي للأغراض السلمية، فكيف يجتمع هذا مع الصراخ ليلاً ونهاراً بتدمير إسرائيل؟. إنه فقط لإشغال الإيرانيين عن

مشاكلهم الداخلية، والضحك على عقول البسطاء من العرب الذين يصفقون لهذا النظام على أنه وكيل الله في الأرض.

وماذا في الداخل الإيراني؟

ومقابل كل هذه البطولات الوهمية في الخارج، يعيش الشعب الإيراني في فقر وبطالة وتضخم لا يصدقه عاقل أو مجنون عندما يتذكر أن إيران من أكبر الدول المنتجة للنفط . و التقارير الإيرانية ذاتها تؤكد ذلك ، ففي نهاية ولايته أكدّ الرئيس السابق محمد خاتمي كما نقلت " الجزيرة نت " أنّ أكثر من ٤٠ ٪ ممن يدخلون سوق العمل سنوياً من الشباب الإيراني لا يجدون فرص عمل . وأمام البرلمان نفسه أكدّ أن نسبة البطالة يبلغ ١٣,٨ ٪ في حين يرى المحللون الاقتصاديون المستقلون أنها ترقى لنسبة ١٦ ٪ ، و ذكّر خاتمي بأنه من الصعب توفير ٧٠٠ ألف فرصة عمل سنوياً لاستقرار معدل البطالة في ظل اقتصاد شبه راكد وأعباء ديون أجنبية ثقيلة ومعدل تضخم يبلغ نحو ١٣ ٪ . وحسب " الجزيرة نت" أيضاً، فقد أعلن مجيد يرماند المدير في مصلحة الشؤون الاجتماعية التابعة لمكتب الموازنة والتخطيط ، أنّ ١٥٪ من الإيرانيين يعيشون تحت خط الفقر، وأن هذا التصنيف يشمل الأسر التي تعيش بأقل من ٧١٠ آلاف ريال (٨٩) دولاراً في الشهر في المدن، و ٤٨٠ ألف ريال (٦٠) دولارا في الشهر في المناطق الريفية. من لا يصدق هذه الأرقام وهي من داخل إيران ومن مصادر إيرانية رسمية؟. وكما ورد في تقرير لإيلاف يوم الرابع عشر من مارس ٢٠٠٨، يقول ديفيد بلير مراسل صحيفة الديلي تلغراف البريطانية في طهران: (لكي تتعرف على حالة الركود واليأس في إيران، عليك أن تعلم التحديات التي تواجه اقتصاد الأسرة. فإذا رغب رجل و إمرأة في الزواج، وأرادا أن يستأجرا شقة في حي متواضع في طهران، فإن ذلك سيكلفهما ما بين مئتين وخمسين وثلاثمائة جنيه استرليني، وإذا وجد الاثنان فرص عمل فإن إجمالي دخلهما سيكون حوالي ثلاثمائة جنيه ". تخيلوا: إذا وجدا عملاً ، سيغطي دخل الزوج والزوجة إيجار الشقة ، ثم كيف سيعيشون؟ على صراخ أحمدي نجاد أم على التهديد باحتلال البحرين وتدمير دول الخليج العربي؟.

وإذا كان أهل إيران أدرى بشعابها، فهذه أراء بعض الإيرانيين في نظام بلادهم:

على إشراقي حفيد الإمام الخميني

قال على إشراقي أحد أحفاد الإمام الخميني، وهو ابن محمود اشراقي الذي كان أحد أبرز مستشاري الإمام الخميني، من داخل إيران يوم الخامس عشر من فبراير ٢٠٠٨، لوكالة الأنباء الإيطالية " آكي " ، أن جده كان دوماً ضد تدخل العسكر في السياسة، و أنّ زعيم الثورة الإسلامية لم يكن ليتصور وجود أو تدخل أشخاص يرتدون البزة العسكرية في الحياة السياسية، وأنّ وصيته تذكّر بمعارضته للعسكريين الذين يمتهنون السياسة حين دعا كافة المنتمين للقوات المسلحة والشرطة والباسداران أن ينأوا بأنفسهم عن الأحزاب والجماعات وأن يبقوا بمعزل عن الصفقات السياسية " . وتحدث صراحة عن استهداف هذه القوى له و لعائلته قائلا: " إننا اليوم مستهدفون من جانب بعض القوى والتيارات السياسية بسبب النظرة التي يكنها الناس لنا على أننا الحماة الغيارى لفكر الإمام الخميني " . وعن الوضع داخل إيران ، وصفه بأنه " صعب للغاية " .

وحفيد آخر أكثر انتقاداً وهجوماً

أما حسين الخميني ، أحد أحفاد الخميني (وهو غير الحفيد الذي اسمه حسن وورد اسمه سابقاً) ، ففي حديث للعربية نت في الحادي والثلاثين من مايو ٢٠٠٦ ، قال حرفيا وهو البالغ من العمر ٤٨ عاما: " تعيش إيران تحت حكم استبدادي لرجال الدين الملالي الذين سيطروا على جميع مناحي الحياة " وإذا حكم إيران " سوف يجعل ارتداء الحجاب مسألة حرية شخصية للنساء ويقيم ديمقراطية حقيقية بعيدة عن ولاية الفقيه "

" إن إيران تمتلك القوة إذا كانت هناك حرية وديمقراطية تتبلور في المجتمع وليس عبر القنبلة والسلاح "

" الحكم الديني في إيران يقيد المرأة بعد أن فرض الحجاب بأبشع أنواعه وهو اللباس الأسود مع أنه يمكن أن يكون بألوان مختلفة، وتخرج الطالبات من المدارس

والجامعات بسواد يثقل على القلب، وأنا بصورة عامة مع الحجاب ولكن ليس بهذه الصورة والحجاب أمر شخصي إذا أرادته المرأة فلها ذلك، وإذا رفضت فلها ذلك، وقريبات كثيرات لجدي الخميني كنّ غير محجبات ".

" عندما حصلت الثورة لم يكن من ثوابتها إقامة نظام ولاية الفقيه ،بل كانت – وأنا الذي عشتها – تدعو لإقامة الحرية والديمقراطية ولكن هذا تغير على يد الفكر الديني السائد في المجتمعات الدينية والحوزات العلمية . كان هذا الفكر الديني على شكلين: شكل لا يعتقد بولاية الفقيه ويمثله مثلاً أبو القاسم الخوئي المرجع الأعلى في وقته، ولكنّ هناك قسمٌ آخر من العلماء يعتقدون بهذا الشيء وأكثريتهم لم يكن منطلقهم علمياً، بل تاريخياً نابعاً من الاضطهادات التي وقعت على الحوزات العلمية منذ قديم الزمان ، وخصوصاً في إيران في أيام رضا خان البهلوي، الذي آذى علماء الدين وبالتالي حصل رد فعل لأن الفقهاء يتربصون بأخذ السلطة، وهذه الفكرة كانت مغروسة في أذهان الكثيرين من المعممين ولا أقول العلماء، وذلك بحماية الخميني ".

" لقد عشت الثورة، وكانت تنادي بالحرية والديمقراطية، إلا أنها اضطهدت قادتها مثل السيد الطالقاني الذي سجن كثيراً أيام الشاه، وبعد الثورة تأذى كثيراً وتصدى لخرق القوانين ".

سؤال إلى المتحمسين للنظام الإيراني

هل هذا هو النظام الإيراني الذي تصفقون له وتريدون استيراده لنا في الأقطار العربية؟ أرجوكم اقرأوا ما سبق وفكروا فيه من منطلق الحرية والديمقراطية والعدالة والمساواة، كي تعرفوا حقيقة النظام الذي تروجون وتصفقون له، وقد كفر به هؤلاء من الشعب الإيراني ، من أحفاد مؤسس النظام نفسه...لذلك فإيران بعد الانتخابات الأخيرة ستسير نحو الأسوأ والأخطر طالما عتاة المحافظين يحكمون بهذا الاستبداد والظلم والعداء للعرب والتنكر لحقوقهم ، مدعومين من مرشد النظام آية الله على خامئني والحرس الثوري وممثله رئيس الوزراء أحمدي نجاد.

إيلاف ، ٢٤ مارس ٢٠٠٨ .

دمشق و طهران : كذب و خداع و قمع !

د.أحمد أبو مطر

الحرب التي شنها جيش الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة وعموم الأراضي اللبنانية، كشفت بشكل واضح لا لبس فيه أن النظامين السوري والإيراني يعيشان على أزمات المنطقة، عبر تغذيتها بالكلام الكاذب الذي يؤجج عواطف الجماهير والمنظمات المقاتلة، وعندما يجد الجد يهرب النظامان لنفس أساليب الكلام الخطابي الذي لا يمكن وصفه إلا أنه كذب وخداع. وذلك لاعتقادهما أن افتعال هذه الأزمات من شأنه أن ينسي القوى العظمى في العالم مسألة التحقيق الدولي في اغتيال الحريري المتهم فيه النظام السوري، خاصة بعد المعلومات التي أدلى بها عبد الحليم خدام الذي انشق عن النظام، ومسألة الملف النووي الإيراني المحتمل إحالته لمجلس الأمن الدولي.

كانت العملية الفدائية التي أسفرت عن قتل عدد من العسكريين الإسرائيليين وأسر واحد منهم، فأشعلت إسرائيل حرباً حارقة في قطاع غزة ، بسبب أسير إسرائيلي واحد، متناسية – أي إسرائيل – أن في سجونها حوالي عشرة آلاف أسير فلسطيني، انضم إليهم خلال هذه الحرب حوالي سبعين وزيراً وعضو مجلس تشريعي فلسطيني. وتدخلت الوساطة المصرية عبر جولات مكوكية إلى غزة، وأعلن الرئيس المصري حسني مبارك شخصياً، أن الوساطة توصلت إلى إطلاق سراح الأسير الإسرائيلي مقابل عدد كبير من الأسرى الفلسطينيين، وفجأة تدخلت عوامل خارجية عطلت الصفقة، دون أن يسمّي هذه العوامل الخارجية. فهل يمكن الإشارة إلى خالد مشعل والنظام السوري خاصة بعد تصريحات مشعل النارية من دمشق، وتزايد الحديث عن حماس الداخل بزعامة إسماعيل هنية رئيس الوزراء الفلسطيني وحماس الخارج بزعامة خالد مشعل، وأن الجناح العسكري لحماس يتلقى أوامره من خالد مشعل. وعبر كل هذه التطورات لم تتوقف بيانات النظام السوري الداعمة للمقاومة الفلسطينية بالكلام والبيانات فقط كعادة هذا النظام، مستغلا حتى الأمور الإنسانية للاجئين الفلسطينيين، كان النظام السوري اعلن أثناء زيارة وزير الخارجية الفلسطيني محمود الزهار، عن فتح

حدوده للاجئين الفلسطينيين العالقين على الحدود العراقية والقادمين من العراق، وأدخل فعلا حوالي تسعين لاجئا فقط ثم أقفل الحدود نهائيا، وبقي المئات عالقين على الحدود السورية العراقية. لقد استغل النظام معاناتهم لبعض الوقت عبر تصريحات فلسطينية مثمنة لدوره القومي الإنساني ثم عاد لدوره الطبيعي المعروف عنه.

ثم جاءت الحرب الإسرائيلية المدمرة للبنان بعد أسر حزب الله جنديين إسرائيليين، فارتفعت موجة البيانات السورية المتضامنة مع لبنان. رئيس مجلس الشعب السوري يهاتف نبيه بري رئيس البرلمان اللبناني معلنا عن تضامن القطر العربي السوري، و بشار الأسد يتصل بإميل لحود معلنا عن تضامن سورية الكامل ووضعها كافة إمكانياتها تحت تصرف لبنان. بالضبط هكذا قال بشار الأسد...كافة إمكانيات سورية...لا أدري هل يقصد بما فيها الإمكانيات العسكرية؟. وقد ضربت إسرائيل العديد من المرافق اللبنانية الحيوية بما فيها المطارات والموانىء والطرق الرئيسية بما فيها القريبة والموصلة لسورية، ويأتي البيان السوري معلنا أن إسرائيل لم تضرب أهدافا داخل الأراضي السورية...وأين مبادىء الحزب القومية؟ لماذا لا يدافع عن أرض الشقيقة لبنان؟. أليس في عرف الحزب أن (بلاد العرب أوطاني). إن من لا يدافع عن وطنه سورية لن يدافع عن لبنان . إن من تحلق الطائرات الإسرائيلية فوق قصره الجمهوري.. وتضرب قرية عين الصاحب القريبة من دمشق وتعود سالمة، لا يستطيع إطلاق رصاصة واحدة على العدو، بدليل ولا رصاصة في الجولان المحتل منذ عام ١٩٧٣ . إنه رصاص البيانات الكاذبة الذي نقلها النظام لاجتماعات وزراء الخارجية العرب في القاهرة ، إذ طالب وليد المعلم وزير خارجية النظام السوري، بإعلان وزراء الخارجية العرب دعمهم لحماس وحزب الله، فردّ عليه سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي، بأن هذه (رغبات شيطانية) فسكت وليد المعلم متأسفاً أنه يسمع ذلك، في حين لو أن هذا الكلام صدر عن وزير خارجية دولة عربية أخرى، ممن يستأسد عليها النظام السوري لسمعنا ردود المعلم الثورية الشتائمية، ولكن لأنها المملكة السعودية فلم يتفوه بكلمة واحدة خاصة أن السياسة السعودية كانت في منتهى الجرأة والصراحة قبل اجتماع وزراء الخارجية العرب، عندما انتقدت بوضوح وشدة مغامرة حزب الله غير المدروسة، وها هم اللبنانيون يعيشون دمار وخراب هذه المغامرة.

من حق الشعوب كافة أن تقاوم الاحتلال والمحتلين بكل ما يملكون من وسائل، والأسير الإسرائيلي ليس أغلى من آلاف الأسرى الفلسطينيين والعرب، ولكن من حق البعض أن يتساءل: هل كانت عملية حزب الله انتصارا للمقاومة الفلسطينية؟. وإذا كان ذلك فما هي أوجه الانتصار التي حققتها هذه العملية غير الخراب والدمار الشامل في لبنان إلى درجة إعلان فؤاد السنيورة لبنان بلدا منكوبا!. ونفس الدور الكلامي العبثي للنظام السوري، يمارسه بامتياز نظام الملالي الإيراني من خلال أحمدي نجاد، فهو منذ توليه السلطة يكرر اسبوعيا وفي كل المناسبات، مسألة تدمير إسرائيل ومحوها من خارطة العالم، وعندما يحين الجد يسكت خوفاً وجبناً، فها هي غزة ولبنان يحترقان ويدمران، فأين صواريخ طهران عابرة القارات؟. والمضحك أنه عاد وصرح: (إن إيران لن تقف مكتوفة الأيدي إن تعرضت سورية لاعتداءات إسرائيلية). ما الفرق بين سورية ولبنان؟. الفرق هو أن نجاد يبيع كلاماً للاستهلاك فقط، فهو يعرف تماماً أن إسرائيل لن تستهدف سورية، وقد أعلنها صراحة الناطق الحكومي الإسرائيلي، فلماذا تستهدفها طالما نظامها ساكت سكوت الموتى على احتلال الجولان وتدمير لبنان الذي خرج منه مرغماً. وفي الوقت ذاته يعطي إسرائيل مبرراً قانونيا في استمرار احتلالها لمزارع شبعا، من خلال رفضه الاعتراف بلبنانية المزارع وبالتالي فهي في عرف إسرائيل كالجولان السوري المحتل. ولكن لو تجرأ النظام واعترف بعائدية مزارع شبعا للدولة اللبنانية لأصبح من حق لبنان المطالبة دولياً بالانسحاب منها وبحق أية مقاومة للاحتلال الإسرائيلي فيها.

الاحتلال مرفوض ومقاومته شرعية، وهذا لا يمنع فضح مواقف النظامين السوري والإيراني.... فهي مجرد كذب وخداع....وبيع بيانات التأييد الكلامية التي لا تجلب الضرر للنظامين ولا المنفعة للمتضامنين معهم، وفي الداخل قمع لا مثيل له لشعبيهما، قمع لا يستثني أحدا !!.

إيلاف، ١٦ يوليو ٢٠٠٦

استفتاء شعبي إيراني رافض لنظام الملالي

د.أحمد أبو مطر

كان آخر مظاهر التأييد لمنظمة مجاهدي خلق، هو ذلك الحشد لعشرات الآلاف من الإيرانيين الذين تجمعوا يوم السبت الموافق الثامن والعشرين من يونيو ٢٠٠٨ ، في موقف معرض مركز المعاهدات شمال باريس قريباً من مطار شارل ديجول، قادمين من فرنسا ومختلف العواصم الأوربية القريبة، وممثلين للجاليات الإيرانية في الأمريكيتين الشمالية والجنوبية، قاصدين أن يكون هذا التجمع في باريس متزامنا مع تولي فرنسا رئاسة الاتحاد الأوربي، معربين عن رفضهم للنظام القمعي في إيران حيث سجلّه أقذر السجلات العالمية في ميدان حقوق الإنسان، وأكثر دول العالم سجونا وإعداما وقطعا للرؤوس والأيدي. وكان ٥٧٠ برلمانيا أوربيا قد دعوا لدعم هذا الحشد الإيراني، لأنه " يعكس إرادة كافة أبناء الشعب الإيراني لتغيير النظام وتحقيق الديمقراطية والسلطة الشعبية في إيران ". وقد شارك في هذا المؤتمر قرابة ألف من نواب البرلمانات والشخصيات السياسية والثقافية و الدينية البارزة والحقوقيين المهتمين بحقوق الإنسان وحرية التعبير من مختلف الدول الأوربية وأمريكا وكندا و من أقطار عربية منها العراق والأردن ومصر والمغرب والجزائر.

مريم رجوي تخاطب المؤتمرين

وكانت قمة نشاطات وفعاليات المؤتمر خطاب السيدة مريم رجوي، رئيسة الجمهورية الإيرانية المنتخبة من المقاومة الإيرانية، حيث ألقت خطابا أوجزت فيه أهم الملاحظات حول معاناة الشعب الإيراني من نظام الملالي الرجعي الظالم المتسلط على قلب ومقدرات الشعب الإيراني منذ عام ١٩٧٩ : " إن إلصاق تهمة الإرهاب الجائرة بمنظمة مجاهدي الشعب الإيراني، قد جلب لشعبنا ولشعوب الشرق الأوسط كثيراً من المحن والويلات....هذا وإن الدول الغربية وبتوجيهها تهمة الإرهاب لمجاهدي خلق ، قدمت أكبر الدعم لأكبر راع للإرهاب الحكومي في العالم، وساهمت أكبر مساهمة في مدّ الإرهاب وتناميه في العالم. لهذا السبب فإن شطب اسم مجاهدي خلق من

قوائم الإرهاب فتح الطريق أمام التغيير الديمقراطي في إيران، ومن شأنه وضع نقطة النهاية للسياسة الخاطئة والقاتلة التي اعتمدها الغرب حيال النظام الإيراني والإرهاب والتطرف".

" أليس إبداء حسن النية لحكام إيران الفاشيين قمة سوء النية للشعب الإيراني ولشعوب الشرق الأوسط والقوى الديمقراطية في هذه المنطقة من العالم؟ وفي الوقت الذي تمّ فيه إدراج قوات الحرس الثوري وقوة القدس، التابعتين لحكام إيران في قائمة الإرهاب، لماذا تستمر تلبية طلبات حكام إيران لتسمية مجاهدي خلق بالإرهابية، وفرض قيود قاسية ومضنية على الأفراد المحميين بموجب اتفاقية جينيف في مدينة أشرف".

" إن بيان ثلاثة ملايين من شيعة العراق الذين طالبوا بطرد النظام الإيراني من العراق مؤكدين أن مجاهدي خلق الذين وقفوا مع الشعب العراقي ، هم بمثابة سدّ منيع أمام تدخلات النظام الإيراني، قد هزّ دعائم النظام الإيراني وأثبت أن هذه هي أمثل وأفضل طريقة لإرغام حكام إيران على التراجع لكونهم يستغلون اسم الشيعة.... وهذا منعطف في نضال الشعب العراقي من أجل طرد فاشية ولاية الفقيه من بلدهم "

وقد شارك في هذا الحشد الجماهيري الإيراني وفد من البرلمان البريطاني ضمّ خمسة عشر عضوا من مجلسي العموم واللوردات البريطانيين، بمن فيهم وزير الداخلية السابق اللورد وادينغتون واللورد كوربت والبارونة جولد. وكذلك وفد من البرلمان الأوربي ضم عشرين عضواً برئاسة آلخو فيدال كوادراس نائب رئيس البرلمان الأوربي . أما من العراق فقد ضمّ الوفد العراقي خمسين من زعماء الأحزاب السياسية وشيوخ من مختلف العشائر العراقية ، ومن مجلس النواب الأردني شارك وفد ضمّ ١٢ نائبا منهم: الدكتور ممدوح العبادي، مفلح الكريمي ، ناريمان الروسان، أحمد العتوم ، ابراهيم العموش ، فخري اسكندر، وابراهيم الغرايبة، وغيرهم من نواب وشخصيات عامة معروفة مثل فخري قعوار النائب والرئيس السابق لاتحاد الكتاب العرب. وعقب انتهاء الحشد الجماهيري الإيراني ، استقبلت السيدة مريم رجوي الوفد الأردني يوم الاثنين الموافق الثلاثين من يونيو ٢٠٠٨، ومن أهمّ ما قالته في هذا اللقاء :

" إن نظام الملالي القائم في إيران، باللجوء إلى الخدعة والتضليل وبإطلاقه شعارات دجالة ضد أميركا وإسرائيل وبتباكيه على الشعب الفلسطيني ، يريد التستر على طبيعته الشريرة القائمة على معاداة الشعوب المسلمة في المنطقة. إن هذا النظام بذره الرماد في عيون الجماهير المسلمة والعربية وباستغلاله الأزمات المتفاقمة في المنطقة يحاول تصوير نفسه صديقا للشعوب المسلمة والعربية ورقماً صعباً في موازنة القوى ، ويوحي بأنه قد رجّح ميزان القوى لصالح هذه الشعوب، ولكن الواقع أن هذا النظام بنواياه الشريرة هو ألد عدو لشعوب المنطقة"

وقد عقّب على كلامها الدكتور ممدوح العبادي نائب رئيس البرلمان الأردني، شاكراً السيدة رجوي على دعوتها وكلمتها التي ألقتها، مؤكداً على أهمية قضية الديمقراطية واحترام آراء الشعوب التي تفصل بين الإسلام الحقيقي والديكتاتورية المتسترة بغطاء الدين، وقال أيضا:

" نتمنى أن تتحقق الحرية والديمقراطية في إيران على أساس العدالة والمساواة... إنّ الذين يدّعون الإسلام والثورة ، ولكنهم يثيرون الطائفية والتمييز الديني، يقومون اليوم في العراق بقتل الناس على الهوية. إننا في الأردن وجارنا العراق لم نكن نعاني قط من الفتن والنزاعات الطائفية ، بحيث أننا في جميع المناسبات الاجتماعية وفي حالات عديدة، لم نكن نعرف ما هو مذهب أصدقائنا الأردنيين والعراقيين، هل هم شيعة أم سنّة أم مسيحيين. إن هذه الفتن الطائفية وحالات الفصل الديني ناجمة عن النوايا الشريرة لأولئك الذين يدّعون زيفاً بأنهم يمثلون الإسلام ". أما النائبة السيدة ناريمان الروسان، فقد وجهت خطابها للسيدة مريم رجوي واصفة إياها بأنها رمز وقدوة لنساء الشرق والنساء المسلمات ، وقالت : " إننا وبصفتنا مسلمات نفتخر بسيادتك ونراك خلاصة قيمنا. إن شعوب البلدان العربية لا تنطلي عليها المزاعم الدجالة للملالي الحاكمين في إيران الذين عقدوا بأنفسهم صفقات أسلحة مع إسرائيل عند حربهم مع العراق. إن القوى الوطنية سواء في الأردن أو في العراق أو في البلدان الأخرى، تقيّم كل قوة على أساس أدائها الديمقراطي، وبصفتي سيدة تحمل القيم الإنسانية والديمقراطية، أتمنى لكم النجاح والموفقية ".

عقب هذه المشاركة البرلمانية الأردنية المميزة في حشود باريس دعماً لمنظمة مجاهدي خلق، انفجر غضب ملالي طهران متخيلين أن المنطقة العربية حكومات وشخصيات برلمانية وسياسية، يجب أن تأتمر بأمرهم كما تعودوا من بعض الشخصيات والأحزاب ، لذلك أطلقوا النكتة المسخرة التي مفادها أنّ المملكة الأردنية الهاشمية متحيزة وتدعم الإرهاب، وفي التفاصيل أنّ وزارة خارجية الملالي استدعت السفير الأردني لدى طهران أحمد مفلح، و أنّ " رئيس دائرة شؤون الشرق الأوسط العربي بوزارة الخارجية أبلغ مفلح الاحتجاج الشديد للجمهورية الإسلامية الإيرانية إزاء توجهات الأردن المتحيزة للعناصر الإرهابية ". هذا ودون أن توضح وزارة خارجيتهم أية عناصر إرهابية يقصدون، ولكن من الواضح أنّ هذه الفزعة تقصد مشاركة الوفد البرلماني والسياسي الأردني في حشد باريس المذكور، والتصريحات الواضحة التي أطلقها بعض أعضاء الوفد دعماً للمقاومة الإيرانية، وانتقاداً عنيفاً لإرهاب زمرهم وعصاباتهم خاصة في العراق. واستناداً إلى هذه النكتة السمجة لو أنهم وجهوا تهمة التحيز للإرهاب لدول كافة الوفود التي شاركت في حشود باريس لبلغت تلك الدول ما يزيد على ثلاثين دولة. وهم بهذا ينسون إرهابهم ضد الشعوب الإيرانية خاصة والعالم أجمع يتذكر انتفاضة الطلاب الإيرانيين عام ١٩٩٩ ، والملف الأسود لسجل حقوق الإنسان في جمهوريتهم ، التي سجلت الرقم القياسي في الإعدامات بكافة أنواع القتل، واضطهاد المسلمين السنّة بشكل لا يقبله أي إسلام يتشدقون به، ومنع عرب الأحواز المحتلة منذ عام ١٩٢٥ من استعمال لغتهم العربية حتى في منازلهم وداخل أفراد العائلة الواحدة.

إيلاف ، ١٦ يوليو ٢٠٠٨ .

خطبة رفسنجاني: شرخ جديد في نظام الملالي

أحمد أبو مطر

تداعيات مظاهرات الشعب الإيراني الأخيرة التي وصلت حد انتفاضة جماهيرية، لم تتوقف رغم تراجع واضح لنسبة وعدد المتظاهرين في الشوارع، خاصة بعد خطبة علي خامئني يوم الجمعة التاسع عشر من يونيو ٢٠٠٩ التي توعد فيها المتظاهرين باستعمال القوة المفرطة ضدهم، إن استمروا في تظاهراتهم واحتجاجاتهم التي أخذت بعدا أكبر من الاحتجاج ضد نتائج الانتخابات بل ضد هيكلية النظام نفسه القائمة على فكر مطلق غير قابل للنقاش كونه يتمتع برضا وتأييد (ولي الفقيه) الذي يعني في المنظور الخميني، وكيل الله في الأرض وبالتالي من له الحق في مناقشة وكيل الله المنزّه عن الخطأ والضلال، بدليل أن خامئني أثناء تهديده للمتظاهرين، أعلن صراحة أن نظامه لن يستجيب لمطالب الشارع الإيراني بأي شكل، مذكرا هذه الجماهير المنتفضة (أن إيران ليست جورجيا)، مشيرا بذلك للثورة الوردية السلمية التي قامت بها جماهير الشعب الجورجي في نوفمبر من عام ٢٠٠٣، وانتهت خلال ساعات بالإطاحة بالرئيس إدوارد شيفرنادزة، وهرب من الباب الخلفي للبرلمان أثناء إلقائه كلمة في برلمان اتهمته المعارضة بتزوير انتخاباته. وخامئني أراد أن يقول للمتظاهرين الإيرانيين (أنا خامئني و وكيلي أحمدي نجاد لسنا شيفرنادزة كي نسمع لمطالب الجماهير، فعودوا لبيوتكم و إلا ستواجهون بالعنف)، وهو أساسا لم ينتظر فقد أوقعت صدامات شرطته ومخابراته مع الجماهير المتظاهرة سلميا عشرات القتلى ومئات المعتقلين من بينهم العشرات من الصحفيين الإيرانيين.

شهادة خامئني بحق رفسنجاني

دافع ولي الفقيه على خامئني في خطبة الجمعة تلك عن رئيس مجلس تشخيص النظام ورئيس مجلس الخبراء على أكبر هاشمي رفسنجاني رافضا الإساءة إليه، وقال عنه حرفيا: " إنني أعرف رفسنجاني منذ ٥٢ عاما وهو من المناضلين في الثورة الإسلامية، وكان إلى جانب الإمام روح الله الخميني وهو يقف إلى جانب القيادة حاليا). كانت

هذه الشهادة بحق رفسنجاني في التاسع عشر من يونيو ٢٠٠٩، فماذا قال رفسنجاني بحق النظام في خطبته يوم الجمعة السابع عشر من يوليو الحالي في جامعة طهران أي بعد شهر ويومين من شهادة خامئني الإيجابية للغاية بحقه؟.

رفسنجاني يشكك في نزاهة النظام

كان المتوقع من ولي الفقيه وأعوانه أن يكون موقف رفسنجاني داعما لهم بعد تلك الشهادة الإيجابية بحقه من ولي الفقيه على خامئني شخصيا، إلا أن رفسنجاني خيّب آمالهم في خطبة الجمعة المذكورة في جامعة طهران، نفس المكان الذي ألقى فيه خامئني خطبته المتضمنة الدفاع عنه. فماذا قال رفسنجاني في خطبته عن النظام؟

- (ما الذي علينا فعله في هذا الوضع؟. إنّ مهمتنا الأولى هي استعادة الثقة التي كانت لدى الشعب والتي فقدت اليوم إلى حد ما.)

(ليس من الضروري في الوضع الراهن أن يتم سجن الناس. دعوهم يعودون لعائلاتهم، يجب علينا أن لا نسمح لأعدائنا بأن يلوموننا وأن يهزأوا بنا بسبب الاعتقالات. علينا أن نسامح بعضنا البعض.)

(إن عددا كبيرا من حكماء البلاد قالوا أن لديهم شكوكا حيال نتائج الانتخابات، وعلينا إذن أن نعمل من أجل الرد على شكوكهم.)

(لقد خسرنا كل شيء. نحن اليوم بحاجة أكثر من أي وقت إلى الوحدة...أولئك الذين أصيبوا في الحوادث بحاجة إلى التعويض عليهم.)

(إن ما يجري في البلاد هو الأزمة السياسية.)

وبالإضافة لما سبق،طالب رفسنجاني بإطلاق سراح كل المعتقلين السياسيين فورا، ورفع القيود عن عمل الصحافة كخطوة لتهدئة التوترات، كما انتقد صراحة (مجلس صيانة الدستور) معتبرا أن المصادقة على نتائج الانتخابات لم تستغل المهلة المحددة للتحقق من الأصوات. فهل هناك تشكيك بالنظام وفقدان الثقة به أقوى من هذه الشهادات الصادرة من شخصية لها هذه المناصب المهمة الآن، وكان رئيسا سابقا للجمهورية الإيرانية؟.

لذلك كان الهجوم عليه عنيفامن العديد من أنصار (الديكتاتور) و (الخصوم) كما هتف المصلون الذين استمعوا لخطبته، دون أن يسمّوا من هو (الديكتاتور) رغم أنه معروف للجميع فهو (أحمدي نجاد) و (الخصوم) هم خصوم المعارضة والمتظاهرين...وعينة من هؤلاء الخصوم الذين هاجموا رفسنجاني:

محمد يزدي عضو مجلس صيانة الدستور

لقد هاجم رفسنجاني بعنف متهما إياه أنه وراء المظاهرات التي شهدتها إيران. (إن الصمت الطويل لهاشمي رفسنجاني والذي تجاوز ٥٠ يوما، يوضح أن الرجل كان وراء الاضطرابات التي حدثت في البلاد....إن هذا الرجل طرح أمس شبهات تتعلق بالانتخابات وموضوعات فقهية وأصولية تتناقض وفكر الثورة السياسي والاعتقادي). وأخطر ما جاء في هجوم يزدي قوله: (إن شرعية الحكومة مستمدة من الله، وموافقة الشعب لا تعني شرعية الحكومة. لقد أهمل رفسنجاني هذا المبدأ الإسلامي وتحدث وكأن الحكومات يعينها الشعب فقط). ولا أعتقد أن هناك شمولية وديكتاتورية استبدادية أكثر من هذا القول، فأي مبدأ إسلامي يعتبر الحكومات المشكلة من أفراد مختلفي التوجهات في كل دولة، تستمد شرعيتها من الله تعالى؟. وهذا يعني في النتيجة الميدانية عدم أحقية وأهلية أي شخص في انتقاد الحكومة كونها تستمد شرعيتها من الله.

وكذلك حسين شريعتمداري

رئيس تحرير صحيفة كيهان اليومية فقد اتهم هاشمي رفسنجاني بمساندة الخارجين على القانون، وانتقد توصيف رفسنجاني لما تمر به إيران بأنه (أزمة سياسية)، معتبرا أنها مؤامرة. وهذا يعني في عرفه أن ما لا يقل عن ثلاثة ملايين إيراني تظاهروا ضد النظام وقمعه، هم مجرد حفنة من المتآمرين دون أن يقول لحساب من تآمروا!!. ووصف شريعتمداري خطبة رفسنجاني بـ (أنها الأسوأ في تاريخ الثورة الإيرانية). وهذا صحيح من وجهة نظره المؤيدة للنظام، لكنها الأجرأ في تاريخ الثورة لأنها جاءت بهذه القوة من داخل صفوف قيادات الثورة، ومن شخص بحجم ووزن وتأثير رفسنجاني.

ومن المعروف إيرانيا أن ولي الفقيه على خامئني هو من يعين شخصيا رئيس تحرير صحيفة كيهان لذلك فهي الصحيفة الناطقة باسم النظام وملاليه.

وأيضا وزير الاستخبارات الإيراني

غلام حسين محسني هاجم رفسنجاني لأنه كان ضد ترشيح أحمدي نجاد، وفي هذه النقطة استعمل شماعة إسرائيل لأنها حسب قوله، كانت مثل رفسنجاني لا تريد ترشيح ونجاح أحمدي نجاد. لكنه لم يقل لنا ما هو تصنيفه للملايين الإيرانية التي تظاهرت ضد النجاح المزور لنجاد في الانتخابات، فهل هذه الملايين الإيرانية أيضا تأتمر بأمر إسرائيل؟.

ما هو هدف رفسنجاني من هذه الانتقادات؟

اختلفت الآراء والتحليلات، فمنها من يرى أنه يعرض وساطة بين المعارضة والنظام القائم، إلا أن التدقيق في نوعية هذه الانتقادات التي أوردها لا توحي بذلك، فأية وساطة بين المعارضة ونظام يرى رفسنجاني أنه فقد ثقة الشعب وأنه يمر بأزمة سياسية، ويشكك بشكل غير مباشر في نتائج الانتخابات الأخيرة بدليل أورده هو مصادقة مجلس صيانة الدستور على فوز أحمدي نجاد قبل انتهاء المدة المقررة للتدقيق في نتائج الانتخابات. لذلك فإن الرأي الأكثر إقناعا هو أن رفسنجاني يهدف إلى تغيير في بنية النظام وأفكاره وممارساته بدليل ما أعقب خطبته هذه:

أولا: استمرار المظاهرات رغم القمع العنيف

وذلك فورا عقب انتهاء خطبه وصلاة الجمعة في جامعة طهران، فقد خرج للشوارع آلاف من مؤيدي المعارض مير حسين موسوي، وانتشر آلاف منهم في الحرم الجامعي وهم يلفون معاصمهم برباطات خضراء اللون الذي كان رمزا لحملته الانتخابية، وكعادتها تدخلت الشرطة وعناصر ميليشيا الباسيج لتفريق المتظاهرين بقوة وعنف وعيارات مطاطية، واعتقلت العشرات، من بينهم الناشطة البارزة والمحامية شادي صدر، وكان المتظاهرون يرددون (أحمدي نجاد...استقل...استقل...استقل) وقد

ذكر موقع (حزب اعتماد ملي) بزعامة مهدي كروبي أن الشرطة اعتدت عليه، وقد صرّح بذلك نجله حسين قائلا: (عندما ترجل والدي من سيارته عند مدخل الجامعة، هاجمه رجال باللباس المدنية وشتموه وأوقعوا عمامته أرضا، لقد قذفوه بعبارات نابية وبذيئة...وبعد ذلك شاهدت مسؤولا بالزي المدني يهنىء رجاله على ما أنجزوه من عمل جيد.)

ثانيا: مواقف محمد خاتمي الجديدة

فقد دعا الرئيس الإيراني السابق محمد على خاتمي يوم الأحد التاسع عشر من يوليو الحالي إلى إجراء استفتاء عام حول الانتخابات الرئاسية الأخيرة في إيران. وقال خاتمي: (إن الاستفتاء هو السبيل الوحيد لاستعادة ثقة الشعب الإيراني في نظام الحكم في البلاد...إن الشعب يجب أن يستفتى حول ما إذا كان راضيا عن الأوضاع الحالية؟.. إن استمرارية النظام وتواصل التقدم في البلاد رهن باستعادة ثقة الشعب). وقد أيدته في دعوته هذه (جمعية رجال الدين المجاهدين) التي تضم رجال الدين الإصلاحيين، معتبرة (أن ملايين الإيرانيين فقدوا الثقة في العملية الانتخابية.)

وهذا هو خاتمي وجمعية رجال الدين المجاهدين يؤكدون على الثقة المفقودة بين النظام والشعب التي أشار إليها أيضا هاشمي رفسنجاني، لذلك فإن كل هذه التطورات مجتمعة تؤكد أن شرخا كبيرا حصل بين النظام والشعب الإيراني، مما يعني أن أنظمة الاستبداد الشمولية لن يطول عمرها، فنظام الملالي رغم تستره بالدين لن يكون في مواجهة الشعب الإيراني أقوى من نظام الشاه البائد. وتبقى أهمية الإشارة إلى أن كل هذه الملايين المتظاهرة ومعها كل هذه الشخصيات الإصلاحية، من المستحيل أن تكون كلها عميلة للخارج، بل إنها عميلة للشعب الإيراني الذي فاض به الكيل.

ahmad64@hotmail.com

إيلاف

الفصل الثاني

الخطر الإيراني: عراقيا وعربيا

أيُطمئن عربياً لإيران... أم أن خطرها ماثل للعيان؟

د. أحمد أبو مطر

لا يستطيع أحد أن يتجاوز إيران كقوة إقليمية في المنطقة، لكن هذا لا ينبغي أن يكون سببا للتغاضي عن دور إيران والتدقيق فيه هل هو دور سلبي أم إيجابي بالنسبة للعرب الذين يشكلون أكبر قومية عددا في الشرق الأوسط، خاصة أنه عبر التاريخ لم تكن العلاقات العربية – الإيرانية طيبة في أية مرحلة من مراحل التاريخ، ومنها مرحلة القرن الماضي زمن حكمين متناقضين هما حكم شاه إيران محمد رضا بهلوي وحكم آيات الله منذ قيام ما أسموه " الجمهورية الإسلامية في إيران " وليس "الجمهورية الإسلامية الإيرانية " لأن التسمية الأخيرة دائمة أي أنها جمهورية إسلامية في الأراضي الإيرانية فقط، بينما التسمية الأولى (...في إيران) تحمل مدلولات معينة منها أنها الآن في إيران ومستقبلا في أراض أخرى، لذلك فمنذ استلام آية الله الخميني السلطة عقب الإطاحة بنظام الشاه، أعلن نظريته الخاصة بتصدير الثورة الإسلامية من إيران، والتصدير لن يكون لما وراء البحار ولكن عبر الحدود المجاورة أي إلى جواره العربي، وهذا ما يفسر استمرار السياسة التوسعية الإيرانية عبر الإصرار على احتلال الأحواز العربية منذ عام ١٩٢٥ والجزر الإماراتية الثلاث منذ عام ١٩٧١، والتلويح منذ حين إلى آخر بإعادة احتلال البحرين التي اعترف الشاه باستقلالها انصياعاً لرغبة شعب البحرين عبر استفتاء دولي عام ١٩٧١.

سياسة التعالي والغطرسة

وبعيدا عن الغوص في ثنايا التاريخ القديم،يكفي التذكير ببعض اللقطات العدوانية من التاريخ المعاصر الذي يتذكره الجميع ولا يستطيع إنكاره أحد، وهي لقطات لا يمكن أن تنطلق إلا من خلفية عدوانية توسعية ترى أن أصحابها هم الولاة الشرعيون ليس للشعب الإيراني فقط ولكن للشعوب العربية كافة، فقد بادرت جمهورية الخميني الإسلامية عام ١٩٧٩ لقطع العلاقات مع جمهورية مصر العربية بعد توقيعها اتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل في زمن الرئيس أنور السادات، احتجاجاً على الاتفاقية

التي رفضتها جمهورية الخميني، وفي عام ١٩٨١ بعد اغتيال السادات أمر الخميني شخصياً بتسمية شارع رئيسي في طهران العاصمة باسم القاتل خالد الإسلامبولي وإقامة جدارية له قرب ذلك الشارع. وفي لبنان أسست حزبها (حزب الله) ، وفي الساحة الفلسطينية بدلاً من أن تقوم بدور التوفيق بين الأطراف المتنازعة تؤجج الصراع من خلال انحيازها العلني لحركتي حماس والجهاد والزيارات شبه الشهرية لمسؤولي حماس لطهران خاصة خالد مشعل، والدعوة من حين إلى آخر لمؤتمرات عامة ضد التحركات السياسية للسلطة الفلسطينية. هل تسمح جمهورية الخميني الإسلامية لأي عربي شخصاً أو حزباً أو دولة بالتدخل في الشأن الإيراني الداخلي أو سياستها الخارجية بهذا الشكل السافر من التدخل والوصاية؟. وانطلاقاً من سياسة الهيمنة والوصاية أجرت القيادة الإيرانية مظاهرات عارمة ضد مؤتمر أنا بوليس وهتف المتظاهرون علنا ضد حليفتهم سوريا (اخجلي يا سوريا). وهذا لا يعني أن العلاقات الإيرانية متوترة مع الأنظمة العربية فقط، ولكنها أيضا مع الأحزاب الإسلامية العربية إن لم تكن تابعة لها وبوقاً لسياساتها كما هو حزب الله في لبنان، ففي الحرب العراقية الإيرانية (١٩٧٩ – ١٩٨٨) هاجمت القيادة الخمينية بشدة غالبية أحزاب الإخوان المسلمين وحزب التحرير لتأييدها نظام صدام حسين، إلى درجة أن قاضي الثورة الإيرانية آنذاك صادق خلخالي أطلق على أحزاب الإخوان المسلمين العربية (إخوان الشياطين)، وأطلقت وسائل الإعلام الإيرانية على قادة الإخوان في مصر ومرشد الإخوان عمر التلمساني بأنهم (عملاء أمريكيون) (تفاصيل ذلك في كتاب " اعتدال أم تطرف " لخليل على حيدر.)

وهذه السياسة الإيرانية تجاه الأقطار العربية محل انتقاد شديد من العديد من المسؤولين العرب، كان منهم وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط الذي انتقد سوريا بسبب طبيعة علاقاتها مع إيران، إذ قال رداً على سؤال حول العلاقات السورية المصرية (إن العلاقات مع سورية ليست محل شك، لأنها عنصر أساسي للاستقرار في هذا الإقليم، ومصالح سورية يجب أن تحظى برعاية مصر، ولكن من الجهة الأخرى يجب ألا يسمح طرف عربي لقوى خارجية أن تؤثر على بعض الأوضاع في المنطقة

بشكل يضرّ بالمصالح العربية في مجملها)، وهذا ما يفسر استمرار انقطاع العلاقات الدبلوماسية بين جمهورية الخميني وجمهورية مصر العربية منذ عام ١٩٧٩، رغم كل محاولات الجانب الإيراني بما فيها زيارة علي لاريجاني أمين عام المجلس القومي الإيراني للقاهرة، ومن منطلق الغطرسة نفسه، اتهم لاريجاني في مؤتمره الصحفي مع عمرو موسى (أطرافاً وجهات خارجية لم يسمها بتعكير العلاقات العربية الإيرانية)، أي أن الأقطار العربية في مفهومه لا سياسة مستقلة لها، فهي تأتمر بأمر قوى خارجية لتعكير العلاقات مع إيران، متناسياً غطرسة جمهوريته الإسلامية واستمرارها في احتلال أراضٍ عربية، وكأن احتلال إيران جميل يجب أن نصفق له بينما احتلال إسرائيل قبيح يجب أن نقاومه، ومن هذا المدخل العاطفي يتم استغلال الخطابة الإيرانية المعادية لإسرائيل شكلا للتغطية على احتلالها للأحواز العربية الذي سبق احتلال فلسطين بـ٢٣ عاما، واحتلال الجزر الإماراتية الثلاث منذ عام ١٩٧١.

الاستبداد الداخلي ضد مكونات الشعب الإيراني

وهذه السياسة الإيرانية لا تقل تعسفا أيضا ضد الشعب الإيراني نفسه، حيث تفضح كافة تقارير منظمات حقوق الإنسان الإيرانية والعالمية الممارسات اللاإنسانية ضد كافة مكونات الشعب الإيراني حيث قمع كامل لحرية الرأي، ويتجلى هذا القمع في الأحواز العربية حيث عمليات الإعدام للنشطاء الأحوازيين لم تتوقف منذ استلام الخميني للسلطة، ويكفي التذكير بحالتين تؤشران على مستوى الحرية وحقوق الإنسان في إيران:

قتل الإيرانية الكندية زهرة كاظمي

زهرة كاظمي مواطنة من أصول إيرانية تحمل الجنسية الكندية، كانت في زيارة لإيران فاعتقلها الأمن الإيراني يوم ٢٣ يونيو لعام ٢٠٠٣ عندما كانت تلتقط صوراً لأقارب معتقلين أدخلوا السجن بسبب مشاركتهم في مظاهرات ضد الحكومة الإيرانية، وتوفيت في السجن في العاشر من تموز ٢٠٠٣، واعترف نائب الرئيس الإيراني محمد على ابطحي المقرب من الرئيس محمد خاتمي يوم ٣٠ يوليو ٢٠٠٣، أن وفاة زهرة

كاظمي كان جريمة قتل، وأن المؤكد أن جريمة القتل تسببت بها ضربة على رأسها نجم عنها نزيف. ولولا جنسيتها الكندية واحتجاج الحكومة الكندية وسحب سفيرها من طهران لما سمع بوفاتها أحد. وقد أعقب ذلك مسرحية من آيات الله العظام عبر محاكمة مزعومة لضابط في السجن، انتهت بتبرئته من دمها ولم يحاكم أحد على هذه الجريمة البشعة رغم الجهود التي بذلتها المحامية الإيرانية شيرين عبادي، وقد صرحت والدة الضحية المغدورة لاحقاً لصحيفة إيرانية أن أجهزة الأمن أجبرتها على دفن ابنتها في إيران بدلاً من كندا حيث أولادها.

اعتقال وتعذيب منصور أوسنلو

هزت هذه الحادثة كافة منظمات حقوق الإنسان العالمية، فمنصور هو رئيس نقابة عمال حافلات طهران والضواحي، وقد تمّ الاعتداء عليه من قوات الأمن الإيرانية ، ونتيجة هذه الاعتداءات حذّر طبيب السجن بأنه مهدد بفقدان بصره، ورغم ذلك رفضت سلطات السجن معالجته، وفي بداية أكتوبر ٢٠٠٧ تحرك رئيس نقابة البحارة الأندونيسيين حنفي روستاندي مسافرا إلى إيران لمتابعة القضية نيابة عن الاتحاد الدولي لعمال النقل، ورغم ذلك رفضت السلطات السماح له بزيارة منصور في السجن بحجة أنه يتلقى العلاج، وكذلك رفضوا زيارة زوجته له لنفس الأسباب، مما حدا بديفيد كركروفت أمين عام الاتحاد الدولي لعمال النقل لوصف ذلك بـ " أنه حيلة دنيئة من قبل الحكومة لعزل منصور ومعاقبته على جرأته في المطالبة بحقوقه النقابية "، وما زال منصور ونائب رئيس النقابة إبراهيم مدادي في سجن نيفين في طهران، وهو أيضا في حالة صحية سيئة ويعاني من داء السكري، وحسب أقوال اللاجئين الإيرانيين الهاربين لدول أوربا، فإن سجن نيفين هذا يذكرك كعربي بسجن المزّة وتدمر العسكري في سوريا، حيث الداخل مفقود والخارج مولود.

ما هو رأي آيات الله في بعضهم؟

رغم توثيق كافة المعلومات السابقة إلا أن أشد الإدانات لهذا النظام الدموي المتستر بغطاء الدين، هي التي صدرت من آيات الله أنفسهم، عندئذ لا يستطيع واحد من

المصفقين والمطبلين لهذا النظام خاصة من العرب العاربة والمستعربة أن يبرر تأييده لهذا النظام، فهو ليس أكثر صدقاً من آيات الله العظمى الذين هم من أسس النظام ويعرفونه من الداخل معايشة وتطبيقا.

اسمعوا ما قاله آية الله حسين منتظري

وهو من كبار القيادات الدينية في إيران وكان مرشحا لخلافة الإمام الخميني الذي وصفه حرفيا بأنه (ثمرة حياتي)، ورغم ذلك اصطدم مع الخميني ذاته بسبب انتقاده انتهاكات حقوق الإنسان من قبل النظام وبسبب انتقاداته العنيفة الجريئة تلك، عزله الخميني كخليفة له واستبدله بعلي خامئني المرشد الحالي لإيران. واستمر منتظري في انتقاداته الحادة وعندما بدأ يشكل خطراً داخلياً على النظام بسبب كثرة أتباعه ومريديه، وضع قيد الإقامة الجبرية منذ عام ١٩٩٧ في مدينة قم لأكثر من خمسة سنوات، وبعد ذلك تمّ تجريده من صفته (آية الله) وبدأت وسائل إعلام النظام تهاجمه وتصفه بأنه مجرد رجل دين بسيط، ورغم ذلك واصل تحديه لسلطة آيات الله بعد رفع الإقامة الجبرية عنه، وأعلن (تماماً كما فعلت أثناء احتجازي فإنني سأواصل التحدث عن القضايا والعمل، إن هذا واجبي الديني). لذلك قبل الانتخابات التي أجريت في فبراير من عام ٢٠٠٠، أعلن آية الله منتظري معارضته الشديدة لتدخل رجال الدين في شؤون الحكومة، وأعرب عن تأييده لمبدأ إشراف رجال الدين على الحكم، ولكنه قال (إن آية الله خامئني قد تجاوز صلاحياته وعليه أن يخضع نفسه لانتخابات شعبية، وأن يقيد من صلاحياته وأن يكون خاضعاً للمحاسبة ومنفتحاً للنقد العام لأعماله). وفي زمن رئاسة محمد على خاتمي الإصلاحي، طالب منتظري بتعديل الدستور ليمنح رئيس الجمهورية محمد خاتمي السيطرة على القوات العسكرية والأمنية.

فهل آية الله منتظري جاسوس أيضا يا مناصري إيران العرب؟

ويواصل آية الله منتظري تحديه صراحة لهذا النظام القمعي المستبد، ففي رسالة له لهيئة الإذاعة البريطانية، أعلن (أن الحكم في إيران يجب أن يكون للبرلمان والرئيس المنتخبين على أن يقتصر دور المرشد على الرعاية والإشراف، أما إذا أراد

أن يتجاوز البرلمان فإنه سيخلق بذلك وضعاً سلطوياً). كما هاجم القوانين المقيدة لحرية الصحافة التي نتج عنها إغلاق كافة الصحف المؤيدة للإصلاح في إيران ووضع العديد من الصحفيين في السجون.

وآيات آخرون في مواجهة مع أحمدي نجاد

ويستمر الصراع العلني بين آيات الله إصلاحيين والرئيس الإيراني أحمدي نجاد، فبعد استعراضاته المسرحية الأخيرة حول محو إسرائيل من الوجود والهولوكست، وكلها مجرد خطابات فارغة المضمون، تعرض لهجوم حاد من آيات الله عظمى مثل رئيس مجلس الخبراء هاشمي رفسنجاني والرئيس السابق محمد خاتمي ومسؤول الملف النووي السابق حسن روحاني. وضمن نفس الحملة وجه آية الله جوادي املي وحجة الإسلام دوعائي انتقادات حادة لسياسات أحمدي نجاد التي تضر إيران، وقال دوعائ (إن أعمالك الأخيرة عرضت للخطر سمعة الإسلام والقرآن) ورفض دعوة نجاد له لحضور احتفال ديني، وقد ردّ نجاد على منتقديه من آيات الله العظمى بأنهم خونة، بينما دعا آية الله منتظري إلى الحوار مع الولايات المتحدة مباشرة لتجنيب البلاد المخاطر التي تجلبها سياسات أحمدي نجاد، مذكراً أنه خلال حرب فيتنام كانت أمريكا تقود الحرب ضد الفيتكونج في فيتنام وتفاوض في باريس.

هل إيران نموذج يحتذي أم أنه شر مستطير للعرب؟

بعد كل هذه المعلومات الموثقة يصبح السؤال الملحّ بالنسبة للعرب: هل جمهورية إيران الإسلامية نموذج سياسي يمكن تمني استيراده للأقطار العربية، حسب مبدأ تصدير ثورة الخميني الذي ما يزال خلفاؤه يحاولونه بشتى الطرق ومنها استمرار احتلالهم للأراضي العربية؟. أعتقد حسب المعطيات السابقة أننا في الوطن العربي لا نحتاج مطلقاً لهذا النموذج السياسي الظلامي المستبد، لأن الأنظمة المستبدة العربية من الممكن النضال ضدها، أما الأنظمة الشمولية التي تتستر بالدين كوكيلة شرعية لله تعالى في الأرض فلا يمكن التخلص منها إلا بالقوة كما حصل مع نظام طالبان في أفغانستان الذي لا يقل نظام آيات الله العظمى في إيران عنه تخلفاً وقمعاً ودموية.

أما التستر بمحاربة إسرائيل فهو مجرد أكاذيب للضحك على البسطاء العرب، وقصة التعاون الإسرائيلي مع نظام آيات الله العظمى منذ زمن الخميني المؤسس يحتاج لدراسة مستقلة، يكفي التذكير الآن بأبرز أحداثها وهي فضيحة (إيران جيت) التي أكد الرئيس الإيراني السابق الحسن بني صدر كافة أحداثها الخاصة بشراء السلاح الأمريكي عبر إسرائيل، وأنها كانت تتم بعلم الخميني شخصياً، كما ورد في لقاء الحسن بني صدر مع قناة الجزيرة أواخر التسعينات في برنامج (زيارة خاصة) من تقديم سامي كليب، حيث كشف الحسن بني صدر معلومات رهيبة عن العلاقات الإسرائيلية مع نظام الجمهورية الإسلامية بعلم الخميني شخصياً، وهي معلومات ينبغي أن يخجل العرب المدافعون عن إيران من أنفسهم عند قراءتها، ويكفي للتشويق كمادة ربما يستعملها المطبلون العرب كي يخجلوا من أنفسهم، ورد التالي في المقابلة المذكورة: "سؤال من مذيع الجزيرة: تحدثنا عن موضوع الحرب الإيرانية العراقية ومررت إلى إسرائيل، هل كنت على علم بوجود علاقات معينة مع إسرائيل لأجل الحصول على السلاح؟

جواب الحسن بني صدر: في المجلس العسكري أعلمنا وزير الدفاع أننا بصدد شراء سلاح من إسرائيل، عجبت كيف يفعل ذلك، قلت له: من سمح لك بذلك، قال: الإمام الخميني، قلت هذا مستحيل.

قال: أنا لا أجرؤ على عمل ذلك لوحدي. سارعت للقاء الخميني وسألته: هل سمحت بذلك؟ قال: نعم إن الإسلام يسمح بذلك وأن الحرب هي الحرب....صعقت لذلك ".

تصوروا الإسلام عند الخميني يسمح بشراء أسلحة من إسرائيل، ولكنه لا يسمح بإجراء مفاوضات سياسية معها.

صورة العربي في الأدب الفارسي

وهذا العداء الإيراني لكل ما هو عربي ليس في مخططات السياسيين وآيات الله العظمى فقط، ولكنه كراهية عميقة متأصلة في الأدب الفارسي، والأدب والإبداع عادة مرآة لنفسية وعادات وتقاليد الشعوب وطرق تفكيرها، وقد درس ذلك الباحث الإيراني

(جوبا بلندل سعد) في كتابه (صورة العربي في الأدب الفارسي) الصادر عن دار قدموس في دمشق، ترجمة صخر الحاج حسن ومراجعة زياد منى، حيث يقدم الباحث الإيراني مختلف صور العربي الكريهة في الأدب الفارسي، التي لخصها الدكتور فيصل دراج في تقديمه للكتاب في موقع ديوان العرب بأن (الأدب الفارسي المفترض صنع صورة العربي من السلب الكامل المكتمل، كما لو كان العربي شراً مطلقاً، أدمن إدماناً لا تساهل فيه على كل أشكال الرذائل والموبقات).

ورغم ذلك لا بد من العمل على تحسين العلاقات مع الجانب الإيراني لأن في ذلك مصلحة للطرفين العربي والإيراني، ومفتاح هذا التحسين والتطبيع بيد الطرف الإيراني عبر خطوات أساسية لا بد منها أولها الانسحاب من الجزر الإماراتية الثلاثة المحتلة، ومنح الحكم الذاتي الكامل لإقليم الأحواز العربي المحتل كخطوة أولى لحل مشكلة هذا الاحتلال، والتوقف عن التدخل في الشؤون العربية من منطلق الوصاية كما أوضحنا...وبدون هذه الخطوات من الطرف الإيراني ستبقى النظرة العدائية الإيرانية قائمة لكل ما هو عربي، ونظرة الشك وعدم اليقين العربية قائمة إزاء كل ما هو إيراني .

إيلاف ، ١ يناير ٢٠٠٨

لماذا يتجاهل العرب والمسلمون معاناة عرب الأهواز؟

د.أحمد أبو مطر

سؤال منطقي وإنساني يؤشر على خلل واضح وخطير في النفسية والعقلية العربية والإسلامية، فيما يتعلق بتحديد مفهوم (الظلم والتضامن)، فالشعب الفلسطيني يحظى بدعم وتضامن كبيرين في الشارعين العربي والإسلامي ، رغم أنه تضامن في غالبيته مجرد بيانات وتصريحات خطابية لا يستفيد منها الشعب الفلسطيني ميدانياً في أي مجال من مجالات حياته ، بينما الشعب العربي الأهوازي الذي يواجه اضطهاد وقمع ووحشية الاحتلال الفارسي الإيراني، لا ذكر لمعاناته في الشارعين العربي و الإسلامي حتى في البيانات والخطابات إلى الحد الذي أستطيع الزعم أن الغالبية العظمى من الشعوب العربية والإسلامية لا تعرف أن هناك شعباً وأرضاً عربية اسمها (الأهواز) محتلة منذ عام ١٩٢٥ من السلطات الفارسية الإيرانية ، وكذلك وحسب اطلاعي فلا يوجد أي منهج دراسي عربي في كافة مراحل التعليم يذكر هذا الاحتلال ولو مجرد ذكر تاريخي في سطرين، ولا غرابة في ذلك فالشعوب والأنظمة العربية بما فيها السوري نسيت تماما لواء الإسكندرونة السوري المحتل من تركيا عام ١٩٣٦ والجزر الإماراتية الثلاثة المحتلة من إيران أيضا عام ١٩٧١ ، فهل من الغريب والمستهجن أن تنسى الأهواز وعربها. لماذا هذا النسيان وعدم التضامن الإعلامي الخطابي كما هو حاصل مع القضية الفلسطينية؟

أعتقد أن النفسية والعقلية العربية والإسلامية بشكل عام مستنفرة ضد ما هو أجنبي أي ما هو غير عربي ومسلم، بسبب الصراع التاريخي منذ ظهور الدين الإسلامي، وبالتالي كل ما يحدث تحت غطاء أو صفة الإسلام فهو غير مستهجن بل أقرب للعادي والطبيعي ، بدليل أن احتلال تركيا لعموم الأقطار العربية طوال ٤٠٠ عام تحت مسمى الخلافة العثمانية كان مرحباً به ومرغوباً رغم كل الظلم والجرائم التي ارتكبها الاحتلال التركي تحت ذلك المسمى ، لدرجة أن هناك قوى عربية رفضت التنسيق والتعاون مع الحلفاء إبان الحرب العالمية الأولى ضد الرجل المريض (تركيا) ، ورغم

ذلك تعاونت بعض القوى العربية مع الحلفاء حتى تمّ هزيمة الاحتلال التركي ورحيله ، ولولا ذلك ربما لاستمر ذلك الاحتلال بتخلفه وجرائمه حتى اليوم . وهذا ينطبق بشكل من الأشكال على الاحتلال الفارسي الإيراني للأهواز والجزر الإماراتية الثلاث ، التي لو كانت محتلة من دولة أوربية أو أمريكية لشهدت ذلك التضامن الخطابي الكلامي دون فعل على الأرض ، وهذا يذكّر بموقف آخر يدعم رؤيتي هذه للنفسية والعقلية العربية وهو احتلال دولة الكويت عام ١٩٩٠ من قبل جيش الطاغية المقبور صدام حسين، فقد أيدّ وهلّل لذلك الاحتلال نسبة من الشعوب والحكومات العربية بما فيها الشعب الفلسطيني وقيادة عرفات آنذاك رغم أنهم يعانون من احتلال مماثل لاحتلال صدام الذي خرّب دولة الكويت وحرق آبار نفطها ونهب بنوكها ووزارتها ومكتبات جامعاتها . أليس هذا تناقض غريب عجيب يؤشر على ذلك الخلل في العقلية العربية الإسلامية ؟

وتستمر جرائم الاحتلال الفارسي

وقد توّج الاحتلال الفارسي جرائمه بحق الشعب العربي الأهوازي الماضية بتنفيذ حكم الإعدام بثلاثة من الناشطين الأهوازيين هم: عبد الرضا النواصري ، والشقيقين جعفر و محمد على السواري على خلفية نشاطاتهما ضد مشروع قصب السكر العنصري الاستيطاني الرامي لتفريغ القرى والبلدات العربية من سكانها العرب حسب ما أوضح بيان حزب التضامن الديمقراطي الأهوازي الذي انفردت إيلاف بنشره يوم ١٢ سبتمبر٢٠٠٧، وصعدّت قوات الاحتلال الإيراني عملياتها الهمجية فتصدت بالرصاص للمظاهرات التي خرجت احتجاجا على تلك الإعدامات فقتلت شخصا واحدا وجرحت العشرات . وكما أوضح بيان الحزب فإن (ظلم السلطات الحاكمة في إيران لا يقف عند حد فهي تمنع ذوي الشهداء من إقامة مراسم تأبين عامة لهم وتدفنهم في مقابر بلا معالم تقع في منطقة البرومي يحمل كل قبر فيه رقماً محدداً و تطلق عليها اسم مقار اللعنة) ، وهذا ما تفعله سلطات الاحتلال الإسرائيلي ، ورغم ذلك يتجاهل العرب والمسلمون نهائيا جرائم الاحتلال الإيراني هذه، والدليل على ذلك أن قتل الطفل الفلسطيني محمد الدرة في الثلاثين من سبتمبر لعام ٢٠٠٠

، شهد عشرات ألاف القصائد والبيانات والمقالات والتحقيقات باللغة العربية وكافة اللغات المستعملة في الدول الإسلامية بما فيها إيران ، إلا أن القتل اليومي لأطفال العراق وأهلهم من قبل الإرهابيين العرب والمسلمين، يشهد سلوكاً مخزياً وهو تمجيد هؤلاء القتلة الإرهابيين باسم المقاومة واعتبار قتلاهم شهداء موعودين بالجنة والحور العين ويشفع بعضهم لثمانين من مريديه كما قال الإخوان المسلمين في الأردن بحق المجرم المقبور الزرقاوي .

لذلك ليس مستغرباً من العرب والمسلمين هذا السكوت المخزي على الجرائم التي يرتكبها الاحتلال الفارسي الإيراني ضد عرب الأهواز ، وأساساً نسيان هذا الاحتلال وعدم ذكره لا في الثقافة الشعبية اليومية ولا المناهج الدراسية وبالتالي فمن (يهن يسهل الهوان عليه) ، ولا عزاء لشعب الأهواز إلا بالاعتماد على الذات فلا أمل يرجى من عرب ومسلمين يتحالفون مع النظام الفارسي أو يسكتون على احتلاله وجرائمه ، وهو الذي يهدد علنا بإعادة احتلال دولة البحرين العربية ، وبحرق وتدمير دول الخليج العربي إن هو تعرض لهجوم غربي ، وسيظل العرب تحديداً يتحالف بعضهم مع هذا النظام ويسكت بعضهم على جرائمه إلا أن يتيقنوا عمليا أنه فعلا انه خطر مماثل لأسرائيل ولكن بعد فوات الأوان وعندما لا ينفع الندم .

إيلاف ، ٢٣ سبتمبر ٢٠٠٧

هل يستحق أحمدي نجاد ما واجهه في جامعة كولومبيا؟

أحمد أبو مطر

جامعة كولومبيا في مدينة نيويورك هي جامعة خاصة تعتبر من أعرق الجامعات الأمريكية، فقد تأسست عام ١٧٥٤ أي قبل ٢٥٣ سنة ككلية ملكية بأمر ملكي من الملك البريطاني جورج الثاني، وهي تعتبر من أقدم معاهد التعليم العالي في ولاية نيويورك و خامس أقدم جامعة في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي أول جامعة أمريكية درّست علم الإنسان والعلوم السياسية وفيها تأسس علم الوراثة الحديث، واشتهرت بتخريج الساسة وعلماء الاقتصاد الأمريكيين كما خرّجت أكثر الحائزين على جائزة نوبل في العلوم. أما (محمود أحمدي نجاد) فهو الرئيس الإيراني منذ يونيو عام ٢٠٠٥، ويعتبر من المقربين للحرس الثوري ومؤسسة القضاء والمرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية في إيران آية الله خامنئي، وتدور شكوك حول أنه كان أحد الطلبة الإيرانيين الذين اقتحموا السفارة الأمريكية في طهران في الرابع من نوفمبر لعام ١٩٧٩ (كان عمره ٢٣ عاما) واحتجزوا ٥٢ مواطنا أمريكيا كرهائن حتى العشرين من يناير لعام ١٩٨١ عندما تمّ الإفراج عن آخر رهينة، وهو يعتبر الرئيس التاسع للجمهورية الإسلامية التي أسسها الإمام الخميني، وأول رئيس من خارج المؤسسة الدينية للمرجعية الشيعية رغم كونه ضابطاً سابقاً في الحرس الثوري، ومحسوباً على معسكر المتشددين من رجال تلك المرجعية، ومن المعروف أنه فاز بالرئاسة على منافسه آنذاك الرئيس الإيراني الأسبق على هاشمي رفسنجاني وهذا يعود إلى دعم جماعات المتشددين خاصة في الحرس الثوري وميليشيا البسيج ومؤسسة القضاء والمرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية آية الله خامنئي الذي خلف مؤسسها ومرشدها الأول (سماحة آية الله الإمام روح الله الموسوي الخميني قدّس الله سرّه)، ويعتبر أحمدي نجاد على نقيض الرئيس الإيراني الثامن السابق له محمد خاتمي الذي حاول تغليب منطق الاعتدال والانفتاح على كافة دول العالم بعيدا عن منطق التشدد الذي وضع إيران في زاوية العزلة الدولية، وللتوضيح فمحمود أحمدي نجاد الحالي هو سادس شخص يتولى الرئاسة بعد أبو الحسن بني صدر و محمد على رجائي و وآية الله الخامئني وأكبر هاشمي رفسنجاني و

محمد خاتمي، ويعتبر الرئيس التاسع لأن خامئني ورفسنجاني وخاتمي فازوا لدورتين متتاليتين.

منذ تسلمه الرئاسة أشاع أحمدي نجاد جواً من الكراهية والنفور في العالم لكل ما هو إيراني أو قادم من إيران، وذلك بسبب خطابه الغوغائي غير المتحضر المتاجر دعائياً وخطابياً بقضية فلسطين بحكم مركزيتها النظرية الديكورية عند العرب والمسلمين، وفي بداية رئاسته أطلق صفة القداسة على بلده إيران كاملة إذ قال صراحة في إحدى خطبه: (إن هدفنا تحقيق الازدهار المتنامي لهذا البلد الأصيل المقدس)، أما طريقته في التشدد المنفّر فهي ليست خطأ سياسياً عنده بقدر ما هي مذهب ديني: (الأصولية ليست شعاراً لحزب معين أو طيف بعينه بل هي نهج وأخلاق وسلوك)، وفي بداية رئاسته و تحديدا في الرابع عشر من ديسمبر لعام ٢٠٠٥ تمّ تنظيم مؤتمر في طهران حول ما يسمى دوليا (المحرقة اليهودية — الهولوكست) حيث أنكر في هذا المؤتمر وقوع تلك المحرقة وأطلق عليها صفة (إسطورة) و (أن إسرائيل ستزول على غرار الاتحاد السوفييتي)، وهناك من اعتبر تدشين أحمدي نجاد لرئاسته بهذه الأقوال الصاخبة مجرد فرقعات إعلامية الهدف منها حرف أنظار العالم عن الموضوع الأساسي المتداول وهو الملف النووي الإيراني، إذ بعد هذه التصريحات أصبح من أشهر شخصيات العالم، خاصة أن إنكار الهولوكست تعتبر في دول مثل ألمانيا وفرنسا والنمسا جريمة تستحق العقاب، وسبق أن حكمت محكمة نمساوية بالسجن ثلاث سنوات على الباحث البريطاني ديفيد إرفنج لإدانته بإنكار المحرقة، وهذا ما يعتمد عليه القائلون بأن هدفه كان فقط ما أشرنا إليه، مذكّرين أنه رغم مرور أكثر من ربع قرن على قيام جمهورية الخميني الإسلامية في إيران، إلا أنها لم تقم بأي عمل عدائي أو هجومي حربي ضد دولة إسرائيل، فهي تستغل القضية الفلسطينية دعائياً وخطابياً فقط لمزيد من التعاطف معها في الأقطار العربية والإسلامية، في حين أن الضرر من إنكار المحرقة اليهودية هائل جداً خاصة عندما يقوم به قادة عرب أو مسلمون، وكما قال الكاتب الكويتي الدكتور أحمد الربعي في جريدة الشرق الأوسط بتاريخ الرابع والعشرين من ديسمبر لعام ٢٠٠٥ : (ثلاثة من قادة الإسلام السياسي في الشرق الأوسط تسابقوا

على إعادة قراءة تاريخ الهولوكست بلغة تخلو من أي منطلق أخلاقي أو إنساني. بدأ أحمدي نجاد الرئيس الإيراني بإنكار المذبحة التي تعرض لها اليهود، ولحقه خالد مشعل زعيم حماس الذي أعاد خلال زيارته لطهران نفس الأسطوانة، والآن يتسابق على هذه الأطروحة المرشد العام للإخوان المسلمين في مصر. إنكار المحرقة اليهودية هو عملية تبرئة لأدولف هتلر لا يجوز أن يتطوع إسلاميونا للقيام بها، وهي تشبه إنكار إرييل شارون لمجزرة صبرا وشاتيلا رغم أنه شارك فيها بيده، وهي تشبه انكار سلفه مناحيم بيجن لمذابح دير ياسين وهو الذي شارك فيها، وهو إستمرار لإنكار المتطرفين الأتراك لمذابح الأرمن، وهي استمرار لإنكار صدام حسين في محكمته لمذابحه الجماعية. علينا أن نفرق بين تعرض الأبرياء اليهود للموت وبين استغلال الحركة الصهيونية للهلوكوست والمتاجرة بدماء اليهود).

ومنذ توليه الرئاسة يحرص أحمدي نجاد على الحديث العاطفي التهييجي فيما يعرف بيوم القدس العالمي، الذي أعلنه (سماحة آية الله الإمام روح الله الموسوي الخميني قدّس الله سرّه) يوم السابع من آب لعام ١٩٧٩ على أن يكون الاحتفال الخطابي به يوم آخر جمعة من شهر رمضان المبارك التي يعتبرها المسلمون من أيام القدر، وفي الذكرى الثانية لهذا اليوم عام ١٩٨٠ قال (قدّس الله سرّه) : " نسأل الله أن يوفقنا يوما للذهاب إلى القدس، والصلاة فيها إن شاء الله، و آمل أن يعتبر المسلمون يوم القدس يوما كبيرا وأن يقيموا المظاهرات في كل الدول الإسلامية...وأن يعقدوا المجالس والمحافل، و يرددوا النداء في المساجد، وعندما يصرخ مليار مسلم فإن إسرائيل ستشعر بالعجز وتخاف من مجرد ذلك النداء ". وهاهي هذه المجالس والمحافل واللطميات تقام منذ ٢٨ عاما في يوم القدس الذي بدأه سماحته، دون أن نسمع أن إسرائيل قد ارتعشت أو خافت، بالعكس فقد سبقت يوم القدس بغارة جوية أرضية في عمق أراضي الحليف السوري الاستراتيجي، ظلّ النظام السوري يراوغ في نفيها أو الاعتراف بها إلى أن اعترف بها الرئيس السوري بشار الأسد (قدّس الله سرّه) يوم الأول من أكتوبر الحالي، مكررا نفس الأسطوانة المشروخة منذ عام ١٩٦٧ ب (أن سورية تحتفظ لنفسها بحق الرد في الزمان والمكان المناسبين) وهذه الغارة ليست

الأولى فقد سبقها العديد من الغارات الجوية الإسرائيلية ورغم مرور أربعين عاما بالتمام والكمال حسب التقويمين الهجري والميلادي ومنذ زمن الرئيس الأب حافظ الأسد لم يأت بعد الزمان المناسب للرد، ورغم مرور ثمانية وعشرين عاماً على بداية الاحتفالات الخطابية ومجالس العزاء بيوم القدس العالمي، وهي نفس المدة على إعلان (الجمهورية الإسلامية في إيران) لم تتحسن الأوضاع الداخلية في تلك الجمهورية ولا علاقاتها مع جوارها العربي، مما جعل كثرة من الدارسين العرب يرون أن نظرية (سماحة الإمام روح الله الموسوي الخميني قدّس الله سرّه) الخاصة بتصدير الثورة لا يقصد منه سوى تصديرها للجوار العربي، مستدلين على ذلك بتسمية (الجمهورية الإسلامية في إيران) وليس (الجمهورية الإسلامية الإيرانية) لأنها بصفة (الإيرانية) تعني أنها محدودة في محيطها الإيراني، أما تسمية (في إيران) فهي تعني الطابع المؤقت لها الآن في (إيران) في انتظار إلى أين سينجح تصديرها، ويستدلون أيضا على تلك النظرة التوسعية باستمرار احتلال الأحواز العربية منذ عام ١٩٢٥، واحتلال الجزر العربية الإماراتية منذ عام ١٩٧١ أي أنه نفس الاحتلال في زمن الشاهنشاهية والإمامية الخمينية والخامنئية فهل تغير الوضع الإيراني في العهدين بالنسبة للجوار العربي ؟. لا...إنه نفس الوضع الاحتلالي والملاحظ أن شاه إيران اعترف باستقلال البحرين مع التوقف عن المطالبة بضمها لإيران في الثالث عشر من سبتمبر لعام ١٩٧١ بعد الاستفتاء الذي صوّت فيه الشعب البحريني بالإجماع للاستقلال، وبعد ثلاثة شهور في الثلاثين من نوفمبر لعام ١٩٧١ قامت قوات الشاه نفسه باحتلال الجزر العربية الإماراتية الثلاث، ليس صدفة بقدر ما هو مخطط لبقاء التوسع الإيراني قائما وممارساً، بالإضافة لأهمية الجزر ليس بالنسبة لمساحتها أو عدد سكانها بقدر ما هو موقعها الاستراتيجي عند مضيق هرمز، إذ إن ٧٥ ٪ من النفط العالمي يمرّ من هذا المضيق، ومنه قرابة ١٨ ٪ للولايات المتحدة الأمريكية و ٢٥ ٪ من استهلاك أوربا و ٧٥ ٪ من استهلاك اليابان، وتمر من المضيق ناقلة نفط كل ١١ دقيقة تحت مراقبة البطاريات الإيرانية بما فيها ناقلات النفط الكويتية والسعودية والقطرية والإماراتية، وتكرر إيران في السنوات الأخيرة علنا أنها ستغلق الممر إن تعرضت لأي عدوان خارجي،

وأنها ستضرب وتحرق دول الخليج الذي تصرّ على تسميته (الفارسي) بجانبيه الإيراني والعربي، ولا أظن أن هناك غطرسة أكثر من هذا التعالي والعجرفة، فمن حق إيران تسميته الفارسي من ناحيتها ولكن كيف تفرض على الجانب العربي بكل الدول العربية الواقعة عليه تسمية الفارسي ؟. وقد عادت قيادات إيرانية من جديد بالمطالبة بإعادة احتلال البحرين كما أعلن ذلك (شريعتمداري) مستشار المرشد الأعلى (خامئني) والمشرف العام على مؤسسة كيهان الصحفية، إذ قال حرفيا: " هناك حساب منفصل للبحرين بين دول مجلس التعاون في الخليج الفارسي – حسب وصفه – لأن البحرين جزء من الأراضي الإيرانية وقد انفصلت عن إيران إثر تسوية غير قانونية بين الشاه المعدوم وحكومات الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا)، واستمر شريعتمداري معززا تطلعاته التوسعية الاحتلالية بأكاذيب صريحة مدعيا (إن المطلب الأساسي للشعب البحريني حالياً هو إعادة هذه المحافظة التي تمّ فصلها عن إيران إلى الوطن الأم الأصلي أي إيران الإسلامية)، وقد كان ردّ الشعب العربي البحريني عنيفاً وحاشداً عبر المظاهرات مكذبين إدعاءاته الإحتلالية التوسعية. تلك هي إيران الخميني والخامئني وأحمدي نجاد ونظرتها وعلاقاتها مع العالم وجوارها العربي.

وكيف استقبل أحمدي نجاد في جامعة كولومبيا ؟

رغم كل الاحتجاجات التي سبقت زيارته والضغوط على الجامعة لإلغاء زيارته، إلا أن رئيس الجامعة البروفسور(لي بولينغر) أصرّ على أن تتم الزيارة قائلا : "إن جامعة كولومبيا ملتزمة بمحاولة فهم العالم كما هو وكما يفترض أن يكون، حتى مع ارتباط ذلك بأفكار ومعتقدات مرفوضة". وبالفعل تمت زيارة نجاد يوم الرابع والعشرين من سبتمبر لعام ٢٠٠٧، و قدمه رئيس الجامعة قائلا ضمن ما قاله : (أنت ديكتاتور قاس وتافه...إن إنكارك للمحرقة النازية يشير إلى أنك شخص وقح مثير للاستفزاز أو جاهل بشكل مدهش)، وقد ردّ عليه أحمدي نجاد بقوله : (إن أقوالك إهانة لمعرفة وعقل الحضور في القاعة)، ثم مارس نجاد نفسه أسوأ إهانة لمعرفة وعقول الحضور من خلال إجاباته على أسئلتهم، إذ كانت إجاباته إما تهرباً بطرح أسئلة مقابل الأسئلة

أو كذباً صريحاً بدون خجل، فقد أنكر مثلا وجود المثليين جنسياً في إيران و أنكر أنهم يتعرضون للإعدام وحسب قوله حرفيا: " ليس عندنا مثليون جنسيون كما هو الحال في بلادكم، لا وجود لهذا الأمر في بلادنا. هذه الظاهرة ليست موجودة عندنا. لا أعرف من قال لكم أنها موجودة عندنا ". و عندما سئل عن حالات الإعدام في إيران ومنها الرجم حتى الموت للنساء المتهمات بالزنا أو شنق المثليين جنسيا، أجاب : " انتم في بلادكم تعدمون المجرمين وكذلك نفعل نحن". متناسياً أن كافة منظمات حقوق الإنسان العالمية والإيرانية ذاتها تعتبر أن انتهاكات حقوق الإنسان في إيران من أقذر الانتهاكات في العالم، وآخرها الاعتقالات للعديد من المواطنين الإيرانيين حملة الجنسية الأمريكية وهم في زيارة لذويهم وكلهم بتهمة التجسس فقط لأجراء مساومة سياسية مع الولايات المتحدة الأمريكية. وقد وصل الحد ببعض الكتاب العرب مثل بسام درويش أن يقول: (إنني وعلى الرغم من تقديري العظيم لرئيس الجامعة البروفسور بولينجر للكلمة الشجاعة والمحكمة التي ألقاها، لا زلت أعتقد أن رجلا كهذا الرجل - يقصد نجاد - لا يستحق أن تطأ قدماه أرض الجامعة إطلاقا. في الواقع كان على السلطات في الولايات المتحدة أن تعتقله فور وصوله لإجراء بحوث إضافية - حسب تعبيره - تتعلق بمشاركته سنة ١٩٧٩ في عملية الهجوم على السفارة الأمريكية في طهران وأخذ موظفيها رهائن. إن الخلاص من هذا المعتوه ليس مسؤولية الشعب الإيراني فقط بل مسؤولية العالم أيضا).

إيلاف، ٣ أكتوبر ٢٠٠٨

موقفي الصريح من أحمدي نجاد والنظام الإيراني

د.أحمد أبو مطر

عرب مختلفون على البديهيات...فهل هم أمة عربية واحدة؟

هنالك معركة محتدمة بين تيارين عربيين، أحدهما لا يعترف بأن الأحواز عربية أساسا فكيف هي محتلة ، والثاني يعتبرها أرضا عربية تمّ احتلالها عام ١٩٢٥ ولا بد أن يتمّ تحريرها ، ومن أوضح من عبّر عن التيار الأول (بلال نعيم) مساعد رئيس المجلس التنفيذي لحزب الله الشيعي اللبناني ، فقد كتب مقالا في جريدة الأخبار اللبنانية:

www.al-akhbar.com/ar/node/8842

أطلق فيه على إقليم الأحواز العربي اسم (خوزستان الإيرانية) وأن هناك مخططاً مشبوهاً لتحويلها إلى دارفور ثانية ، ومما قاله حرفيا: (...مع اختلاق الأكاذيب وتضخيم الوقائع والمبالغة في التوصيف مع حشد من العملاء وصناعة بعضهم ، مع استخدام كل الوسائل الإعلامية والدعائية على نحو واسع ، مع استمالة بعض المثقفين والكتاب والشخصيات للترويج لمشروعهم مما يؤسس لأزمة فعلية في خوزستان ليست واقعية ولا فعلية). وقد ردّ عليه بعنف من التيار العروبي الثاني أكثر من كاتب ، هاجموه بعنف خاصة في موقع (المركز الإعلامي للثورة الأحوازية) فقد ردّ عليه بعنف شديد (محمود أحمد الأحوازي) تحت عنوان (الأحواز ليست خوزستان الإيرانية و الأحوازيون ليسوا عملاء لأمريكا كفى ارتزاقاً)، ومما ورد في رده: (لو كان هذا الموقف خرج من منتم مشبوه في انتمائه لحزب الله أو من مناصر منزعج من العرب والعروبة أو حتى من عضو بسيط لا يعرف ما يدور من حوله لما أغضب الأحوازيين ، لكن عندما يأتي من هرم القيادة في حزب الله يترتب على الأحوازيين أخذ هذا الموقف في الحسبان، وإعادة النظر بما اتخذ الأحوازيون حتى الآن من مواقف تجاه حزب الله ، ومن حقنا أن نتساءل : هل حزب الله بهذه المواقف لأحد أهم قيادييه أعلن الطلاق مع كل ما هو عربي؟ هل أعلن حزب الله انتماءه الفارسي والطائفي رسميا ؟ كيف يمكن لتنظيم عربي أو حتى يدّعي أنه عربي تحرري ومقاوم، أن يهاجم شعباً ثائراً ويحاول

أن يلوث نضاله ويتدخل رسمياً لإعطاء شرعية للقمع القائم هناك بربط القضية الأحوازية بالأمريكان؟) .وكاتب أحوازي آخر هو (أبو على نيسي) كتب في نفس الموقع تحت عنوان (ردا على مقال المرتزق والطائفي نعيم)، وهناك كتاب عرب منهم (يوسف عزيزي) المتخصص في الشأن الإيراني يكتب حاليا في إيلاف حلقات بعنوان (العرب في عيون الفرس)، فهل كل هؤلاء عملاء خونة يقبضون الدولارات الخضراء ؟

لذلك ،واستناداً لما سبق وكله موثق ، فهل يريد التيار المدافع عن إيران أن نقايض الخطابات البلاغية في يوم القدس وضد المحرقة اليهودية بالتغاضي عن الاحتلال الإيراني لأراض عربية؟ وهل من المنطقي أن تنسينا مظاهرات الإيرانيين في يوم القدس قمع مظاهرات عرب الأحواز المطالبة بحقوقهم المشروعة؟. هذه هي المشكلة أيها الأخوة يا من تدافعون عن إيران، مشكلة مبدأ وليس حقداً شخصياً ، فهل من المنطقي أن كل من يخالفكم الرأي عملاء يقبضون بالدولار الأخضر؟ وهل تقبلون أن يقال عنكم أنكم عملاء تقبضون بـ (الريال) و (التومان) الإيراني ؟. لكم قناعاتكم ولنا قناعاتنا وفي النهاية لا يصحّ إلا الصحيح.

إيلاف ، ١٠ أكتوبر ٢٠٠٨

نعم..إن إيران لا تختلف عن إسرائيل

وهذا دليل جديد من قادتهم

د.أحمد أبو مطر

كتبت كثيراً، وتحدثت صراحةً في أكثر من لقاء تلفزيوني بأن إيران ملالي الخميني بالنسبة لرؤيتي الفكرية لا تختلف عن دولة إسرائيل ، لأنه لا يوجد احتلال جميل يمكن الدفاع عنه واحتلال قبيح يجب مقاومته ، فالاحتلال احتلال بدليل أنني هاجمت بعنف احتلال صدام حسين لدولة الكويت العربية المستقلة، وملالي إيران من الخميني إلى خلفائه كانوا وما زالوا يحتلون الأحواز العربية والجزر الإماراتية الثلاث التي تم احتلالها في زمن الشاه، وبالتالي فهم لا يختلفون عن الشاه الذي كانت الصحافه العربية تسميه (شرطي إسرائيل في المنطقة) وبالتالي فهذا الوصف ينطبق على الملالي رغم تلفعهم بعباءة الإسلام، وغالبية ممارستهم ضد الإسلام بدءاً من استمرار احتلالهم للأرض العربية وإشاعتهم لأفكار القتل والتكفير ضد خصومهم .

وقد أضاف حسين شريعتمداري مستشار المرشد الأعلى في إيران والمشرف العام على مؤسسة كيهان الصحفية دليلاً جديداً واضحاً صريحاً، يثبت صدق رؤيتي ضد أولئك الملالي ذوي السياسات الاستعمارية التوسعية ، فقد أعلن ذلك المستشار أن (هناك حساب منفصل للبحرين بين دول مجلس التعاون في الخليج (الفارسي) حسب وصفه ، لأن البحرين جزء من الأراضي الإيرانية وقد انفصلت عن إيران إثر تسوية غير قانونية بين الشاه المعدوم وحكومات الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا) . من يصدق هذا التصريح الصادر عن مناحيم بيجن الإيراني ؟. ويدّعي هذا الاحتلالي الكريه أنّ (المطلب الأساسي للشعب البحريني حالياً هو إعادة هذه المحافظة التي تمّ فصلها عن إيران إلى الوطن الأم والأصلي أي إيران الإسلامية ومن بديهيات الأمور أنه لا يجب ولا يمكن التخلي عن هذا الحق المطلق لإيران والناس في هذه المحافظة التي تمّ فصلها) . وهذا يعني أن شاه إيران كان أكثر إنسانية وديمقراطية من ملالي إيران لأنه اعترف بنتائج الانتخابات التي صوّت فيها شعب البحرين العربي للاستقلال أي أنهم دولة عربية لا علاقة لها بإيران الفارسية .

هذا ولم يتأخر رد فعل كافة الفعاليات البحرينية العربية التي رفضت هذه التصريحات والمواقف الاحتلالية الإستعمارية ، بدءاً من حكومة البحرين والأمين العام لجمعية المنبر التقدمي الديمقراطي الدكتور حسن مدن الذي أعلن أن (عروبة البحرين أمر محسوم بإرادة شعبها وبإقرار المنظمات الدولية التي قبلت البحرين دولة مستقلة ذات سيادة على أراضيها وشعب البحرين بأكمله ملتزم بعروبة بلده واستقلاله) ، وكذلك الدكتور عبده محمد حسن رئيس شورى جمعية الوفاق الإسلامية المعارضة الذي قال (إن تصريحات المسؤول الإيراني مردودة عليه ، وأن لشعب البحرين خياره الذي عبّر عنه في الاستفتاء الذي أجرته الأمم المتحدة منذ سبعينات القرن الماضي... وهذا أسخف ما سمعته أذني ..والبحرين مملكة عربية مسلمة وكان من المفترض لهذا المسؤول أن ينظر للتاريخ ليعرف أن انتماء البحرين منذ القدم كان عربياً إسلامياً منذ فجر التاريخ) . وكذلك الناطق باسم المجلس الإسلامي العلماني الشيعي الشيخ محمد صنقور الذي أكدّ (أن موضوع استقلال البحرين محسوم رسمياً وشعبياً) .

أين العرب والجامعة العربية؟

هذه المواقف الاحتلالية التوسعية الإيرانية ينبغي أن لا تمر بسهولة ، فالجامعة العربية التي تدعو لاجتماعات طارئة لأمور عادية وليست بهذه الخطورة يتوقع أن تدعو لاجتماع طارىء لشجب هذه المواقف من ملالي إيران والتأكيد على استقلال البحرين وعروبتها ، و الموقف العروبي المطلوب هو من حلفاء إيران مثل النظام السوري وحزب الله وحماس وغيرهم أن يدللوا على عروبتهم الحقيقية إن كانت موجودة، ويعلنوا رفضهم لهذه المواقف الإيرانية التي ليست من فراغ بل من نظرة توسعية تثبت أن التسلح الإيراني لا ولن يهدد إسرائيل ، فهو موجه للجوار العربي ليس لاستمرار احتلال ما سبق أن احتلوه ، ولكن لتوسعات احتلالية جديدة لن تكون البحرين فقط إن سكت العروبيون التقدميون .

ومن ناحية موازية ينبغي على بعض القوى العراقية تحديداً أن تعلن موقفها خاصة أنها لا تضيع فرصة دون الدفاع عن ملالي إيران وسياساتهم ، ويتضح ذلك من مواقف

بعض الكتاب العراقيين الذي يهاجمون كل من ينتقد السياسة الإيرانية ويلصقون به صفة الطائفية . الموقف الإيراني الجديد واضح في صفته الاحتلالية التوسعية ولا يحتاج إلى توضيح ، فالكاتب أو السياسي العربي إما أن يكون ضده أو معه ، فالاحتلال احتلال ينبغي رفضه أيا كانت ديانة ومذهب المنادي به ، ولن يخدعنا ملالي إيران بدفاعهم المزعوم عن الإسلام فالمسلم الحقيقي لا يمكن أن يفكر في احتلال شعب مسلم آخر ....الموقف خطير ويحتاج لردود فعل عربية تناسب خطورته .

إيلاف ، ١١ يوليو ٢٠٠٧

هل يمكن الاطمئنان لدور إيران في المنطقة؟

د.أحمد أبو مطر

فور صدور القرار الدولي رقم ١٧٠١ القاضي بوقف الحرب التي دارت طوال شهر كامل، والذي انتظره طرفا النزاع اللبناني و الإسرائيلي، أصدرت الحكومة الإيرانية تحفظها على القرار الدولي بحجة أنه غير منصف، وعلى الفور باشر وزير الخارجية الإيراني منوشهر متقي جولة في المنطقة، بدأها بزيارة إلى مصر حيث اجتمع في مدينة الإسكندرية بالرئيس المصري حسني مبارك، ليناقش حسب تصريحاته (استمرار القتال بين حزب الله اللبناني وإسرائيل رغم صدور قرار مجلس الأمن الدولي الداعي لوقف العمليات الحربية)، وقالت صحيفة الجمهورية المصرية شبه الرسمية (إن متقي جاء إلى مصر ليطلب تشكيل موقف مصري إيراني داعم لحزب الله في المرحلة القادمة وفي الوقت ذاته اتخاذ مواقف قوية ضد إسرائيل وسياستها العدوانية في المنطقة). وفي الوقت ذاته قال مصدر مصري مسؤول (إن مصر ستبلغ الوزير الإيراني أن المنطقة لم تعد تتحمل المزيد من التوترات وأن مصر ترى أنه من الحكمة والحرص العمل على تهدئة الأمور في الوقت الراهن حتى لا تتصاعد مرة أخرى وتهدد وجود لبنان كدولة عربية وتؤثر على سيادته واستقلاله)، وهذا الرأي المصري يؤشر ضمنا على القلق من السياسة الإيرانية التي سبق أن أعلن رئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة عن امتعاضه العلني منها، مستعملا القول إن تدخل الحكومة الإيرانية في الشأن اللبناني فاق التحمل!!.

ومع دخول القرار الدولي حيز التنفيذ وتوقف العمليات العسكرية بين طرفي النزاع، إلا أن السياسة الإيرانية لن تكف عن استعمال ورقة الأوضاع في الشرق الأوسط العربي ذريعة وغطاءً للتوتير ليس من أجل تحرير الأراضي العربية المحتلة ولكن من أجل غرضين:

الأول: استمرار حرف أنظار الدول الكبرى عن قضية ملفها النووي الذي من الممكن أن يحال إلى مجلس الأمن الدولي عند انتهاء المهلة المعطاة للحكومة الإيرانية.

الثاني: الرغبة الإيرانية في إثبات وجودها كقوة رئيسية في المنطقة، وذلك لا يمكن تحقيقه إلا بالاستقواء على الدول العربية، لأنه رغم الجعجعة الإيرانية بمحو إسرائيل من الوجود، إلا أنها تعرف قبل غيرها أنها مجرد هراء كلامي ليس باستطاعة إيران تنفيذه، وهي تلجأ لهذا الهراء فقط لأنها دولة ليست حدودية مع إسرائيل، ولو كانت لها حدود مشتركة لما تجرأت على هذه الخطابات العاطفية التي تصفق لها الجماهير دون التدقيق في مدى القدرة على تنفيذها، فالجماهير العربية في غالبيتها تركض وراء الأقوال ولا يهمها مدى دخولها عالم الأفعال. وهذا تماما مع ما فعله الرئيس اليمني المناضل على عبد الله صالح، عندما طالب أثناء الحرب الحالية بفتح حدود الدول العربية المجاورة لإسرائيل أمام المقاتلين العرب والمسلمين ليصلوا إلى لبنان وإسرائيل لقتال العدو، وهو يعرف أن هذا مجرد كلام لا ضريبة عليه، وما كان سيجرؤ على قوله لو كان ليمنه حدود مشتركة مع إسرائيل!!.

و استقواء إيران على الدول العربية يتخذ منذ سنوات مظهرين لا يمكن التغاضي عنهما، وهما الدور التخريبي لإيران في العراق الجديد ، واستمرار احتلال إيران للجزر الإماراتية العربية الثلاث المحتلة منذ حوالي أربعين عاما. والموقف العربي من هذا الاحتلال غامض ومريب، ففي أغلب العلاقات والاتصالات العربية مع إيران يتم القفز عن هذه المسألة وكأن هناك فرقاً بين احتلال واحتلال، فتتم إدانة الاحتلال الإسرائيلي والسكوت عن الاحتلال الإيراني والتضامن مع احتلال صدام للكويت! وهذه الازدواجية العربية ليست في هذا المجال فقط، فالانتخابات العراقية بوجود الاحتلال مرفوضة، بينما الانتخابات الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي مقبولة وشرعية ويتم خوضها من قوى إسلامية تقاتل الاحتلال، والعمال العراقيون العاملون في مؤسسات تقدم خدمات للاحتلال تصدر فتاويً بقتلهم، وما لا يقل عن مائة وثلاثين ألف عامل فلسطيني في داخل دولة لإسرائيل، لا يتم نقدهم أو التحريض عليهم رغم أن نسبة منهم يعملون في بناء المستوطنات الإسرائيلية التي يطالب المفاوض الفلسطيني بإزالتها.

وبالنسبة للملف النووي الإيراني تعرف إيران قبل غيرها أنه لا يهدد إسرائيل مطلقا، لأنه في ظل امتلاك إسرائيل لقدرات نووية أعلى وأكبر منذ عشرات السنين، يصبح إصرار دولة الملالي في إيران على امتلاك السلاح النووي مجرد أحلام لقوة لن تستعمل ضد أحد من دول العالم الكبرى، لكنه تهديد وتخويف للمحيط العربي الذي لا يخفي الملالي رغبتهم في التوسع فيه والتحكم في مقدراته. وضمن السياق جاءت موافقة حزب الله على القرار الدولي رقم ١٧٠١ الذي ينص على نشر الجيش اللبناني في كامل الأراضي اللبنانية، ليس من الحكمة معاداة إيران عربياً، ولكن من المنطق والعدل أن تكف عن تدخلها في الشؤون العربية وأن تنهي احتلالها للجزر العربية الثلاث، كي نستطيع تمييز ممارساتها عن احتلال إسرائيل!!.

إيلاف، ١٤ أغسطس ٢٠٠٦

إيران والعرب... كيف تكون العلاقة؟

د. أحمد أبو مطر

ليس من مصلحة الأقطار العربية حكومات وشعوباً، أن تكون علاقاتهم مع الجارة إيران متوترة ويشوبها سوء النية والشك، لأنه في الوقت الذي تركض الحكومات العربية سراً وعلناً لإقامة علاقات طبيعية في كافة المجالات مع دولة إسرائيل، من البديهي إذن أن تكون علاقاتهم مع إيران طبيعية ومتطورة خاصة مع وجود قواسم مشتركة عديدة تكّرس لصالح الشعوب العربية والشعب الإيراني، وأنا شخصياً كنت ممن أدانوا الحرب الصدامية ضد الجارة الإيرانية، وأتذكر أنني كتبت آنذاك أنه لا بد من تذكر العمل الأول الذي قام به الإمام الخميني فور عودته من منفاه بعد سقوط نظام الشاه، وهو قطعه العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل ورفع العلم الفلسطيني فوق السفارة الإسرائيلية معترفاً بمكتب منظمة التحرير الفلسطينية، سفارة لدولة فلسطين، وهذا يعني أن الغالبية من العرب لا مواقف مسبقة لهم من الجارة إيران، وموقفها هذا وكونها جارة إسلامية لا يعني ولا يبرر السكوت على سياسة إيران العربية، فالدول والشعوب اليوم لا تقيم علاقاتها على اعتبار اللغة و الدين ولكن حسب مصالحها ومدى انسجام سياساتها مع سياسة كل دولة. استناداً إلى هذا المبدأ إذا حكمنا العقل والواقع السائد على الأرض، لا نجد قواسم مشتركة عديدة تدعم علاقات طبيعية بين إيران و غالبية الدول العربية، والمطلوب أيضا تحكيم العقل من قبل المتحمسين لإيران والإجابة على النقاط والملاحظات الواردة بهدوء، وصولاً إلى ما يمكن أن يطوّر هذه العلاقات بدلاً من تدهورها أو بقائها كما هي تراوح غالباً بين الشك والريبة، وهذا لا يخدم مصالح كافة الأطراف.

الملاحظة الأولى على السياسة العربية لإيران، إنها سياسة تعالٍ وحقد دفين، فرغم وجود سفارات إيرانية في أغلب الدول العربية، إلا أن هذه السفارات مجرد مكاتب رسمية لا علاقات طبيعية لها في أغلب الدول التي تتواجد فيها هذه المكاتب، بسبب ممارسات إيرانية رسمية تتدخل في الشؤون الداخلية لتلك الدول بشكل سافر، وما يدعم هذا أننا لم نسمع صوتاً للجمهورية الإسلامية ولا وساطة عندما اندلعت

الإشتباكات الدامية في الثمانينات بين المنظمات الفلسطينية وحركة أمل في لبنان، بينما كان تواجد الحرس الثوري شبه علني في الجنوب اللبناني، وتحركت الحكومات الإسلامية الإيرانية المتعاقبة لدعم حزب الله بالمال والسلاح، وذلك لكونها دولة ليست حدودية مع إسرائيل مما يسمح لها بأنواع من المزايدات لكسب الرأي العام العربي الذي تبلغ نسبة الأمية بينه ما لا يقل عن أربعين بالمائة، وقد شكّلت المزايدات السياسية الإيرانية الخاصة بالهجوم الإعلامي الدائم على إسرائيل ورقة رابحه لكسب الرأي العام العربي المضلل خاصة أن هذا الهجوم الإعلامي لا يكلفها شيئا. وأيضا طالما اشتكت دول مثل الكويت والبحرين من ممارسات السفارات الإيرانية لديها، خاصة اتصالاتها مع بعض شخوص المعارضة أو إستضافة إجتماعات محلية في سفاراتها مما يتنافى مع أبسط الشروط الدبلوماسية التي تحكم عمل السفارات، وهذا ما يفسر جمود العلاقات مع إيران حتى مع الدول التي لإيران سفارات لديها، خاصة أن الوجدان العربي ما يزال يتذكر أن إيران ظلت غير معترفة باستقلال دولة البحرين لسنوات قليلة سبقت سقوط النظام الشاهنشاهي.

الملاحظة الثانية هي الموقف المبدئي من الاحتلال، فلا يوجد احتلال جميل مقبول واحتلال سيء مرفوض، لذلك لا مفر من إدانة وتعرية استمرار الاحتلال الإيراني للأحواز العربية منذ ثمانين عاما واحتلال الجزر الإماراتية الثلاث منذ ما يزيد على ربع قرن، والغريب المستهجن هو لوم ونقد بعض العرب لمن يطرح الاحتلال الإيراني هذا، وأقولها صراحة وبجرأة إن احتلال إيران هذا مرفوض أكثر من احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية واحتلال أسبانيا لسبته ومليلة المغربيتين، لأنه من المستهجن أن تمارس دولة تسمي نفسها جمهورية إسلامية احتلال أرض إسلامية مثلما تفعل إسرائيل وأسبانيا، إذ لا الإسلام ولا الأخلاق ولا المنطق يقبل الاحتلال، فكرامة الشعب الأحوازي والإماراتي لا تقل عن كرامة الشعب الإيراني، فلماذا يجب علينا أن نقبل احتلال إيران ونرفض إحتلال إسرائيل... ليت المسؤولين في الجمهورية الإسلامية الإيرانية كما يسمون دولتهم، يوضحون لنا ماهي حجتهم في هذا الاحتلال فربما هناك تنويعات إحتلالية نجهلها!!!.

الملاحظة الثالثة هي المتعلقة بالدور التخريبي الإيراني في العراق، وقد كتب عنه كتاب عراقيون كثيرون بالأدلة والمعلومات وكذلك سياسيون من الحكومة العراقية، وليس خافياً أن إقامة نظام ديمقراطي تعددي في العراق، يهدد الأنظمة الشمولية التعسفية في سورية وإيران، لذلك فالاستقرار في العراق ليس من مصلحة هذين النظامين .

لذلك وبدون تجن على الحقيقة وإيران، فلن تشهد العلاقات العربية الإيرانية حميمية وتطوراً ، ما لم تحقق إيران شروط ومستلزمات ذلك ، وهي رغم صعوبتها على الجانب الإيراني:

أولا، الإعتراف بعروبة الأحواز وإنهاءالإحتلال الإيراني وإلا ستظل شوكة في حلق السياسة الإيرانية خاصة بعد تصاعد النضال الشعبي والعسكري الأحوازي، وإنهاء احتلالها للجزر الإماراتية الثلاث وإعادتها لدولة الإمارات العربية المتحدة.

ثانيا، الكف عن التدخل في الشؤون الداخلية لبعض الدول العربية خاصة لبنان والكويت والبحرين والعراق. وبدون ذلك ستظل إيران غير مرغوبة في المنطقة العربية وموضع شك وريبة، مهما روّج لها بعض العرب العاربة والمستعربة، فما ذكرته حقوق وإستحقاقات لا يمكن التنازل عنها أو السكوت عليها.

إيلاف ، ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٥

تصوروا أنّ احتلال فلسطين مجرد سوء فهم!!!

د.أحمد أبو مطر

هناك مفاهيم ومقاييس أخلاقية لم تختلف عليها البشرية منذ أقدم العصور، لأنها أساسيات و بديهيات لا تحتمل الخلافات أو التأويل، تماما كطلوع الشمس من الشرق ومغيبها في الغرب. وكأمثلة من سلوك البشر يمكن القول أنّ القاتل قاتل، سواء قتل شخصاً واحدا أم عشرات من البشر، فلا يوجد قاتل مجرم و قاتل شريف. وكذلك السارق سارق حسب الفعل الذي تمّ ارتكابه ، سواء ارتكب سرقة بقيمة مليون دولار أو بقيمة عشرة دولارات، إذ لا يمكن إدانة سارق المليون وحده، بينما يمكن الدفاع عن سارق العشرة دولارات، على اعتبار أنها مبلغ ضئيل للغاية لا يستحق مرتكبه صفة السارق، فالمعيار هو نوع وطبيعة العمل وتصنيفه حسب ما تعارفت عليه البشرية، والأساس هو حدود حرية الشخص ومدى احترامها ومراعاتها لحرية الآخرين، وفيما يتعلق بالدولة مدى احترامها للدول الأخرى حدوداً وشعباً، بعكس مفاهيم وتسميات ما قبل الميلاد، حيث كان الحاكم (اللص) الذي يستولي ويحتل العديد من البلدان، ويقهر ويذل ويصادر حرية العديد من الشعوب، يقابل بالتبجيل ويسمّى (إمبراطوراً)، بينما الشخص العادي قائد سفينة في البحر، إذا تعرض لسفينة أخرى وسرقها، قوبل بالاستنكار والاحتقار وسمّي (قرصاناً). وبنفس المقياس الأخلاقي الذي يتجاوز مفاهيم ما قبل الميلاد هذه، وتأسيساً على أن نوع الفعل واحد بغض النظر عن هوية مرتكبه، أستطيع القول أن الاحتلال احتلال ، فلا يوجد احتلال جميل نصفق له ونحيي المحتل الذي ارتكبه، واحتلال قبيح مجرم نستنكره ونقاومه. وانطلاقاً من هذه المفاهيم الإنسانية الأخلاقية أدانت الدول العربية احتلال صدام حسين لدولة الكويت عام ١٩٩٠، ولم يشفع له أنه حاكم عربي ، بالعكس كانت فعلته تلك أكثر إجراماً لأنه حاكم عربي احتل دولة عربية.

وضمن نفس السياق يتم إدانة الاحتلال الإسرائيلي سواء في فلسطين أم الجولان السورية أم مزارع شبعا اللبنانية ، واحتلال أسبانيا لمدينتي سبتة و مليلة المغربيتين،

واحتلال إيران للأحواز العربية والجزر الإماراتية الثلاثة ، وكذلك احتلال تركيا للواء الإسكندرونة السوري مع ملاحظة أن النظام السوري في عهد الرئيس حافظ الأسد، وافق رسمياً على ترسيم الحدود مع تركيا بوضعها الحالي، أي أنه اعترف بشكل رسمي أن لواء الإسكندرونة أرض تركية، وتمّ حذف كافة المقررات المدرسية والجامعية التي كانت تنصّ على أنّ لواء الإسكندرونة أراض سورية محتلة، وكذلك أدبيات حزب البعث العربي الاشتراكي الحاكم ، وكافة التشكيلات القومية العربية مثل المؤتمر القومي العربي، والنقابات العربية ذات التوجه القومي، كلها لا تطرح موضوع لواء الاسكندرونة كأراض عربية محتلة، ورغم أن هذا خلل كبير في الموقف العربي، إلا أنه يخص أهله من النظام السوري و تلك التشكيلات والتجمعات العربية، وهذا لا ينقض مقولة أن الاحتلال احتلال أيا كان مرتكبه و أيا كانت الأرض التي تمّ احتلالها.

ملالي إيران: سوء تفاهم أم احتلال؟

هذا النظام الإيراني يمارس غطرسة وعنجهية لا مثيل لها خاصة إزاء جواره العربي ، رافضا الرضوخ لمنطق العصر الذي يرفض الاحتلال أيا كان نوعه والدولة التي تمارسه. ويثبت هذا النظام يوميا كذبه ونفاقه ودجله، فهو يطالب بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، ويتوعد بتدمير إسرائيل، وفي الوقت ذاته يستمر في احتلاله لأراض عربية منذ عام ١٩٢٥ أي قبل احتلال فلسطين بربع قرن، وهذا الاحتلال بالنسبة له مجرد سوء تفاهم..هل تصدقون ذلك ؟ إذن انتظروا واقرءوا الدليل على دجل هذا النظام الذي يمارس الكذب والتضليل!!

أثناء زيارة وفد المجلس الوطني الاتحادي الإماراتي إلى موسكو برئاسة رئيس المجلس عبد العزيز الغرير في العشرين من مايو ٢٠٠٨تلبية لدعوة من البرلمان الروسي (الدوما)، أبدت وزارة الخارجية الروسية تفهماً واضحاً للموقف الإماراتي من قضية الجزر الإماراتية الثلاث التي تحتلها إيران منذ عام ١٩٧١ ، وثمّنت الخارجية الروسية العقلانية الإماراتية وإصرارها على اتباع الأسلوب السلمي في إنهاء هذا الاحتلال،

وأبدت استعدادها بناءً على طلب وفد المجلس الإماراتي القيام بدور الوسيط لإقناع إيران التي تربطها علاقات جيدة مع موسكو بضرورة الاعتراف بوجود مشكلة قائمة بين الإمارات وإيران بشأن الجزر الثلاثة المحتلة.

وقد نقل التلفزيون الإيراني على الفور تصريحاً للمتحدث باسم الخارجية الإيرانية محمد على الحسيني، أعلن فيه رفض بلاده لأية وساطة روسية ، معلناً " أن العلاقات بين إيران والإمارات العربية المتحدة في أفضل مستوى لها، وإذا كان هناك سوء تفاهم فإنه يمكن حله عبر مباحثات ثنائية دون ما حاجة إلى تدخل أطراف أخرى" .

رد إماراتي واضح وجريء

ورداً على هذا التضليل الإيراني، قال مسؤول في وزارة الخارجية الإماراتية يوم الثلاثاء الموافق السابع والعشرين من مايو٢٠٠٨: " الجانب الإيراني لا يريد الفهم على ما يبدو. ليس هناك سوء تفاهم بيننا وإنما هناك احتلال فعلي ، لا توجد أراض محتلة أكثر قدسية من أية أراض أخرى. الاحتلال هو الاحتلال سواء كان إسرائيلياً أم إيرانياً أم من أية دولة أخرى"

والغطرسة الإيرانية هذه سبق أن مورست مباشرة بعد القمة العربية الأخيرة التي عقدت في الثامن والعشرين من مارس ٢٠٠٨ في دمشق، وكان مدعواً لها وزير الخارجية الإيراني منوشهر متكي، الذي بادر لعقد مؤتمر صحفي علني عقب انتهاء القمة، ليعلن فيه رفض بلاده لإشارة القمة العربية إلى الجزر الإماراتية المحتلة، رغم أن القمة أكدت على ضرورة حل مشكلة احتلالها بالطرق السلمية التي تحرص عليها دولة الإمارات العربية دوماً. والمدهش في هذه الغطرسة الإيرانية أن وزير الخارجية الإيراني المدعو للقمة العربية رسمياً من النظام السوري، لم ينتظر لحين عودته لبلاده، بل عقد مؤتمره الصحفي المذكور في العاصمة السورية دمشق دون أن يصدر أي احتجاج أو تعليق من مضيفه السوري.

نظام توسعي احتلالي لا يطمئن له

إزاء ذلك لا يمكن تصديق نظام الملالي الإيراني في كافة ادعاءاته بدعم المقاومة الفلسطينية، فهو يمارس شعارات غوغائية لتضليل الجماهير العربية العاطفية، فلا يمكن تصديق اللص الذي يدّعي الشرف ، وكما قال الشاعر العربي:

لا تنهَ عن خلقٍ وتأتي مثله   عارٌ عليك إذا فعلت عظيم

وبالتالي فإن عار النظام الإيراني عظيم بكافة المقاييس ، فهو ينهى عن فعل الاحتلال، ويمارس الاحتلال ذاته لأراض عربية، تصل غطرسته وتضليله أن يعتبر احتلاله هذا مجرد سوء تفاهم ، فهل يقبل أحد أن يكون الخلاف حول الاحتلال الإسرائيلي مجرد سوء تفاهم. لا...وألف لا...فكما قلنا مراراً وكما قال المسؤول الإماراتي : " الاحتلال هو الاحتلال سواء كان إسرائيليا أم إيرانيا أم من أية دولة أخرى ". فهل يفهم ملالي إيران أنهم يحتلّون أرضا عربية يجب أن يندحروا منها وعنها.

إيلاف ، ٢٢ يوليو ٢٠٠٨

غطرسة إيرانية في عاصمة الممانعة العربية

أحمد أبو مطر

عقب انتهاء القمة العربية ،التي عقدت في عاصمة الصمود والممانعة العربية دمشق يومي الثامن والعشرين والتاسع والعشرين من شهر مارس ٢٠٠٨، جاء من أفسد المتعة العربية بهذه القمة عبر غطرسة إيرانية لا نظير لها.

غطرسة إيرانية أفسدت المتعة العربية

تمثلت هذه الغطرسة الإيرانية التي تنمّ عن نزعة احتلالية توسعية عنصرية، في التصريحات التي أطلقها وزير الخارجية الإيراني منوشهر متكي المدعو رسمياً للقمة العربية من قبل نظام الصمود، في مؤتمر صحفي علني عقده في أحد فنادق دمشق، حيث أعلن بكل صفاقة وتحد للمضيف السوري وضيوفه من الرؤساء والملوك الذين حضروا والذين لم يحضروا، رفض بلاده إيران لواحد من قرارات القمة التي جددت (التأكيد المطلق على سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث (طنب الكبرى و طنب الصغرى وأبو موسى)، وتأييد كافة الإجراءات القانونية والوسائل السلمية التي تتخذها دولة الإمارات لاستعادة سيادتها على الجزر، واستنكر استمرار الحكومة الإيرانية في تكريسها للجزر وانتهاك سيادة دولة الإمارات). ورغم أن القرار نصّ أيضا على (تشجيع الاتصالات بين دولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية الإسلامية الإيرانية ، لحل قضية الجزر الإماراتية الثلاث حفاظاً على الإخوة العربية الإيرانية ودعمها وتطويرها)، إلا أن وزير الخارجية الإيراني ، اعتبر في مؤتمره الصحفي في قلب العروبة الصامد (أن هذه الادعاءات لا أساس لها من الصحة، الجزر إيرانية) ، مطالباً الأمين العام للجامعة العربية والدول العربية جميعها لبذل (الجهود لخدمة القضايا العربية الرئيسية وخصوصاً القضية الفلسطينية). تصوروا هذه الغطرسة و الصفاقة، ففلسطين في عرفه محتلة تحتاج لبذل الجهود، ولكن احتلال بلاده للجزر العربية الإماراتية والأحواز العربية لا يعتبر قضية أساسية، وكأن هناك احتلالاً مرفوضاً واحتلالاً مقبولاً، رغم أنه في كافة الأعراف الاحتلال احتلال،

بدليل أن غالبية العرب وكل العالم أدانوا احتلال صدام حسين لدولة الكويت، وشاركت قوات عسكرية من سوريا ومصر والمغرب ودول إسلامية ، قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة في حربها لتحرير الكويت وطرد جيش صدام الغازي المحتل.

ما هي دلالات الغطرسة الإيرانية هذه؟

أولاً: الاستخفاف بعاصمة الصمود والممانعة التي دعته لحضور القمة العربية، وكأن دولة إيران المحتلة لأراض عربية أصبحت عضواً في جامعة الدول العربية ، وبدلاً من احترام الدولة الداعية له والمضيفة للقمة، يصدر تصريحاته العدوانية هذه غير آبه بأية ردود فعل.

ثانيا: كان معيباً أن لا يصدر أي تصريح أو موقف سوري رداً على هذه التصريحات الإيرانية العدوانية، خاصة أن النظام السوري اكتسب بدون جدارة صفة " الممانعة " و "الصمود " ، دون أن يعرف المواطن العربي خلفية ذلك في ضوء استمرار الاتصالات السورية – الإسرائيلية ، وعدم إطلاق النظام السوري أية رصاصة منذ عام ١٩٧٣ من أجل جولانه المحتل عام ١٩٦٧ ، ولم يرد بأي شكل على كافة الاختراقات والضربات الجوية الإسرائيلية فوق القصر الجمهوري وفي عمق الأراضي السورية، وقد كان الرد السوري كما هو منذ عام ١٩٦٧ " سوف نردّ في الزمان والمكان المناسبين " ، وحتى ما قبل طرد الجيش السوري من لبنان ، كان النظام السوري يعني فعلاً قوله هذا، فقد كان الرد دوماً من جنوب لبنان ولكن من خلال حزب الله والمنظمات الفلسطينية التابعة له، وكل ذلك على حساب خراب لبنان وتهجير مواطنيه، وقد فقد النظام السوري هذا المكان المناسب بعد انتهاء حرب تموز ٢٠٠٦ ، ووصول قوات اليونيفيل إلى جنوب لبنان، إلى حد أن حزب الله نفسه لم يطلق رصاصة واحدة منذ انتهاء تلك الحرب، وقد بدأ حزب الله يطبق نفس الاستراتيجية السورية، فقد أعلن السيد حسن نصر الله يوم السابع عشر من مارس ٢٠٠٨ في خطابه في ذكرى أربعينية عماد مغنية " أن حزب الله سيثأر لاغتيال عماد مغنية في الزمان والمكان وطريقة العقاب التي يختارها هو".

ثالثا: الإعلان الصريح من عاصمة الصمود والممانعة العربية عن السياسة الاحتلالية التوسعية الإيرانية التي تهدد المنطقة كاملة وليس الجوار العربي، وهذه السياسة أطلقت عليها الصحف الروسية (التخطيط لإقامة إيران الكبرى) ، كما ورد في تقرير فالح الحمراني في إيلاف يوم السادس والعشرين من مارس ٢٠٠٨، حيث هناك تخوفات روسية صريحة من التخطيط الإيراني لضم الدول الناطقة بالفارسية لدائرة نفوذها، خاصة طاجيكستان وأفغانستان (نصف سكانها يتكلمون الفارسية) ، حيث تسعى طهران لإقامة مجلس اقتصادي لما تطمح له (الاتحاد الفارسي)، مستغلة اندحار النفوذ الروسي من طاجيكستان التي تعتبرها إيران جزءاً من إيران الكبرى ، بالإضافة للتنسيق مع هذه الدول لإطلاق قناة فضائية ناطقة باللغة الفارسية.

رابعا: التدليل الواضح على أن النظام السوري قد أصبح رهينة للمواقف الإيرانية حتى لو كانت على حساب علاقاته العربية، فلا يجادل أحد في أن العلاقات السورية تتصاعد تضامناً وتنسيقاً مع إيران، في حين تتصاعد ضغينة وقطيعة مع أغلب الدول العربية، مما حدا ب ١١ ملكاً ورئيساً عربياً لمقاطعة قمة دمشق، احتجاجاً على هذه السياسة السورية التي لا يمكن فهمها، سوى أنّ النظام السوري فقد الصواب والتوازن بخصوص أهم الملفات العربية خاصة الملف اللبناني، والقطيعة مع غالبية الدول العربية أساساً بسبب هذه الملف والتعقيدات التي يضيفها النظام السوري بشكل دائم، فليس منطقياً ولا وطنياً أن يصرح المسؤولون الإيرانيون خاصة وزيري الخارجية والدفاع في دمشق تماماً وكأنهم في عاصمتهم طهران. وللتذكير فقط فبعد مرور ساعات قليلة على اغتيال عماد مغنية في دمشق قلب العروبة النابض، أعلن وزير الخارجية الإيراني عن تشكيل لجنة سورية إيرانية للتحقيق في الحادث، ثم وصل لمطار بيروت للمشاركة في التشييع دون أي تنسيق مع الخارجية أو الحكومة اللبنانية . لذلك عقّب مصدر خليجي على قمة الصمود والممانعة تلك بقوله: " إن ما يثير السخرية أن تكلّف القمة سوريا بقيادة مهمة استعادة التضامن العربي وتنقية الأجواء العربية، وهو ما يعني تجاهل أن سوريا هي طرف في معظم الخلافات العربية العربية، بل لعلها الطرف الأبرز في هذه الخلافات".

آخر المساخر الإيرانية في عاصمة الممانعة

هو ما أعلنه آية الله مجتبى حسيني ممثل الثورة الإسلامية في سورية . في تصريح لوكالة الأنباء الإيرانية حول الاحتفال بذكرى الخميني : (إن مراسم الذكرى ستقام في مقامي السيدة زينب والسيدة رقية في دمشق، وفي المساجد والمراكز الثقافية السورية بالتعاون مع السفارة الإيرانية والمستشارية الثقافية الإيرانية في سورية)، مشدّداً على ضرورة (اطّلاع الشعب السوري على الأفكار النيرة لمؤسس الجمهورية الإسلامية). هل هناك استخفاف بعاصمة الممانعة العربية أكثر من هذا؟. هل هناك أية سفارة لأية دولة في العالم تستطيع أن تفعل ذلك؟. ومن المهم سؤال آية الله العظمى المفتي العندليب أحمد حسّون: هل إقامة هذه المراسم الاستفزازية في دمشق أيضا فرض عين على كل مواطن سوري؟.

التنبه للخطر التوسعي الإيراني

لذلك فإن الخطر التوسعي الإيراني في الجوار العربي، لم يعد أمراً قابلاً للنقاش بعد كل الممارسات الإيرانية في العديد من الساحات العربية الملتهبة أو القابلة للالتهاب، وفي هذه الساحات يساعد حكام إيران في تنفيذ استراتيجيتهم امتدادات داخلية عربية:

ففي لبنان، لا تستطيع الحكومة الإيرانية الوجود في الساحة اللبنانية لولا امتدادها الداخلي من خلال حزب الله، الذي لا يخفي في أدبياته الداخلية أنه يطمح لتأسيس جمهورية إسلامية في لبنان ملتزمة بولاية الفقيه، و مرجعيتها الفقهية الأساسية الرسمية في مدينة قم الإيرانية. ومن خلال الأموال الإيرانية يكسب حزب الله جماهير الفقراء خاصة في الضاحية الجنوبية من بيروت والجنوب اللبناني، ليس لأن هذه الجماهير تؤمن بقيادة حزب الله وبولاية الفقيه، ولكن لأن الحزب هو الذي وفر لهم المساعدات النقدية الإيرانية في ظل العوز والحاجة والخراب الذي أحدثته حرب تموز ٢٠٠٦ . ويمكن لأي جاهل بأمور السياسة والحزب أن يسأل: من أين جاء الحزب بمئات الملايين من الدولارات التي مكنته من توزيع حوالي خمسة عشر ألف

دولار، لكل عائلة شيعية تضررت أو هُدمت بيوتها في هذه الحرب، وقد قدّرت المصادر اللبنانية أن ما وزعه الحزب يرقى إلى حدود مليار دولار... فمن أين جاء الحزب بهذه الملايين، وهل تسمح أية دولة في العالم بقيام دويلة داخل الدولة، كما هو في حالة دويلة حزب الله داخل الدولة اللبنانية؟. دويلة بمعنى الكلمة، تتخذ قرار الحرب والسلم ليس حسب مصالح الدولة اللبنانية بل حسب مصالح الأجندتين السورية والإيرانية، بدليل أنه لا النظام السوري ولا الإيراني يسمحان بهذه الازدواجية داخل بلديهما، فالقاصي والداني يعرف أن النظام السوري منذ عام ١٩٦٥ يرفض السماح لكافة المنظمات الفلسطينية بإطلاق أية رصاصة على إسرائيل من حدوده، وكان يصدّر هذه التنظيمات للجنوب اللبناني لتطلق الرصاص من هناك، وفي أكثر من مرحلة كان حزب الله يمنع المنظمات الفلسطينية من إطلاق الرصاص على إسرائيل عندما لا يخدم هذا أجندة سورية أو إيرانية .

وفي العراق، لم يعد سراً أو موضوعاً للنقاش الدور التخريبي الإيراني ، وغالباً من قبل ميليشيات تابعة له، إذ لا يمكن فهم الدور الذي يقوم به مقتدى الصدر وجيشه المهدي، إلا أنه بأوامر وتمويل إيراني، فهذا المقتدى لا سياسة ثابتة له ولجيشه، فمرة يشارك في الحكومة والبرلمان، ومرة ينسحب ويجمّد عمل أعضائه، ومرة يعيث جيشه تخريباً وتدميراً، ومرة يعلن تجميد عمله ، ومن مظاهرة ألفية إلى مظاهرة مليونية، ومرة يعتزل منتظراً المهدي المنتظر، ومرة يهرب إلى طهران ، ومرات يعلن الاعتزال كي يتفرغ لتنمية علومه الفقهية وكأن العراق شعباً و وطناً ملكاً لسياساته المراهقة هذه، التي لا تخدم الاستقرار والأمن بقدر ما هي تنفيذ لأوامر إيرانية لإبقاء الساحة العراقية مشتعلة، إبعادا لأنظار العالم عن الملف النووي الإيراني الذي يقلق العالم أجمع بما فيه المحيط العربي. وكيف سينسى العراقيون أن مقتدى الصدر وجيشه المهدي ارتكبا أول و أكبر جريمة سياسية بعد سقوط نظام صدام مباشرة، وهي جريمة اغتيال السيد عبد المجيد الخوئي المرجع الديني الشيعي البارز ، في داخل العتبات المقدسة وأمام مرقد الإمام علي رضي الله عنه، مفتتحاً بذلك بازار الجرائم والاغتيالات السياسية والطائفية. وقد وصف آنذاك الصحفي العراقي معد فياض

الذي كان مرافقا لموكب السيد الخوئي ، كيف هاجم أنصار مقتدى الصدر كل من داخل العتبات المقدسة بالرصاص والسكاكين، ثم اقتادوا السيد عبد المجيد الخوئي ، وأوسعوه ضرباً بالرصاص والسكاكين أيضاً ، إلى أن مات في عملية لا يمكن لمخرج من مخرجي أفلام الرعب الهوليودي أن يتخيل مثلها، وذلك بعد أن سرقوا ممتلكاته وأمواله ، هو ومن كانوا قادمين معه من لندن فرحين بسقوط النظام السابق، فإذاً مقتدى الصدر وجيشه لا يقلون استبداداً وقتلا عن ذلك النظام البائد.

القضية الفلسطينية هي الغطاء للتوسع الإيراني

وفي القضية الفلسطينية، يجد النظام الإيراني الغطاء العاطفي لدى الشعوب العربية للتمويه على دوره التخريبي التوسعي ، لأنه يدرك أهمية القضية الفلسطينية عاطفياً لدى هذه الشعوب، وهذا لا يكلفه سوى التصريحات الغوغائية التي دأب أحمدي نجاد على إطلاقها، فيرقص الغوغائيون العرب على ضجيجها الفارغ ، وهذه التصريحات مثل عدم اعترافه بالهولوكست اليهودي، والتهديد بمحو إسرائيل من خريطة العالم، كانت وستظل مجرد جعجعة بدون طحن، لأنه يعرف قدرات نظامه الاقتصادية والعسكرية . من هنا فإن الملف النووي الإيراني لا يهدد إسرائيل والدول الغربية مطلقاً، لأنها قادرة على تدمير جمهوريته الإسلامية قبل تمكنها من إطلاق أية قذيفة، وبالتالي فإن خطر هذا الملف موجه للجوار العربي أولاً و أخيراً .

ويبقى في الأساس النظام السوري هو البوابة الأساسية التي تسّهل المخطط التخريبي التوسعي الإيراني في المنطقة العربية ، وكما كتب " المحرر العربي " بموقع:

www.free-syria.com

في السادس عشر من مارس ٢٠٠٨ تحت عنوان (كلاهما خطر، وكلاهما يقضم أرض العرب.....):

" فحضور إيران الإقليمي وامتدادها من العراق إلى لبنان وفلسطين عبر سورية، وما يوفره لها حزب الله اللبناني من قدرة على التسلل إلى الخليج، مهدد بانهيار

النظام السوري أو انقلابه بما هو يمثل حلقة الوصل الجغرافية ما بين نظام طهران وأدواته. ولو حدث لسبب ما، أن انقطعت هذه السلسلة في حلقتها السورية لوجدت طهران نفسها مضطرة إلى الانكفاء، والاكتفاء ربما ببعض حضور مؤقت في العراق. أما حزب الله ذراع إيران العسكرية الأقوى فسيجد نفسه محصوراً ومحاصراً مقطوع الموارد المالية والعسكرية، مضطراً لتسوية وضعه في محيطه بشروط القوى الأخرى الحليفة أو المعادية. إذن فإن عقدة المنطقة ومستقبلها، والدور والمصالح الإيرانية المستجدة، هي في هذا النظام السوري.. في بقاء حلقته أو قطعها، باستمراره أو تغييره".

http://www.free-syria.com/loadarticle.php?articleid=27002

من هذا المنطلق تبدو خطورة النظام الإيراني على جواره العربي، وخطورة الدور السوري الذي يشكل النافذة لهذا التمدد الإيراني، وهذا يعني أهمية تدارس الوضع بمسؤولية عالية من قبل الدول العربية، لتعرف هل يمكن أن يعود النظام السوري لمحيطه العربي، أم سيظل تابعاً للسياسة الإيرانية وجسراً أميناً لتسهيل هذا الدور الخطر على العرب دون غيرهم؟.

إيلاف، ٢١ أبريل ٢٠٠٨

البصرة الحزينة ... البصرة المستباحة!

د. كاظم حبيب

دور إيران والمخابرات الإيرانية في البصرة المستباحة؟

تؤكد وقائع الحياة السياسية والأمنية والفكرية والاجتماعية في البصرة والتي يتحدث بها جميع أهل البصرة والجنوب وتشير إلى أن المخابرات الإيرانية والقوى المحافظة الإيرانية والممثلة بالحرس الثوري ورجال الدين الشيعة يمارسون دورهم البارز والمهيمن على حياة الناس وخاصة على المجالات التالية:

مواقع الوجود الإيراني وأجهزة المخابرات في البصرة وتتمثل في المجالات التالية :

مجال الأمن -مجال الثقافة- المجال الفكري- مجال الاقتصاد السياسي والتجسس والحياة الاجتماعية والدينية والتهريب.

وتعمل أجهزة الأمن والمخابرات الإيرانية على خطين متوازيين وبكثافة متعاظمة:

خط يجري بعلم القوى الإسلامية السياسية وعبر تعاون وثيق ومستمر معها باعتبارها الموجهة لها في نشاطها.

خط يجري بصورة سرية لا تعرف به قوى الإسلام السياسي الرسمية، بل يتم عبر حصن طروادة الموجودة داخل الأحزاب الإسلامية السياسية ومتخصصة بمختلف مجالات النشاط وتسعى إلى بث عيونها في مختلف الأحزاب العاملة في العراق، بما فيها العلمانية لغرض التجسس عليها ومن خلال عناصر عراقية.

لا تعمل أجهزة المخابرات الإيرانية في الطابق الثالث من بناية المحافظة المخصص لها عملياً فحسب، بل تسيطر على المحافظة كلها وعلى المحافظ الذي يدين لها بالولاء والحماية وتوجه نشاطيهما.

ولهذه المخابرات بيوت ومراكز عمل كثيرة موزعة على مناطق الجنوب، وخاصة البصرة، باعتبارها الميناء والمدينة الأكبر من حيث النفوس والمجاورة للخليج والسعودية وإيران.

وتتلخص مهمات هذه القوى العاملة في العراق فيما يلي:

تعزيز التأثير الإيديولوجي والنفوذ السياسي للقيادة الدينية المحافظة في إيران على عقلية ونشاط قوى الإسلام السياسي في العراق وعلى المجتمع البصري والجنوب، وتعطيل أي تعاون حقيقي بين القوى العلمانية أو المدنية والقوى الإسلامية وتخريب ذات البين، وتشويه سمعة القوى العلمانية ومراقبة نشاطهم.

ويتم هذا النشاط عبر خمسة مجالات أساسية، وهي:

- عبر الأحزاب السياسية الدينية وكوادرها الأساسية.
- عبر الجوامع والمساجد التي يمكن الوصول إليها.
- عبر وزارة التربية والمناهج الدينية.
- عبر الجامعة وزيادة تأثير قوى الإسلام السياسي على الشبيبة الطلابية.
- عبر غرفة تجارة البصرة والسوق.
- عبر الطلائع واستقبال المزيد منهم لتعليم القرآن والوجهة الدينية الإيرانية الشيعية المتعصبة.
- عبر النساء وخاصة عبر رابطة المرأة المسلمة حيث تحتل المخابرات الإيرانية موقعاً مهماً فيها.
- التبشير بأفكار الراحل السيد الخميني ونشر صوره على نطاق واسع في أنحاء البصرة والجنوب، وخاصة في فترات الاحتفالات والمناسبات الدينية العامة، وهي أصبحت كثيرة جداً، باعتباره المرشد الأعلى الذي رحل والمثل الأعلى، ويليه الخامنئي في ولاية الفقيه!
- محاربة ما يسمى بـ "الفساد الأخلاقي والابتعاد عن الدين!" ومنه، السينما والمسرح والفن التشكيلي والغناء والرقص والأشرطة المختلفة (الكاسيتات) ومحلات شرب الخمور ومحلات بيعها، إذ يأمل البعض ممن منع بيع وتجارة المشروبات الروحية

العلنية بتنشيط تجارة المخدرات في السوق السوداء للحصول على أقصى الأرباح على حساب الشبيبة العراقية، وهي مستهدفة بالنشاط الديني والمخدرات لتبقى بعيدة عن الحياة الفعلية وعن التحولات السلبية الجارية في حياة الناس والمجتمع، ...الخ.

• المشاركة في عمليات التحقيق والتعذيب أو حتى التغييب وإرسال المعتقلين إلى السجون الإيرانية للإجهاز عليهم ومحو أي أثر لهم، إن عجزوا عن فرض التوبة عليهم وغسل أدمغتهم.

• تشكيل أكبر عدد ممكن من التنظيمات الدينية الحسينية باتجاه توسيع صلاتها بالجماهير وارتباطاتها بها وتوجيهها وزيادة تأثير وجهتها الدينية الشيعية على الناس من أمثال منظمات الشهيد، وسيد الشهداء، والحسين الشهيد، وفاطمة الزهراء، وسكينة، والبتول، وشباب الحسين، والإغاثة والأيتام الإسلامية التي يترأسها واثب العامود من حزب الدعوة والمقيم في بريطانيا، ورابطة المرأة المسلمة، وضحايا الحرب، ومساعدة عوائل الشهداء ....وغيرها من المنظمات الوهمية التي تمارس العنف والتغييب والاختطاف أيضاً، وتنظيم المواكب الحسينية الذاهبة إلى كربلاء أو إلى الكاظمية أو المشاركة في مواليد ووفيات الأئمة في المذهب الجعفري.

الدعوة إلى إقامة فيدرالية شيعية في الجنوب والتي بُحثت مع أكثر من سياسي عراقي زار إيران خلال السنتين المنصرمتين واقتنع بها وحمل رايتها، وهي دعوة سيئة تريد تعميق الانشطار المذهبي السياسي وتكريسه في العراق لصالح ضرب الوحدة الوطنية العراقية، وخاصة في صفوف العرب من المذاهب المختلفة. وهي عملية إضعاف للعراق وترك الجنوب الشيعي تحت رحمة إيران ومخابراتها وأتباعها. ويبدو أن عضو القيادة القطرية السابق لحزب البعث العربي الاشتراكي، قيادة قطر العراق، وصاحب كتاب تاريخ العنف في العراق، والذي يسمى اليوم باقر ياسين "الموسوي"، يترأس الحركة التي تدعو إلى إقامة فيدرالية جنوبية شيعية في العراق بعد أن كان يدعو إلى وحدة الأمة العربية ووحدة الوطن العربي من الخليج إلى المحيط، فأصبح الآن يدعو إلى فيدرالية شيعية في جنوب العراق وليس إلى فيدرالية عربية مثلاً في كل وادي الرافدين إلى جانب فيدرالية كردستان العراق.

لا يتم التعامل من جانب القوى الإيرانية من الناحية الفكرية فحسب، بل هي تساهم بدعم أغلب القوى الإسلامية السياسية الشيعية بالأموال والسلاح والعتاد والخبراء بمختلف الاختصاصات وكلهم من رجال الأمن الإيراني، وخاصة في الحملات الانتخابية، كما تمارس المخابرات الإيرانية وقوى أخرى مرتبطة بها نشاطات تخريبية في الجانب الاقتصادي والاجتماعي. وأبرز ما يلاحظ في هذا الصدد هو:

- تهريب النفط العراقي وتهريب السلع باتجاهات مختلفة وبالتعاون مع عراقيين ومع قوى الجريمة المنظمة من دول المنطقة.

- المتاجرة بالمخدرات وتكديس أطنان منها في العراق، إذ ستصبح البصرة مركزاً لاستيراده من أفغانستان وإيران وباكستان وإعادة تصديره إلى مختلف الدول في المنطقة ومنها إلى غيرها من دول العالم، ولكن يباع بشكل خاص وعلى شكل كبسولات في العراق أيضاً. واكتشفت في الآونة الأخيرة كميات كبيرة في كربلاء تكفي لتغطية السوق العراقي لمدة سنتين وبأيدي إيرانية عراقية، وكذلك ضبطت كميات منها ومن مخدرات أخرى على الحدود العراقية الكويتية وهي قادمة من إيران، إذ أصبح العراق مركزاً للتوزيع في دول المنطقة، وخاصة مدينة البصرة.

- المتاجرة بالمشروبات الروحية بعد منع التجارة الرسمية بها. وأصبح الإنسان العراقي الذي يريد تناول المشروبات الروحية يشتريها من السوق السوداء وبأسعار عالية جداً، إضافة إلى أنه في الغالب الأعم تكون مغشوشةً.

- المتاجرة بتهريب الأسلحة والأعتدة إلى العراق ومنها إلى الدول التي تحتاجها وإلى القوى الإسلامية السياسية بالذات. وستعاني دول المنطقة الكثير من المصاعب بسبب كثرة السلاح الموجود في العراق، إضافة إلى ما يرده من إيران لأغراض الاستخدام المحلي وإعادة التصدير في السوق السوداء.

- وقد ظهرت في الآونة الأخيرة حالات ملموسة للمتاجرة بالنساء، وهي حالة مماثلة لما يجري في إيران من قبل بعض القوى المحسوبة على النظام.

إن الإشكالية الكبيرة التي تستفيد منها إيران لشراء ذمم الناس وتسخيرهم لأغراض مختلفة، تماما كما تفعل القوى الإرهابية وأتباع النظام المقبور، تبرز في وجود بطالة واسعة جداً في البصرة وعموم الجنوب، والفقر الكبير الذي يعيش في ظله غالبية سكان البصرة، والحالة الدينية المتخلفة والرجعية التي نشرها النظام وجمهرة من رجال الدين ممن عاد إلى العراق من إيران وغياب التنوير الديني في صفوف المجتمع، وتأييد قوى الإسلام السياسي الشيعية للنشاط السياسي والديني الإيراني في العراق عموماً وفي الجنوب على وجه الخصوص لاعتبار أن ذلك النشاط يصب في مصلحتها حالياً ويخدم تعبئة الناس حولها رابعاً.

لا شك في أن هناك قوى إسلامية متنورة في العراق، سواء في داخل أحزاب الإسلام السياسي أم خارجها، ترفض هذا النشاط وتلك الممارسات المشينة وتراه مخلاً بدور الشعب وقواه الوطنية، وبفكر وصحة الشباب من النساء والرجال وبوحدة البلاد واستقلالها وسيادتها الوطنية وتساهم بفضحه بطرق مختلفة أو حتى مقاومته حيثما أمكن ذلك.

إن أهداف إيران في العراق عموماً والجنوب على وجه الخصوص، واضحة جداً وتتلخص في الوقت الحاضر:

أولاً: تعزيز التشابك بين الأحزاب الإسلامية السياسية العراقية وقوى المحافظين المتشددين في إيران ونقل التجربة الإيرانية إلى العراقيات والعراقيين.

ثانياً: إضافة طابع الإسلام الشيعي على الدستور العراقي، والذي يمكن أن يقرأ بوضوح في المسودة المطروحة للاستفتاء، وخاصة في مجال المرجعيات وثوابت أحكام الإسلام والفقهاء في المحكمة الدستورية ...الخ.

ثالثاً السعي لإقناع العراقيات والعراقيين من المسلمين بضرورة الأخذ بولاية الفقيه خاصة وأن المجلس الأعلى للثورة الإسلامية أخذ به أصلاً ومارسه عندما كان في إيران مع السيد الخميني الراحل ومع السيد الخامنئي. وهي إحدى نقاط الخلاف بين حزب الدعوة والمجلس الأعلى.

رابعاً: ضمان سيطرة الشيعة على العراق العربي بشكل خاص، وكحد أدنى على جنوب وبعض وسط العراق من خلال تشديد نشاط قواها وتعزيز قوى المجلس الأعلى بشكل خاص.

خامساً: محاولة تغيير الحدود لصالح إيران، حيث تشير المعطيات إلى أن مخافر الحدود الإيرانية دخلت في العمق العراقي في مناطق جنوب العراق، ويمكن للمسؤولين في وزارة الدفاع التيقن من ذلك ببساطة، إذ أن هذه المخافر أصبحت موقعاً لتهريب كل شيء، إذ أن الفساد الوظيفي المالي والإداري قد تضاعف في إيران منذ أن سيطر الآخندية على الدولة والحكم. ويفترض أن نعلم إن الربط بين الدين والدولة سيكون لصالح الدولة ورجال الدين وليس في صالح الدين وعلماء الدين بأي حال، وعندها ينفصل الدين عن الدولة عملياً ويبقى اسمياً ويعم الفساد في كل مكان.

سادساً: اعتبار جنوب العراق عمقاً استراتيجياً لإيران وموقعاً للتدخل غير المباشر في شؤون منطقة الخليج والسعودية، خاصة وأن القوى المحافظة، رغم فشلها في تصدير الثورة الإيرانية، لم تتخل عن هذا الهدف حتى الآن. وعلينا أن لا ننسى أن إيران تريد أن تُعامل على أساس أنها أقوى دولة في المنطقة، ومن هنا يأتي جهدها للحصول على السلاح النووي، إضافة إلى امتلاكها وقدرتها على إنتاج الأسلحة الكيماوية والبايولوجية متى تشاء.

سابعاً: وتريد إيران أن تضمن عدم تحرش أو تأييد العراق لدول الخليج التي ما انفكت تطالب بحق بالجزر العربية الثلاثة التي احتلتها إيران في زمن الشاه والتي ما تزال ترفض حتى التفاوض بشأنها. إن امتلاك إيران للقنبلة الذرية في غير مصلحة العرب وشعوب المنطقة والعالم، وعلينا النضال ضد حصولها على إمكانية إنتاج الأسلحة النووية، إضافة إلى تشديد النضال لنزع السلاح النووي الذي تمتلكه إسرائيل وجعل المنطقة كلها خالية من الأسلحة ذات التدمير الشامل.

ثامناً: ولا شك في أن أهم الأحزاب والكتل الإسلامية السياسية العراقية ذات الانتماء الشيعي تعتبر إيران بعداً وعمقاً استراتيجياً لها ولنشاطها وتأخذ منها العون والنصيحة والدعم المتنوع.

ولا يعني هذا عدم وجود تناقضات بين قوى الإسلام السياسي العراقي والإيرانية، ولكن غالباً ما سيكون لصالح إيران في مثل هذه الظروف التي يمر بها العراق وعلى حساب المصالح العراقية.

نأمل أن تنتبه القوى الديمقراطية في العراق كله إلى ما يرسم لها في الفترة القادمة إن لم تسع إلى جمع الكلمة والتحالف في ما بينها لمواجهة الوضع الاجتماعي الارتدادي الجاري حالياً. إننا أمام معضلة لا يمكن حلها دون تحالف حقيقي بين القوى الوطنية والديمقراطية على صعيد العراق كله، من كردستان ومروراً بالوسط والجنوب. إنها الصرخة التي يفترض أن تخترق كل أذن عراقية وكل عقل متفتح لمعرفة ما يجري في جميع أنحاء العراق والعمل من أجل تجاوز مخاطره.

إن ما يزيد من تعقيدات اللوحة في العراق هو الإرهاب الدموي الذي يمارسه أيتام النظام السابق وأجهزته القمعية وقوى الإسلام السياسي المتطرفة والتكفيرية من أتباع بن لادن والزرقاوي وأنصار الإسلام وغيرهم، وكذلك من القوى العربية الشوفينية التي تدعي وجود مقاومة حقيقية لقوى الاحتلال في العراق في حين يهرس القتل المزيد من العراقيات والعراقيين قبل غيرهم، إضافة إلى قوى الجريمة المنظمة وعصابات السرقة والنهب والاختطاف لأغراض الحصول على الأموال القذرة. كما أن الصراعات بين قوى الإسلام السياسي يقود إلى عواقب مماثلة.

ملفات وحقائق عن الدور الإيراني التخريبي في العراق

ملف إعلامي حول التدخل الإيراني في العراق: حقيقة أم وهم؟

إعداد د. أيمن الهاشمي

العراق اليوم عراق دموي مخضب تختلط فيه الأشلاء والدماء: تفجيرات يذهب ضحيتها العشرات ولا تترك مدينة سواء في الشمال أو الجنوب فضلاً عن وسط العراق إلا وقد نالها نصيب من هذه الأعمال الدموية التي لا ترحم، اغتيالات تخلف قتلى من جميع الطوائف والأعراق: أساتذة وأكاديميين، علماء دين، رجال شرطة، قضاة، مسؤولين في الحكم، متعاونين مع المحتل، وآخرين رافضين للاحتلال، أبرياء ليس لهم أثر في شيء؛ بالإضافة إلى جنود الاحتلال والمقاومين. والأطراف المتحاربة والمتصارعة لا يبدو أنها تملك أفقاً سياسياً للحل، وتصر على الوصول إلى أقصى درجات القوة للحسم. وفي هذا الخضم المائج تطل علينا الرأس الإيرانية تريد أن تضع قدماً لها في هذه الأرض المستباحة تساعدها في ذلك عوامل كثيرة على الساحة الإقليمية والدولية والمحلية.

وللبحث في الدور الإيراني الذي تلعبه في العراق لا بد من تتبع حقيقة الأهداف الإيرانية في العراق واستراتيجيتها لتحقيق تلك الأهداف، وأخيراً رصد المتغيرات المؤثرة على تلك الاستراتيجية.

الأهداف الإيرانية في العراق:

يمثل العراق للسياسة الإيرانية عدة معطيات هامة:

١ – بوابة مهمة لتحقيق الحلم الفارسي بإقامة إمبراطورية شيعية في العالم الإسلامي؛ هذا الهدف الذي يمثل حلم إيران الصفوية منذ حدوث ما يعرف بثورة الآيات. وفي وثيقة كشف النقاب عنها حديثا كانت سارية المفعول في عهد خاتمي نفسه أوضحت الغاية العظمى لهذه الدولة الصفوية؛ فقد أرسل مجلس شورى الثورة الثقافية الإيرانية رسالة إلى المحافظين في الولايات الإيرانية، وكتب عليها: (سري للغاية)، كان مما جاء فيها:

«الآن بفضل الله، وتضحية أمة الإمام الباسلة قامت دولة الإثني عشرية في إيران بعد عقود عديدة، ولذلك فنحن - وبناء على إرشادات الزعماء الشيعة المبجلين- نحمل واجباً خطيراً وثقيلاً وهو تصدير الثورة؛ وعلينا أن نعترف أن حكومتنا فضلاً عن مهمتها في حفظ استقلال البلاد وحقوق الشعب فهي حكومة مذهبية، ويجب أن نجعل تصدير الثورة على رأس الأولويات. لكن نظراً للوضع العالمي الحالي والقوانين الدولية ـ كما اصطُلح على تسميتها ـ لا يمكن تصدير الثورة، بل ربما اقترن ذلك بأخطار جسيمة مدمرة. ولهذا فإننا من خلال ثلاث جلسات وبآراء شبه إجماعية من المشاركين وأعضاء اللجان وضعنا خطة خمسينية تشمل خمس مراحل، ومدة كل مرحلة عشر سنوات لنقوم بتصدير الثورة الإسلامية إلى جميع الدول، ونوحد الإسلام أولاً؛ لأن الخطر الذي يواجهنا من الحكام الوهابيين وذوي الأصول السنية أكبر بكثير من الخطر الذي يواجهنا من الشرق والغرب؛ لأن هؤلاء (أهل السنة والوهابيين) يناهضون حركتنا، وهم الأعداء الأصليون لولاية الفقيه والأئمة المعصومين، حتى إنهم يعدُّون اعتماد المذهب الشيعي مذهباً رسمياً ودستوراً للبلاد أمراً مخالفاً للشرع والعرف. وإن سيطرتنا على هذه الدول تعني السيطرة على نصف العالم، ولإجراء هذه الخطة الخمسينية يجب علينا بادئ ذي بدء أن نحسن علاقاتنا مع دول الجوار، ويجب أن يكون هناك احترام متبادل وعلاقة وثيقة وصداقة بيننا وبينهم حتى إننا سوف نحسِّن علاقتنا مع العراق بعد الحرب؛ وذلك أن إسقاط ألف صديق أهون من إسقاط عدو واحد. إن الهدف هو فقط تصدير الثورة؛ وعندئذ نستطيع رفع لواء هذا الدين الإلهي وأن نُظهر قيامنا في جميع الدول، وسنتقدم إلى عالم الكفر بقوة أكبر، ونزين العالم بنور الإسلام والتشيع حتى ظهور الإمام المهدي الغائب عجّل الله فرجه».

٢- مخزن نفطي هام يضاف للثروة النفطية الإيرانية لتصبح الحصيلة ثروة هائلة في أيدي الإيرانيين؛ حيث يبلغ احتياطي نفط العراق ما يقارب ١١٢,٥ مليار برميل مكتشف حتى الآن، ويتوقع أن يوجد خزين آخر يقدر بـ٢٥٠ مليار برميل غير مكتشف. إن البئر العراقية كانت وما تزال تعطي من النفط الخام يومياً أكثر من ١٣ ألف برميل في غالب الحالات، أي ما يعادل ما تعطيه ٩٠٠ بئر أمريكية، وأضعاف ما تعطيه الآبار

السعودية والكويتية والإيرانية بنسب تتراوح بين ٥٠ و٦٠٠٪. وتنتج إيران حالياً ما يزيد قليلاً عن ٤ ملايين برميل يومياً في حين بدأ إنتاجها يتناقص سنوياً بمعدل ٢٥٠ ألفاً إلى ٣٠٠ ألف برميل. وتحتل إيران المركز الثالث في احتياطي النفط (٩٠ بليون برميل)، ويتراوح الإنتاج الإيراني بين (٣,٥ و٤) ملايين برميل يومياً.

٣- عمق استراتيجي طبيعي لإيران، وخط دفاع أول ضد اجتياحها أو احتوائها ومحاولة تغيير نظامها. وعلى مدى التاريخ كان العراق الباب الرئيسي للحملات العسكرية التي اجتاحت إيران (بلاد فارس)، وزاد من خطورة هذه الجبهة حديثاً أن الثروة النفطية الإيرانية بمجملها تتركز على الحدود العراقية الغربية والجنوبية. وجاءت الحرب العراقية ضد إيران غداة انتصار ما أطلق عليه ثورة الخميني لتؤكد الأهمية الاستراتيجية لهذا الهدف.

٤- ورقة سياسية في سوق المساومات على الساحة الدولية: فإيران لها مشروعها النووي الطموح، ولها مشروعها الإمبراطوري، ولن تتخلى عنهما بسهولة؛ ولذلك تسعى إيران بكل قوة لامتلاك أوراق على الساحة الدولية تقايض بها استمرارها في هذين المشروعين. ومنذ الاحتلال الأمريكي للعراق في أبريل ٢٠٠٣م لعبت إيران دوراً انتهازياً في المسألة العراقية، وسعت بانتظام إلى اعتبار دعمها للمحتلين الأمريكيين من خلال وكلائها العراقيين، ودورها هناك ورقة للمساومة مع الأمريكيين وخاصة السعي لامتلاك السلاح النووي؛ فالمسألة النووية الإيرانية لم تعد تحتمل كثيراً من التأجيل. أو كما قالت واشنطن تايمز الناطقة باسم المحافظين الأمريكيين المتطرفين: (الوضع لم يعد يطاق).

الاستراتيجية الإيرانية في العراق:

لتحقيق هذه الأهداف تحركت القيادات الإيرانية على محورين:

المحور الأول: احتواء شيعة العراق.

المحور الثاني: التعامل مع الشيطان الأكبر.

احتواء شيعة العراق:

انطلق النشاط الإيراني على الساحة الشيعية في العراق في عدة مسارات:

١- احتواء القيادات والتيارات الشيعية المتنافسة: ويسيطر اليوم على الشارع الشيعي في العراق عدة مرجعيات وتيارات أهمها: مرجعية على السيستاني، وتيار الصدر الذي يقوده مقتدى الصدر، وجماعة المجلس الأعلى للثورة الإسلامية وحزب الدعوة بفروعه المختلفة، وهناك تيار آخر مدعوم من إيران يعمل بصمت داخل مدن الجنوب وبعيداً عن الضجة الإعلامية كما يمارسها الآخرون وهو تيار المرجع (المدرِّسي) الذي يقود ما يعرف بـ (منظمة العمل الإسلامي) وهذه المنظمة أكثر قوة وتنظيماً، وتمتلك الشرعية الدينية الشيعية التي تؤهلها أن تكون مرجعية دينية قوية مدعومة بمليارات إيران. ولا شك أن السياسة الإيرانية في العموم تقوم على احتواء التيارات الشيعية كلها، والتعامل مع كل فصيل وشخصية قيادية تبرز على الساحة لحصد أي نجاح يحققه أي طرف شيعي. ويبقى التعامل مع هذا الفصيل أو ذاك مرتبطاً إلى حد بعيد بالتداخلات المختلفة داخل الساحة الإيرانية والخلافات بين المحافظين والإصلاحيين، وبقدرة هذا الفصيل على تحقيق الهدف الشيعي بهيمنتهم على أوضاع العراق. ولعل موقف إيران من مقتدى الصدر وحركته يوضح لنا جانباً كبيراً من طبيعة الدور الذي تقوم به إيران في احتواء الشيعة العراقيين؛ فهناك تياران داخل القيادة الإيرانية حول الموقف من العراق: الأول: يقوده الزعيم الإيراني على خامنئي ويدعمه الرئيس السابق هاشمي (رفسنجاني) ويدعم هذا التيار الزعيم الشيعي الشاب مقتدى الصدر. ويقود التيار الثاني الرئيس محمد خاتمي والإصلاحيون، وهو يرفض التعامل والتعاون مع مقتدى الصدر إلى حد أن خاتمي رفض استقباله لدى زيارته إلى طهران، كما أن هذا التيار يفضل دعم المرجع على السيستاني والقيادات والقوى العراقية المؤيدة للتعاون السلمي مع الأمريكيين والبريطانيين على أساس أن ذلك يشكل أفضل ضمانة لحصول الشيعة العراقيين على مطالبهم، وعلى حصة كبيرة في تركيبة الحكم الجديدة.

٢- تسلل المخابرات الإيرانية إلى العراق: كانت الأداة الرئيسية لإيران في تنفيذ استراتيجيتها للمخابرات الإيرانية ونتيجة التنسيق الأميركي . الإيراني دخلت المخابرات الإيرانية إلى العراق. ونتيجة أبوتها للتنظيمات السياسية المذهبية تسلّلت إلى مجلس الحكم الانتقالي. وتشير تقارير صحفية إلى أن جهاز مخابرات فيلق القدس الإيراني ومخابرات الحرس الثوري الإيراني يقومان بالدور الأخطر على صعيد أجهزة الاستخبارات داخل العراق، ولعل الكشف عن الدور المزدوج لأحمد الجلبي وعلاقته الطويلة مع المخابرات الإيرانية يوضح إلى أي حد وصل الدور الذي مارسته المخابرات الإيرانية على الساحة العراقية. وتشير معلومات صحفية مؤكدة إلى افتتاح ١٨ مكتباً للاستخبارات الإيرانية تحت مسميات مختلفة أبرزها الجمعيات الخيرية لمساعدة الفقراء، وتوزيع المال والأدوية والمواد الغذائية، وترتيب الانتقال إلى العتبات المقدسة وضمن ميزانية تتجاوز مئة مليون دولار. وضمن المخطط الإيراني شراء ولاء رجال دين أغلبهم شيعة وأقلية سنية رصد فيه مبلغ ٥ ملايين دولار سنوياً للترويج والدفاع عن إيران، وتجميل صورة مواقفها في الشارع العراقي وأحياناً عبر المنابر. وفي المعلومات الاستخباراتية أن إيران استأجرت واشترت ٥٧٠٠ وحدة سكنية من البيوت والشقق والغرف في مختلف أنحاء العراق، وخاصة فى النجف، وكربلاء ليسكن فيها رجال الاستخبارات الإيرانية ورجال فيلق القدس الاستخباراتي. ولعل تصريح مدير المخابرات العراقية الحالي، اللواء محمد الشهواني، من أنه لم يتمكن من فتح فرع للمخابرات الحكومية العراقية في المحافظات الجنوبية لأن المخابرات الإيرانية لاتسمح بذلك! خير دليل على حجم التغلغل المخابراتي الإيراني في العراق.

٣ – تدفق الأفراد والأموال على العراق: ويشير حجم المساعدات النقدية الإيرانية المدفوعة إلى مقتدى الصدر وحده عدا التيارات الأخرى خلال الأشهر الأخيرة أنها تجاوز سقف ٨٠ مليون دولار، إلى جانب تدريب رجاله، وإرسال معونات إنسانية شملت الغذاء والأدوية والمعدات والأثاث. ومثال على ذلك ما ذكرته صحيفة (جمهوري إسلامي) الإيرانية أن إمام جمعة شيراز الشيخ الحائري الشيرازي أرسل ١٥٠ حاجاً على حسابه إلى العتبات المقدسة الشيعية وإلى كربلاء، وسيراً على الأقدام بناء على

طلبهم. وهذا الاندفاع البشري الإيراني نحو العراق بحيث وصل عددهم إلى مئات الآلاف، كما قامت بلديات إيرانية عديدة أبرزها بلدية طهران بدور كبير في تولي الخدمات في الأماكن المقدسة كالنظافة والتشجير وزرع شتول الزهور، ورش المياه عبر صهاريج قادمة من إيران وعمالة إيرانية يساعدها عمال عراقيون موظفون تدفع لهم بلدية طهران أجورهم. وقامت ومؤسسة الأوقاف ،وهي مؤسسة غير رسمية، أخذت على عاتقها تأمين كل المصاحف الإيرانية وكتب الأدعية المطلوبة للعتبات المقدسة الشيعية، وكل مؤسسة أهلية تقدم للعراق في هذه المناسبة عطاء أو مساعدة تعتبر جزءاً من ميزانيتها الخاصة. هذا فضلاً عن حضور الآلاف من الإيرانيين للتطوع لطهي الطعام وتوزيع المياه أو العصائر أو التنظيف في العتبات المقدسة، وأخيراً للخبز الإيراني الساخن وجبة تقدم لزوار العتبات.

ونتيجة للضوء الأخضر (الأميركي - البريطاني) اكتظَّت الأسواق وغرف التجارة العراقية بالتجار الإيرانيين، ومنه تسلَّلت إلى أجهزة المافيات (سرقة ونهب) بدون النظر إلى عرقها أو مذهبها؛ إذ تشاركت الأحزاب الكردية مع الأحزاب السياسية الشيعية (فيلق بدر وجماعات البرازاني والطالباني) في نهب كل ما طالته أيديهم وباعوه إلى التجار الإيرانيين، وقد وصف أحد العراقيين الدور الإيراني في العراق قائلاً: خرجت إيران - بعد احتلال العراق - بأكبر حصة من وليمة ذبح الدولة العراقية بما فيها مخلفات الجيش العراقي التي تبرع النظام بنقلها إلى إيران.

٤- السيطرة الإعلامية من خلال الصحف التي تمولها وقنوات البث الفضائي والأرضي؛ فقد قامت شركة التلفزيون الرسمية في إيران بافتتاح قناة فضائية على غرار قناة الجزيرة القطرية باسم (العالم) تبث باللغة العربية من محطات تقوية على طول الحدود العراقية لكسب تأييد العراقيين، وكان لها دور هام خلال الغزو الأميركي للعراق حين توقف البث العراقي وبقيت قناة العالم تبث لسائر المدن العراقية ومنها يستقي العراقيون أخبارهم وتحليلاتهم (لعدم وجود استلام فضائي آنذاك لدى العراقيين) كما أن إيران دعمت إنشاء محطات تلفزيون فضائية موالية لها والعشرات من محطات الإذاعة المحلية، وتتحدث تقارير صحفية عن وجود ٣٠٠ إعلامي إيراني بشكل دائم في العراق.

التعامل مع الشيطان الأكبر:

يندهش كثيرون من حقيقة أن هناك تعاوناً بين إيران والولايات المتحدة؛ وحقيقة العلاقة بين الطرفين هي من الحقائق المغيبة والتي هي جزء من ألاعيب السياسة ودهاليزها، ولا يمكن فهم العلاقات الإيرانية الأمريكية في الخمسة والعشرين سنة الأخيرة إلا بقراءة كتاب (رهينة خميني) الذي ألفه (روبرت كارمن درايفوس) وهو باحث فرنسي متخصص في الشؤون الاستخبارية شغل في أواخر السبعينيات ومطلع الثمانينيات مدير قسم الشرق الأوسط في مجلة (أنتلجنس ريفيو)، هذا الكتاب الذي تم تأليفه وطبعه في عام ١٩٨٠م، ونسخه المتداولة قليلة جداً، ولا ندري لماذا لم يطبع مرة أخرى بعد ترجمته في أوائل الثمانينيات؟ وبعد استعراض الأدلة الكثيرة يخلص الكتاب إلى أن إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق كارتر قد قامت بتعمد هادئ وتدبير مسبق خبيث -على حد وصف المؤلف- لمساعدة الحركة الإسلامية التي نظمت الإطاحة بشاه إيران، واشتركت إدارة كارتر في كل خطوة ابتداءً من الاستعدادات الدعائية إلى تجهيز الأسلحة والذخيرة، ومن الصفقات التي تمت خلف (الكواليس) مع الخونة في جيش الشاه إلى الإنذار النهائي الذي أعطي للزعيم المهزوم في يناير ١٩٧٩م لمغادرة إيران. ويمثل هذا فصلاً آخر من فصول الخيانة التي مارستها الدوائر الحاكمة في التاريخ السياسي للولايات المتحدة.

وعند رصد التعاون الأمريكي الإيراني في السنوات الأخيرة لا يفوتنا التنسيق الجاد والهادف بين الإدارة الأمريكية والحكومة الإيرانية حول أفغانستان. وهو ما لم ينفه الإيرانيون فحسب، بل أكَّدوه أيضاً. وبعدها طلب الطرف الإيراني من الطرف الأميركي علناً بأن يحفظ الجميل الإيراني لقاء الخدمات التي قدَّمها في رحلة احتلال أفغانستان التي وصلت إلى درجة توفير طائرات تنقل أنصار التحالف الشمالي ضد طالبان إلى خطوط الجبهة الأمامية.

لقد عرفت وأيقنت إيران أنها لا تستطيع أن تغزو العراق وأن تفوز به، فيتعين أن تقوم بهذا قوة أخرى. وعدم قيام الولايات المتحدة بغزو العراق واحتلاله في عام ١٩٩١م سبب خيبة أمل هائلة لإيران بعد أن افتضح دورها في ما سمي بانتفاضة الجنوب

١٩٩١. والحقيقة أن السبب الأول لعدم قيام الولايات المتحدة بغزو العراق آنذاك كان معرفتها بأن تدمير الجيش العراقي من شأنه أن يجعل من إيران القوة المهيمنة بين القوى المحلية في الخليج العربي. وكان من شأن غزو العراق أن يدمر توازن القوة العراقي ـ الإيراني الذي كان الأساس الوحيد لما اعتبر استقراراً في المنطقة.

أما تدمير النظام العراقي فلم يكن من شأنه أن يجعل إيران آمنة فحسب، إنما كان من شأنه أيضاً أن يفتح آفاقاً لتوسعها. فالخليج العربي ـ أولاً ـ مليء بالشيعة، وكثيرون منهم متوجهون صوب إيران لاعتبارات دينية. وعلى سبيل المثال فإن منشآت تحميل النفط السعودي تقع في منطقة غالبيتها الساحقة من الشيعة. وثانياً: ليست هناك - دون الجيش العراقي الذي كان يقف بالمرصاد لإيران - قوة عسكرية في المنطقة يمكنها أن توقف الإيرانيين. فباستطاعتهم أن يصبحوا القوة المهيمنة في الخليج العربي.

أما في غزو العراق الأخير فقد سبقت الحرب جلسات ولقاءات سرية عقدت في عدة عواصم أوروبية بين ضباط إيرانيين ونظرائهم الأمريكيين كذلك عبر الضغط على حلفائها من الشيعة العراقيين للتنسيق والاشتراك مع جهود الولايات المتحدة لغزو العراق.

كما لا بد من تحليل الدور الذي قام به أحمد الجلبي في العلاقات الإيرانية الأمريكية، والذي كشفت عنه عديد من الصحف الأمريكية والغربية. ولكن أبرز التحليلات التي ظهرت في تفسير هذا الدور ما كتبه جورج فريدمان مدير مؤسسة (ستراتفور) الخاصة للاستخبارات العالمية يوم ١٩ فبراير الماضي في نشرة مؤسسته الشهرية بعنوان (أحمد الجلبي وصلاته الإيرانية)، وشكك فريدمان في بداية مقالته بكثير من الأخبار الصحافية التي تشير إلى أن الولايات المتحدة تعرضت للاستغلال من جانب إيران مستخدمة الجلبي أداة في ذلك لدفعها إلى غزو العراق، وكان المعنى الضمني لهذا أنه كان من شأن الولايات المتحدة أن تختار مساراً آخر لولا حملة المعلومات المغلوطة من الجلبي. وبيّن الكاتب سذاجة هذا الطرح؛ أولاً: لأن الولايات المتحدة لديها أسبابها الخاصة لغزو العراق، وثانياً: لأن المصالح الأميركية والإيرانية

لم تكن شديدة التباعد في هذه الحالة. ويقول فريدمان: «إن استراتيجية إيران مع الولايات المتحدة كانت تعتمد على أنه إذا ما تعرضت الولايات المتحدة لمتاعب في العراق فإنها ستصبح معتمدة إلى أقصى درجة على الإيرانيين وعملائهم الشيعة، وإذا ما هبّ الجنوب العراقي الشيعي يصبح مركز الولايات المتحدة حرجاً؛ لهذا فإنه إذا كانت هناك متاعب – وكانت المخابرات الإيرانية على ثقة كبيرة بأنه ستكون هناك متاعب – فسيصعد النفوذ الشيعي صعوداً كبيراً قبل أن ينسحب الأميركيون. كانت مهمة الجلبي أن يعطي للأميركيين مُسوّغاً للغزو، وهو ما فعله بحكاياته عن أسلحة الدمار الشامل، إنما كانت له مهمة أخرى وهي حماية جانبين دقيقين من المعلومات من الأميركيين: الأول: كان عليه أن يحمي المدى الذي وصل إليه الإيرانيون في تنظيم الجنوب الشيعي في العراق، والثاني: كان عليه أن يحمي أية معلومات عن خطط صدام حسين لشن حملة حرب عصابات بعد سقوط بغداد، كان هذان أمرين دقيقين، وإذا أُخذا بجملتهما فسيكون من شأنهما أن يخلقا حالة الاعتماد (الأميركية) التي تمس حاجة الإيرانيين إليها.

ويواصل الكاتب حديثه فيقول: «أما بالنسبة للولايات المتحدة فإن لها سياسة معروفة تستخدم فيها خطوط الصدع بين أعداء محتملين لإحداث انقسام بينهم، فتتحالف مع الأضعف ضد الأقوى إن خط الصدع في العالم الإسلامي هو بين السنة والشيعة، السنة مجموعة أضخم بكثير (عددياً) من الشيعة، وانتهاجاً للاستراتيجية الكبرى الأميركية يذهب المنطق إلى أن حل المشكلة هو بالدخول في تحالف من نوع ما مع الشيعة، ومفتاح الدخول إلى الشيعة هو الدولة الشيعية الكبرى إيران. ثمة شيء واحد كان لا بد أن يعرفه الجلبي ولم يخبر الأميركيين به بالتأكيد: أن صدام حسين سيشن حرب عصابات. وبشأن هذه النقطة لا يوجد أي شك في أن البنتاغون قد فوجئ، والأمر أهمه كثيراً».

«لم يشارك الجلبي بمعلوماته المخابراتية التي كان الإيرانيون يملكونها بالتأكيد؛ وذلك لأن الإيرانيين أرادوا أن يغرق الأميركيون في حرب عصابات؛ فمن شأن هذا أن يزيد الاعتماد الأميركي على الشيعة وعلى إيران، ويسرِّع رحيل الأميركيين. كانت المخابرات

الإيرانية قد توغلت بعمق في العراق. وكانت الاستعدادات لحرب العصابات واسعة للغاية. كانت إيران تعرف، وكذلك الجلبي.

مع ذلك كانت الولايات المتحدة ستغزو، إنما كان يمكنها أن تستعد على نحو أفضل عسكرياً وسياسياً. لم يبلغ الجلبي البنتاغون بما كان يعرفه، وقد أدى هذا إلى جعل الحرب مختلفة بدرجة هائلة».

ولكن الشيء الأخطر الذي يذكره الكاتب في مقالته الهامة «أن هذه اللعبة لم تَرُقْ لوكالة الاستخبارات المركزية التي كانت تفهم أن الجلبي لم يكن حقاً مصدراً بالمعنى التقليدي للكلمة إنما كان مخلباً جيوسياسياً، إلا أنها لم تتصل بوزارة الدفاع بهذا الشأن حتى كانت هذه الوزارة تواجه المتاعب في العراق» وإلى هنا ينتهي مقال الكاتب الأمريكي.

ومن هنا أدركت الولايات المتحدة مدى المستنقع الذي جرتها إليه إيران بواسطة الجلبي في العراق لتدفعها إلى مزيد من الاعتماد على الشيعة العراقيين ومن ثم إيران، ولعل إقالة (تينيت) في أعقاب هرب الجلبي إلى النجف ومساعده إلى إيران ومقتل مسؤول الاستخبارات الإيرانية في العراق يصب في هذا الاتجاه.

اللعبة الإيرانية في أرض الرافدين

«القيادة الإيرانية تقوم بدور مزدوج في العراق؛ فهي ليست راغبة في أن تنجح أمريكا بسهولة في هذا البلد، لكنها في الوقت نفسه ليست راغبة في أن يخفق الأمريكيون كلياً هناك؛ لأن هذا الإخفاق سيشكل حينذاك تهديداً للأمن القومي الإيراني». هذا قول مسؤول أوروبي كبير معلقاً على الدور الإيراني الذي تمارسه على الساحة العراقية.

حول تدفق الإيرانيين إلى العراق

بتنسيق مشترك بين عدد من الأحزاب العراقية المتعاونة مع الاحتلال ذات التوجهات الطائفية والتي دخلت إلى أرض العراق العظيم على متن دبابات الغزاة، وبين السلطات الإيرانية، فقد تم تدفق أعداد كبيرة من الإيرانين إلى العراق عبر الحدود العراقية

الإيرانية ولازال تدفقهم مستمراً حيث بلغ عدد الداخلين لحد الآن مئات الآلاف تم توزيع انتشارهم في مناطق جنوب ووسط العراق ذات الأغلبية الشيعية، وقامت تلك الأحزاب بترويج معاملات إصدار هويات الأحوال المدنية وشهادات الجنسية لهؤلاء لدى دوائر الأحوال المدنية والجنسية في المحافظات الجنوبية والوسطى، وذلك لغرض تخريب البنية الديمغرافية للمدن العراقية لصالح ذوي الأصول الفارسية، وتماثلاً لما يجري في شمال العراق من عمليات لإدخال عشرات الألوف من أكراد تركيا وإيران إلى العراق وإسكانهم في المناطق الشمالية وتهجير العوائل العربية والتركمانية من مناطق سكناهم.

منذ فترة ليست بالقصيرة والكثير من المسؤولين العراقيين يصرحون بالخفاء والعلن أن جهات خارجية متورطة في أحداث الفتنة والتخريب والتفجيرات التي تقع في مختلف مدن العراق، استغلالا للوضع الأمني الشاذ في العراق بسبب الاحتلال، وكان موضوع اتهام جهات خارجية بالتحريض أو تنفيذ جرائم القتل الجماعي في العراق ملتبساً ومحفوفاً بالشبهات لأن جهة عراقية لم تعلن عن القبض على مقاتل أجنبي ولم يعترف أحد أنه عميل لجهة أجنبية قام بتفجير أو تخريب في العراق، ومع ذلك فإن المهتمين بالشأن الأمني العراقي كانوا واثقين أن هذا الأمر ليس اتهاما باطلاً وليس مجرد مشجب تعلق عليه مسؤولية جرائم التفجير والاغتيال والقتل والتصفيات الجسدية في العراق، رغم أن مرتكبي هذه الجرائم والمحرضين عليها ومخططيها ومموليها لم يتم القبض على أحد منهم، وطالما أن قاتلاً أو مغتالاً لم يعترف بجريمته وطالما أن محرضاً أو ممولاً لم يلقَ القبض عليه، وطالما أن عميلاً لجهة أجنبية لم يفتضح أمره، وطالما أن معلومات موثوقة لم يتم الإشارة إليها، فلماذا يصر المسؤولون العسكريون والمدنيون في الحكومة العراقية على تحميل مسؤولية الفوضى الأمنية وحمامات الدم والقتل الجماعي والاغتيالات الفردية والمتعددة على عاتق جهات أجنبية او قوى خارجية؟

وظن البعض أن هذه الأتهامات ماهي إلا مجرد شكوك وتخمينات بربط تواجد مجموعة من الإرهابيين في العراق بالأعمال الإرهابية وبالذات العمليات الانتحارية. إلى أن جاءت تصريحات وزير الدفاع السابق حازم الشعلان ووزير الداخلية فلاح النقيب بتسمية (إيران) كونها تقف وراء تخريب الوضع الأمني في العراق، وأنها العدو

الأول للعراق. وحاولت أطراف ،يهمها أن تبقى لأيران يد طولى في العراق، الدفاع المستميت عن إيران والتعريض بوزيري الداخلية والدفاع والاتهام لهما بأنهما من بقايا نظام صدام الدموي! وتلك تهم جاهزة لدى هؤلاء، وكلنا يتذكر أن بعض تلك الأطراف كانت (إيرانية أكثر من الأيرانيين) حين طالبت بدفع تعويضات إلى الجارة المسلمة إيران جراء الحرب العراقية الإيرانية، متناسين أن إيران هي التي رفضت القرارات الدولية بوقف القتال طيلة ٨ سنوات!! وأنها مازالت تخون الأمانة وترفض إعادة ١٨٠ طائرة عراقية مابين مدنية وعسكرية أودعها النظام السابق لديها عام ١٩٩١.

مراجعة تاريخية لابد منها:

تاريخياً فإن المواقف الإيرانية من العراق- منذ عهود فارس والصفويين والشاهنشاهية والثورة الأسلامية – تحكمها مصالح ذاتية تتسم بالعداء والشك والرغبة الشديدة في إبقاء العراق واهناً ضعيفاً يكون فيه وجود مؤثر للقوى التابعة لإيران، وإن سجل إيران في إيذاء العراق، والتدخل في شؤونه الداخلية سجل معروف وموثّق تاريخياً، فلم تكن إيران عبر تاريخها الطويل صاحبة علاقة حميمة وطيدة مع العراق سواء في العهد العثماني أو العهد الملكي أو العهد القاسمي أو العهد العارفي أو العهد البعثي. وبعيداً عن العواطف والتحيز، فإن إيران لم تكن بريئة من جر العراق نحو الحرب ١٩٨٠-١٩٨٨، ومن إطالة أمدها، وحتى بعد غزو العراق للجارة الكويت لعبت إيران دورا مزدوجا في إيصال رسالة التطمين للنظام السابق وإظهار حسن النوايا بحيث تشجع النظام الساذج السابق في فتح الحدود بالكامل مع إيران وإرسال ثلاثة أرباع طائراته الحربية والمدنية (وديعة أمانة) لدى الجارة المسلمة، في حين كانت قوافل المساعدات الإنسانية الغذائية الإيرانية المرسلة إلى محافظات العراق الجنوبية والوسطى تحمل تحت أكياس الطحين والرز: البنادق الحربية والذخائر والمتفجرات من أجل تهيئة الأجواء لفتنة طائفية داخل العراق.

وحتى الموقف الإيراني من غزو أميركا للعراق – قبيل الحرب وأثنائها وبعدها- كان ومازال يتسم بالبراغماتية والنفاق السياسي، فإيران الجارة المسلمة التي كانت

تبدي قلقها على أمن ووحدة العراق وسيادته، لعبت باتجاه الضغط على دفع عناصر الأحزاب الشيعية للمشاركة في المؤتمرات التي حضرت لاحتلال العراق، التي عقدت في لندن وواشنطن، وبالرغم من ظاهر التوتر في العلاقات الأميركية الإيرانية، إلا أن الغزل السياسي ما زال قائما في الخفاء بين الطرفين، يضاف لذلك نوايا إيران في التدخل في الشؤون العراقية الداخلية وبالأخص موضوع المرجعية الشيعية، وفرض الوصاية على بعض المرجعيات الدينية الشيعية المتأثرة بإيران، كما لا يستبعد الصفقة الإيرانية الأمريكية في ممارسة إيران الضغط على المراجع الشيعية لتبني خيار مهادنة المحتل وعدم الأنجرار وراء أي فعل من أفعال المقاومة للأحتلال. لقد رحبت الحكومة الإيرانية بتأسيس مجلس الحكم الأنتقالي لأنها وجدت فيه بذور التقسيم الطائفي للعراق، وهو ما تنظر إليه بعين الرضا والقبول.

الدور الإيراني في العراق بعد الاحتلال (نماذج من حقائق):

إن أعداداً كبيرة من المتسللين من إيران دخلت العراق بعد احتلال العراق وكثير من تلك القوى مارست دوراً في التصفيات الجسدية داخل العراق، تحت مختلف الذرائع، وعلى سبيل المثال صرح مدير شرطة واسط إلى جريدة الزمان بعددها ليوم ٢٢-١١-٢٠٠٣ أن عناصر من الاستخبارات الإيرانية تسربت إلى داخل الحدود العراقية، وأنه تم ضبط سيارات تحمل أسلحة قادمة من إيران إلى داخل الأراضي العراقية، تعود لعناصر تريد إحداث البلبلة والتخريب داخل العراق، كما تم القبض على عناصر متسللة من إيران بتهمة ارتكاب جرائم قتل داخل العراق.

أعلن ناطق عسكري عراقي يوم ٢٠٠٤/٦/١١ أن إيران قامت بتحريك جزء من قواتها العسكرية النظامية باتجاه الحدود العراقية في القاطع الجنوبي في الوقت الذي ضخت فيه عناصر عديدة من استخباراتها العسكرية إلى الأراضي العراقية. وقال المصدر إن أربع فرق من الجيش الإيراني وبضمنها الفرقة الذهبية ترابط الآن قريباً من الحدود العراقية على محوري العمارة والبصرة وفي محيطي ديزفول على قاطع ميسان والشلامجة على قاطع البصرة. وأوضح المصدر أن الإيرانيين يخططون لدخول

الأراضي العراقية في حالة انسحاب القوات الأميركية واستغلال الفراغ الأمني الذي قد يحصل هناك، معولين على عناصر استخباراتهم الذين تم ادخالهم إلى العراق منذ سقوط النظام السابق قبل أكثر من عام.

أعلن مصدر عراقي أن إيران قدمت تسهيلات لتفجير أنابيب النفط العراقية، وأعلن عن إلقاء السلطات العراقية القبض على من وصفته بأنه ضابط برتبة نقيب في حزب الله اللبناني دخل عن طريق إيران. وأفاد بأن إيران حشدت قوات لها على الحدود مع العراق. وقال المصدر إن السلطات الإيرانية ساعدت في تمرير «العشرات من المخربين الذين يقومون باعمال تخريب داخل العراق»، وذكر المتحدث: "لقد القينا في مدينة الديوانية القبض على نقيب من حزب الله اللبناني وكان يحمل ثلاث هويات، بينها هوية عراقيه صادرة عن جهة عراقية معروفة تسمح له بالتجوال داخل العراق، وقد قام هذا النقيب بإلقاء قنبلة على القوات الإسبانية وتسبب بجرح خمسة من الجنود الاسبان، واعترف بأن السلطات الإيرانية هي التي سهلت له الدخول إلى العراق عن طريق إيران وأن هناك الكثير غيره ممن دخلوا إلى العراق عن هذا الطريق". وبخصوص التحركات العسكرية الإيرانية على الحدود قال المصدر إن «الفرق الإيرانية الأربع وبينها الفرقة الذهبية تحركت حديثا باتجاه الحدود العراقية واقتربت أكثر». وأضاف «إن بعض وحدات القوات الإيرانية قامت بمناورات محدودة أمام القاطع الجنوبي من حدودنا مقابل منطقة الشلامجة الحدودية في البصرة». وأشار المصدر إلى أن «وحدات من القوات الإيرانية اقتربت باتجاه مدينة مندلي في محيط مضيق حران الفاصل بين الأراضي العراقية والإيرانية، بينما رصدت وحداتنا الحدودية اقتراب قوات إيرانية في قاطع ميسان الجنوبي في محور ديزفول». مشيرا إلى أن الإيرانيين «يعرفون أنهم لن يستطيعوا تجاوز الحدود والدخول إلى الأراضي العراقية لكنهم يستخدمون هذه القوات للضغط على الحكومة العراقية المؤقتة من جهة ويحاولون تمرير رسالة إلى عناصرهم الموجودين داخل العراق من جهة ثانية ليقولوا لهم: نحن هنا». وعبر المصدر عن رأيه بأن الإيرانيين يهيئون لعمل ما داخل العراق (معتقدين) بأن الوضع العراقي ضعيف جدا. وأشار إلى أن السلطات العراقية بعثت

برسائل مباشرة وغير مباشرة للسلطات الإيرانية تعلمها بأننا على علم بتحركات قواتهم وبما يفكرون به، لكن للأسف فإن القيادة الإيرانية ليست مؤسسة واحدة وإنما هي مجموعة مؤسسات سياسية ودينية وعسكرية وكلما فاتحنا مؤسسة أبدت عدم علمها وألقت باللوم على المؤسسة الأخرى».

بتاريخ ٢/٦/٢٠٠٤ أعلن وكيل وزارة الداخلية العراقي اللواء حكمت موسي سليمان عن القبض على اثنين من عناصر المخابرات الإيرانية بدعوى التخطيط لعملية تفجير بسيارة مفخخة داخل العاصمة بغداد.

أعلن قائد قوات حرس الحدود العراقي أن السلطات العراقية ألقت القبض خلال الأشهر السبعة الماضية على ٦٠ ألف أجنبي من جنسيات إيرانية دخلوا العراق بصورة غير شرعية عبر الأراضي الإيرانية، وأضاف المسؤول العراقي (لقد تمت إحالة هؤلاء المتسللين إلى المحاكم العراقية المختصة) مشيراً إلى أن (قوات الحدود تكثف من دورياتها على الحدود مع إيران للحد من عمليات التسلل وأعمال تهريب البضائع).

تهريب المخدرات من إيران باتجاه العراق باعتراف العديد من المسؤولين الحكوميين العراقيين، وآخرها ما صرح به مسؤول حدودي عراقي يوم ٤/٨/٢٠٠٤ من أن السلطات العراقية ضبطت في الميمونة بالعمارة شحنة مخدرات قادمة من إيران بلغت كمياتها ربع طن من مادة الحشيش. يذكر أن المخدرات عرفت رواجاً كبيراً في العراق عقب الاحتلال، حيث شهدت مناطق جنوب العراق رواجا كبيرا لها، من خلال زوار العتبات الشيعية المقدسة بفعل دخول أعداد كبيرة من الزوار الإيرانيين إليها، حاملين كميات من المخدرات بقصد المتاجرة بها.

تحاول إيران دوماً فرض الوصاية على العراقيين الشيعة وتقديم نفسها "حامية ووصية عليهم"، لكنها تهدف في الخفاء إلى إثارة النعرات الطائفية والمذهبية تمهيدا لتقسيم وتفتيت وإضعاف العراق.

صرح محافظ النجف يوم ٨/٨ الجاري بأنه ثبت فعلياً اشتراك مقاتلين إيرانيين في أحداث النجف الأخيرة.

صرح وزير الدفاع العراقي حازم الشعلان وكرر اتهامه لإيران بالتدخل في الشأن العراقي وأشار إلى سعيها لتخريب العراق ومسخ شخصيته الوطنية وتخريب التركيبة السكانية للعراق، وأضاف في تصريح صحافي نحن في طور التكوين وبلد خرج لتوه من الحرب ويحتاج البناء وشعبنا يعاني الأمرين من العوز والفقر وبعض الجيران لم يكترثوا بل صبوا على النار الزيت، وردا على سؤال فيما إذا كان يعني إيران أجاب الشعلان نعم هي إيران.. أقول إيران.. وأقول إيران.. إيران . كما وطالبها بإعادة الطائرات العراقية المدنية والعسكرية التي سبق أن أرسلها النظام السابق في العراق إلى إيران لحمايتها من القصف الأمريكي في حرب عام ١٩٩١ ورفضت إعادتها إلى العراق، وأكد أن أكثر من ١٥٠ طائرة عراقية موجودة في إيران هي أموال عراقية يجب أن تعود الآن إلى العراق .

بتاريخ ٨/٨ الجاري طالب الشيخ جواد الخالصي الامين العام (للمؤتمر التأسيسي الوطني العراقي) إيران بالتدخل لوضع حد لتصرفات العناصر الإيرانية المشبوهة التي تحاول النيل من علاقة الشعبين العراقي والإيراني ولا تعير أي اعتبار لسلامة البلدين وإنما تعمل من منطلق الحفاظ على المصالح الشخصية وتشعل نار الفتنة بين البلدين الجارين.

بتاريخ ٨/٩ الجاري أعلن فروز راجيفار رئيس منظمة إيرانية للدفاع عن القيم الإسلامية أن ١٥ ألف إيراني تطوعوا للقيام بعمليات انتحارية في النجف وكربلاء، ونقلت صحيفة (همشري) اليومية الصادرة في طهران عن راجيافار رئيس منظمة محلية للدفاع عن القيم الإسلامية قوله إن جميع المتطوعين على استعداد للذود عن الإسلام في جنوب العراق أو أي مكان آخر يتطلب الحاجة إليهم.

صباح كل يوم تطالعنا أخبار العراق عن انفجارات هائلة تدمر محطات الكهرباء وأنابيب النفط والغاز والمياه ومصادر البنى التحتية العراقية الأخرى من سدود وخزانات مياه وشبكات اتصال تشمل المحافظات العراقية كافة بدون استثناء وغيرها من الانفجارات التخريبية الكثيرة التي تصيب البنى التحتية في العراق دون أن ترصد

من قبل كاميرات الفضائيات أو أقلام الصحفيين الشرفاء. ثم ما تلبث إلا ساعات قليلة حتى تنقل الفضائيات العربية والأجنبية تصريحات لمسؤولين أمريكيين وعراقيين من حكومة المنطقة الخضراء الصفوية المعينة من قبل الاحتلال تتهم من تسميهم بالإرهابيين التكفيريين وتارة الوهابيين دون تمييز، وتقصد طبعًا رجال المقاومة بمختلف أطيافها. وعلى الرغم من البيانات المتكررة الصادرة من المقاومة العراقية التي تعلن فيها براءتها منذ أكثر من عام ونصف من تلك العمليات، وأن المقاومة العراقية لايمكن أن تحرق وتدمر خيرات أبناء العراق وثروات بلادهم بأيديهم، فإن التهمة تبقى معلقة، حتى إن الشرفاء من العالم من كثرة ما تعلنه عناصر المقاومة من براءتها من تلك العمليات التي تطال خدمات وثروات العرق وبناه التحتية أصبحوا يحفظون عبارة المقاومة بعد كل بيان "تعلن المقاومة أنها بريئة من تلك العمليات التي حدثت يوم كذا في منطقة كذا وأنها تقول ذلك من منطلق القوة وليس خوفًا من أحد"، وهي كثيرًا ما تضع تلك البيانات على أبواب المساجد والمدارس والمعاهد، ولكن لا من مصدق إلا القليل، حتى تعدى الأمر اليوم إلى تخريب عام في صفوف العراقيين والشباب منهم خاصة، حيث أعلنت لجنة مكافحة المخدرات في العراق أن العراق احتل مرتبة الصدارة في الدول المستهلكة للمخدرات بعد أن كان الدولة رقم واحد من حيث خلوها من تلك السموم قبل الاحتلال، وانتشار مرض الإيدز بشكل كبير بين أبناء الجنوب العراقي الذين عرفوا بعاداتهم وتقاليدهم العربية الأصيلة، ثم انتقل مؤخرًا إلى بغداد. فهل يا ترى كل تلك العمليات اقترفتها المقاومة التي يسمونها "الإرهاب"؟! وهل نبقى نصدق كلام الفضائيات العربية التي انصاعت لأوامر الاحتلال الأمريكي؟! ومن الذي يقف خلف تدمير آبار النفط العراقية وأنابيب الغاز وأسلاك نقل الطاقة الكهربائية وسدود المياه وإفراغ الجامعات العراقية من الأساتذة وتدمير عقول وأجسام الشباب العراقي بالمخدرات والمسكرات؟!

نتحدى أي مسؤول عراقي أو إيراني أو أمريكي أن يتجرأ على تكذيب معلومات مؤكدة عن الدور الإيراني القذر في العراق، أو الطعن بها لأنها تحوي على أسماء ضباط لا يزالون تحت الخدمة الآن ومن أجهزة أمنية حساسة.

يوم الخميس ٢٠٠٣/٥/٢٣ ألقت قوات من الشرطة العراقية) والتي كانت حينها ماتزال بعد في دور الإنشاء من قبل قوات الاحتلال في تلك الفترة، كما أنها كانت تضم أعداداً كبيرة من المنتسبين السابقين في سلك الشرطة من فترة ماقبل الغزو، قبل أن تطالها يد التصفية العنصرية) القبض على ١٤ عنصرًا من قوات "ظفر رمضان" الإيرانية في منطقة العمارة وبحوزتهم ٤٥ كيلو جرامًا من الحشيشة الإيرانية كانوا يخططون لتوزيعها على الزوار في النجف وكربلاء من بينهم كل من قاسم سليماني معاون قائد قوات "ظفر رمضان" و"حميد تقوي" ضابط برتبه نقيب في قوات القدس الإيرانية، وحاليًا أحد أهم العناصر التي تضطهد أهلنا في الأحواز المغتصبة، بعد أن تمت ترقيته بسبب أعماله البطولية في العراق!! "وأحمد فيروز" هو أحد أكبر دعاة الشيعة في إيران وآخرين تم ترحيلهم من مركز شرطة العمارة إلى بغداد وبعد خمسة أيام فقط أفرج عنهم لأسباب مجهولة حتى الآن وتم تمزيق الأوراق الخاصة بالاعتقال بعد اعترافهم أنهم يورّدون المخدرات إلى المشاركين في طقوس اللطم وضرب السلاسل لمعاونتهم على تحمل الآلام حيث إن متعاطي هذه المخدرات لا يشعر بجسده أثناء الضرب؟!!

في يوم ٣ /٢٠٠٣/٧ ألقت قوات الاحتلال البريطانية القبض على "صهر زرندي" أحد أكبر مهربي المخدرات في إيران، وأصله من مدينة كرمنشاه الإيرانية، قبضت عليه في مدينة البصرة وبحوزته أكثر من ٨٣ كيلو من مادة الحشيشة، وتم تسليمه إلى سجن الكوت العام بتهمه التجارة بالممنوع، وتم ترحيله إلى بغداد، ومكث هناك شهرًا كاملاً، وتم إصدار قرار من الحوزة العلمية في النجف من السيستاني بإخلاء سبيله، بل وإيصاله إلى إيران سالمًا، وذلك في يوم ٨/٧ من العام نفسه.

في يوم ٢٠٠٤/٢/٢٨ هاجم سبعة إيرانيين إحدى محطات المياه الرئيسة التي تغذي مدن الرسالة والنجاح والصبيخي، التابعة لقضاء بعقوبة شرقي العاصمة بغداد بالعبوات الناسفة والرمانات اليدوية، وتم تدميرها بالكامل، وقد ألقت عناصر من الحرس الوطني العراقي القبض عليهم بعد أن قتلوا زعيم المجموعة (عبد الهادي رجوي) خلال المواجهة، إلا أن الشرطة العراقية أعلنت عبر شبكه الأخبار العراقية

أن عددًا من الإرهابيين العراقيين والعرب هاجموا تلك المحطة دون أن تشير إلى أي عنصر إيراني.

في ٢٠٠٤/٥/٩ ألقت عناصر المقاومة العراقية القبض على ٥ إيرانيين، وبحوزتهم نصف كيس من زنة ٥٠ كيلوجرامًا، أي ما يقرب ٢٥ كيلوجرامًا من سيانيد البوتاسيوم القاتل في مدينة الفلوجة قرب محطة تصفية وتوزيع المياه، وكانوا ينوون رميها داخل مستودعات تصفية المياه الصالحة للشرب في الفلوجة، والمطّلع على تلك المواد يعلم أن كيلوجرامًا واحدًا كفيل بإبادة مدينة كاملة، وقد تم إعدامهم في اليوم الثاني أمام جميع أهالي الفلوجة في ساحة جامع الحضرة المحمدية وسط الفلوجة بعد فتوى من علماء الفلوجة بوجوب قتلهم، وتم دفنهم في منطقه خارج الفلوجة لا تزال قبورهم حتى الآن شاخصة، كتب عليها: (مجرمون من بلاد فارس تم تطبيق حكم الله وعدالته فيهم)، وقد أصبحت المنطقة ضمن ثكنات جيش الاحتلال شمال الفلوجة محاطة بالأسلاك الشائكة، وقد أثيرت مشكلة حينها حيث عارض عدد من شباب المدينة دفنهم، وأصروا على إلقائهم للكلاب بسبب فعلتهم تلك، إلا أن علماء الدين عارضوا ذلك، وذكروا أن مبادئ الدين الإسلامي وحرمة الجسد البشري لا تسمح بذلك الشيء، والحادثة محفورة في أذهان أهل الفلوجة حتى الآن.

في ٢٠٠٤ /١١/٤ فتحت المخابرات الإيرانية مكتبًا في النجف تحت اسم "مكتب مساعدة فقراء شيعة العراق" جندت على إثره أكثر من ٧٠ ألف شاب من الجنوب للانضمام إلى (فيلق بدر) الموالي لها بعد أن بدأ ذلك الفيلق بالضعف والتشتت خاصة بعد مقتل محمد باقر الحكيم قائد المجلس الأعلى للثورة الإسلامية وزعيم فيلق بدر الأول على أيدي عناصر المخابرات الإيرانية لتصفية حسابات خاصة، حيث ألقى خطيب "جمعة النظام" الإمام الخامنئي خطبة ذكر فيها أن فيلق "بدر ٩"، وهو المعروف هكذا في إيران يريد مساعدتكم لبسط نفوذه ونصرة شيعة الإمام على المستضعفين في العراق، وبدأت على أثر تلك الخطبة وحتى الساعة إيران بصرف مبلغ ١٠٠٠ دولار شهريا لكل فرد في فيلق بدر، و٢٠٠٠ دولار دفعة أولى لأي عنصر يرغب بالانضمام إليه، وقد اعترف بذلك المدعو هادي العامري قائد فيلق بدر خلال لقاء تلفزيوني معه على قناة الشرقية العراقية مؤخراً.

في ٢٠٠٤/٣/٩ ضبطت وزاره الصحة العراقية خمس شاحنات محملة بالأدوية الفاسدة تم تصديرها من قبل إيران تحتوي على أدوية الصداع، والتي ادعى ناقلوها أنها أدوية للصرع صنعت بشكل أدوية صداع B6 والتي ظهر أنها أدوية لمنع الحمل، وقد قامت نقابة الصيادلة ووزارة الصحة بإعادتها، ثم أقيل نقيب الصيادلة الدكتور عمر خيري بعد تلك الحادثة من منصبه، وأقيل معه مدير الرقابة الصحية، ثم اغتيل بعد أسبوع واحد بسبب تصريحه لإحدى الصحف اليومية أن إقالته كانت بسبب ضبطهم لتلك الشاحنات، والتي كان من المتوقع كما يقول أحد العاملين في وزارة الصحة أن توزع على مناطق سنية في العراق لمقصد معلوم.

في ٢٠٠٤/٦/١٨ ألقت عناصر المقاومة العراقية القبض على "صادق ذهب" أحد عناصر المخابرات الإيرانية، ومعه شخصان آخران من إيران أيضًا كانا يحاولان تفجير خط الأنابيب الاستراتيجي الرابط بين وسط العراق وغربه، وتم تسليمهم إلى مركز شرطه الفلوجة لإثبات أن العمليات التخريبية هي من وراء إيران وليس من المقاومة، إلا أن وكيل وزير الداخلية السابق في حينها الفريق أحمد كاظم تسلم الإيرانيين من مركز الشرطة في الفلوجة، وطلب من مدير شرطه الفلوجة صبار الجنابي حينها التكتم على الخبر، وعند عدم انصياع الأخير لأمر وكيل الوزير وإعلانه عبر جريدة الصباح الجديد الرسمية (خبر إلقاء القبض على العناصر الإيرانية من قِبل المقاومة) تم فصله وإجباره على الإقامة في منزله، ثم عاد مديراً للشرطة بعد تغييرات في هيكل الوزارة، وقد تم تفجير الأنبوب بعد أيام في نفس المكان، واعترف وكيل وزارة النفط أن إيران تسعى إلى عرقله تصدير النفط العراقي ليصعد سعر البرميل في أوبك بعد إعلان إيران عن وجود عجز لديها، وتسعى إلى رفع سعر برميل نفطها عن طريق عرقلة تصدير نفط العراق.

في ٢٠٠٤/١٢/١٥ ألقت قوات الجيش العراقي المعين القبض على ٣١ إيرانياً من قوات الإمام على وبحوزتهم أكثر من ١٠٠ كيلوجرام من المتفجرات، متوجهين بها إلى مدينه تلعفر العراقية شمال البلاد، وقد اعتقلوا وهو ما سبب تصريح وزير الدفاع العراقي حينها حازم الشعلان عندما قال: إن إيران أخطر عدو للعراق. وهو ما أشعل خلافًا

حادًا مع إيران، انتهى بإعلان مكتب السيستاني أن المرجعية غير راضيه عن أداء وزارة الدفاع العراقية من حيث تصرفاتها الأخيرة، دون أن تسمي تلك التصرفات، وتم الإفراج عنهم بعد زيارة وزير خارجية إيران للعراق ولقائه بالسيستاني بالنجف.

اعترفت مصادر أمنية من ضباط عراقيين في أماكن حساسة في وزارة الداخلية العراقية المعيّنة ممن تم طردهم مؤخراً من وزارة بيان صولاغ أن ٥٣ إمامًا وخطيبًا من أهل السنة تم اغتيالهم على أيدي إيرانيين، وأن ثلاثة مساجد سنية ومسجدين شيعيين في البصرة تم تدميرها على أيدي عملاء المخابرات الإيرانية لإشعال حرب طائفية يكون الخاسر بها أهل السنة في البصرة؛ من أجل إجبار سنة البصرة على ترك المدينة أو القبول بالتشيع، وأن هناك وثائق لدى وزارة الداخلية تثبت ذلك.

ذكرت وزاره الكهرباء العراقية في بيان لها يوم ٢٠٠٤/٦/٢١ أن شرطة حماية الكهرباء ألقت القبض على ٧ شاحنات إيرانية كانت في طريقها إلى خارج الحدود العراقية من منطقة المنذرية باتجاه إيران تحمل محطات كهرباء وأسلاك نقل طاقة، وكان معها أدلاء عراقيون لم تذكرهم، إلا أن أهالي المدينة أكدوا حينها بأنهم من فيلق بدر.

أعلنت وزارة الثقافة العراقية على لسان وزيرها السابق مفيد الجزائري أن أكثر من ٥٠٠ ألف كتاب ديني طائفي أدخلت إلى العراق من إيران وذكر أنها تحوي فكرًا معاديًا لما أسماه أهل العامة (ويقصد أهل السنة في العراق)، وقد انتشرت تلك الكتب المعادية لأهل السنة في العراق، من أهمها خطبة أحد المرجعيات الشيعية في قم وهو "على كريمي" والتي يحرض فيها على قتل أهل السنة بقوله: "اليوم يا أهل الشيعة في العراق.. يا خاصة على وفاطمة، بعد أن استعدتم ملككم المغتصب وحقكم المستلب عليكم أن توقفوا الزحف السني البكري العمري الأموي الوهابي إلى بغداد.. عليكم أن تنتهكوا أعراضهم مثلما انتهكوا أعراضكم أيام صدام – على حد زعمه- عليكم أن تشردوهم وتقتلوهم كما قتلوكم وشردوكم.. شدوا على أيدي إخوانكم من فيلق بدر ٩ وساندوهم في إتمام مهمتهم في القضاء على كلاب السنة الوهابية أولاً ثم عامتهم من الجراء فكبيرهم كافر وصغيرهم زانٍ". وهذا موجود في كتاب "وجاء نور المهدي

من هناك"، وهو نص خطبة الجمعة القمية بعد سقوط بغداد والكتاب متداول علنا في العراق.

في أواخر الشهر الخامس من العام الحالي ذكرت مصادر أمنية من قوات شرطة حماية المنشآت النفطية بعد انفجار أنبوب نفط كركوك العملاق أنها قبضت على ثلاثة عناصر إيرانية يتكلمون اللغة العربية كانوا عند مصافي كركوك في منطقة (واحد آذار) بالتحديد يحملون هويات عراقية مزورة وبحوزتهم عبوة ناسفة واحدة تسمى (الجاهزة)، وهي غير المصنوعة يدويًا مثل تلك التي تستخدمها المقاومة، اعترفوا بوضع أربعة منها على أنبوب النفط وتفجيره ونيتهم بوضع الأخيرة في جامع رسول الله وسط المدينة ذي الأغلبية السنية، وهو ما دفع بأحمد الجلبي إلى زيارة المدينة، وأمر بالإفراج عنهم وترحيلهم إلى إيران، وقد نقلت الأنباء زيارة أحمد الجلبي إلى مطار كركوك عندما قصفت المقاومة المطار بعدد من (صواريخ الكرار) أجبرته على المغادرة على الفور.

أخيرًا تبقى حادثة المدائن عالقة في نفوس العراقيين، وما ظهر لإيران من دور واضح وقوي كشفته عدد من وسائل الإعلام الشريفة مع ندرتها، حيث ابتدعت وافتعلت مسألة الرهائن الشيعة الـ ٢٠٠ من أطفال ونساء، ونفخ في نارها عدد من القادة الشيعة بدفع من السيستاني، والذي أعطى الضوء الأخضر للهجوم على المدينة واعتقال وقتل العشرات من أهل السنة فيها، ثم تبين أن القصة كلها قد حيكت في طهران ونفذت في بغداد، حيث صادف يوم اجتياح قوات بدر والجيش العراقي المعين من قبل الاحتلال يوم ولادة الرسول الكريم محمد صلى الله عليه وسلم في وقت كان إيوان كسرى الفارسي لا يزال شاخصًا في هذه المدينة، وقد شاهد أهالي المدينة الإيرانيين وهم يزورون ذلك الإيوان بعد أن عز عليهم في السابق دخوله بسبب سيطرة المقاومة الكاملة على المدينة قبل اجتياح تلك القوات له، وقد شوهدوا وهم يلتقطون الصور عند إيوان كسرى المنشق، ثم ما لبث أن اختفى ذلك الأثر الذي يصور ويثبت إحدى معجزات البشائر بظهور رسالة محمد صلى الله علية وسلم. (شق إيوان كسرى).

أن كل ما تم ذكره في هذا التقرير كان من مصادر في الدولة العراقية المعينة، إما مازالوا على العمل أو أقيلوا في فترة سابقة بسبب هويتهم المذهبية.

وفي هذا السياق لابد من الإشارة إلى العقوبة التي وجهتها إيران لعبد العزيز الحكيم وفيلقه بدر بسبب عدم حماية مقر سفارة إيران في منطقة الصالحية في بغداد من الهجوم الأخير الذي استهدفها قبل أسابيع من قِبل المقاومة العراقية، والذي أسفر عن مقتل عنصرين من السفارة الإيرانية في بغداد، حيث ذكرت مصادر من بدر أن إيران حرمت فيلق بدر من المخصصات الشهرية التي تدفعها لهم لشهر كامل بسبب ما أسموه تقاعسهم عن مهمة حماية أشقائهم الإيرانيين.

اعلن مصدر في الجيش العراقي بالبصرة أن مفارز عسكرية عراقية ألقت القبض أمس على مجموعة متسللة قوامها ١١ إيرانيا عبروا الحدود مع العراق من منطقة الشلامجة. وأضاف المصدر الذي فضل عدم ذكر اسمه أنه تم العثور في حوزتهم على كمية كبيرة من المخدرات ذات التصنيع المحلي مع مبلغ من بضعة ملايين من العملة الإيرانية. وأشار المصدر إلى أن التحقيقات جارية مع المتسللين للوقوف على حركة العصابات الإيرانية المتاجرة بالمخدرات الناشطة في البصرة.

المحاكم العراقية تنظر في دعاوٍ ضد ٦٠ ألف متسلل عبر الحدود الإيرانية:

أعلن قائد عسكري عراقي كبير أن السلطات العراقية ألقت القبض خلال الأشهر السبعة الماضية على ٦٠ ألف أجنبي دخلوا العراق بصورة غير شرعية عبر الأراضي الإيرانية. ونقلت مصادر صحفية مقربة من القوات الأمريكية أمس عن العميد ناظم الحاج شريف قائد قوات حرس الحدود في مدينة بعقوبة على الحدود العراقية – الإيرانية قوله (لقد تم اعتقال ٦٠ ألف شخص من جنسيات إيرانية وأفغانية وباكستانية دخلوا العراق بصورة غير شرعية عبر الأراضي الإيرانية خلال الاشهر السبعة الماضية). وأضاف المسؤول العراقي (لقد تمت إحالة هؤلاء المتسللين إلى المحاكم العراقية المختصة) مشيرا إلى أن (قوات الحدود تكثف من دورياتها على الحدود مع إيران للحد من عمليات التسلل وأعمال تهريب البضائع).

وكان وكيل وزارة الداخلية العراقي اللواء حكمت موسى سليمان قد أعلن القبض على اثنين من عناصر المخابرات الإيرانية بدعوى التخطيط لعملية تفجير بسيارة مفخخة داخل العاصمة بغداد.

اتهم العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني والشيخ غازي عجيل الياور في حوارين منفصلين إيران بالتدخل في شؤون العراق والتأثير على الانتخابات لضمان إقامة دولة إسلامية في العراق من خلال تشجيع مليون عراقي مقيمين فيها على عبور الحدود المشتركة للتصويت في الانتخابات المقرر إجراؤها في الثلاثين من كانون الثاني (يناير) المقبل، إضافة إلى إنفاق ملايين الدولارات لشراء أصوات الناخبين لا سيما في جنوب شرق العراق. وأبلغ ملك الأردن صحيفة (واشنطن بوست) أن (إيران تجد مصلحتها في إقامة جمهورية إسلامية في العراق وبالتالي يهدف تورط الإيرانيين إلى وصول حكومة تكون مقربة جداً منهم). وأشار إلى أن السلطات الإيرانية تمول نشاطات خيرية عدة في العراق من أجل تحسين صورتها.

وأضاف أنا متأكد أن هناك أشخاصاً كثيرين وعدداً كبيراً من الإيرانيين هناك سيستخدمون خلال الانتخابات من أجل التأثير على النتيجة). وحذر من وصول حكومة موالية لإيران تعمل من أجل إنشاء (هلال) اقليمي تحت نفوذ شيعي يضم العراق وإيران وسوريا ولبنان. ورأى أن التوازن التقليدي بين الشيعة والسنة سيتأثر بذلك، الأمر الذي سيترجم بـ (مشاكل جديدة لا تقتصر على حدود العراق).

وفي حديث آخر إلى الصحيفة ذاتها، وجه الرئيس العراقي اتهامات مشابهة إلى إيران. وقال الياور: إن (الوضع يدل، من دون أي شك، على أن إيران تتدخل بشكل واضح في شؤوننا)، مؤكداً أن طهران تصرف (الكثير من الاموال) مع اقتراب الانتخابات العراقية وأنها تقوم (بنشاطات استخباراتية كثيرة لا سيما في جنوب شرق العراق).

إيران تعزز مواقعها في العراق بتوسيع شبكة علاقاتها السياسية وزرع العملاء

يعتقد مسؤولون أميركيون وعراقيون أن إيران تجد نفسها الآن، في ظل فوضى الاحتلال وارتخاء قبضة الولايات المتحدة في العراق، في أفضل وضع لها لأول مرة منذ عقود للتأثير على الشكل السياسي للعراق. فقد عززت الحكومة الإيرانية موقفها بهدوء في العراق من خلال توفير الدعم المالي لعدد من المجموعات الشيعية البارزة ومن خلال إرسال العديد من عملاء الاستخبارات إلى العراق. والحركة على طول الحدود البالغة ٩٠٠ ميل بين إيران والعراق أكثر سهولة الآن مقارنة بما كان عليه الحال خلال حكم الرئيس المخلوع صدام حسين، كما هو واضح في الأعداد المتزايدة من الإيرانيين الذين يقصدون المدن الشيعية المقدسة في العراق فضلا عن التهريب اليومي للبضائع والأشخاص أيضا. أما أكثر ما يثير قلق المسؤولين الاميركيين، فهو علاقات إيران الوثيقة مع رجال دين شيعة بارزين .

تجار مخدرات إيرانيون يتنكرون بالزي الديني ويتخذون من كربلاء سوقاً لتصريف بضائعهم

بغداد - جريدة الحياة ٢٨/١١/٢٠٠٣

يتهم عراقيون بعض شبكات تهريب المخدرات الإيرانية بنقل نشاطها إلى داخل العراق منذ سقوط نظام صدام حسين، متخذة من السياحة الدينية غطاءً لعملها داخل المدن المقدسة في كربلاء والنجف، خصوصاً بعد سقوط الحواجز الأمنية والحدودية وتدفق الزوار من إيران بأعداد كبيرة. وندد الشيخ مثال الحسناوي، مدير مكتب السيد محمد الصدر في كربلاء، بهذه الأعمال التي يقوم بها تجار المخدرات الإيرانيون، مستغلين غياب السلطة المركزية والانفلات الأمني في الساحة العراقية. وأشار إلى أن مكتب الصدر أسس لجاناً خاصة سُميت بـ "لجان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" لتفتيش السيارات والأشخاص. وقال إنه تم خلال الشهور الماضية القبض على مجموعة من الإيرانيين، من الجنسين، وبحوزتهم كميات من الكوكايين والهيروين والحشيشة، بالإضافة إلى "الترياك"، الذي يستخدمه الإيرانيون بشكل شخصي، ويبيعون الفائض منه في السوق العراقية. وأضاف: "لا نستطيع إحالة هؤلاء المجرمين على مراكز الشرطة أو المحاكم، إنما نكتفي بإطلاق سراحهم وإحراق المخدرات، كوننا على علم بأنهم سيدفعون مبالغ طائلة لتلك الجهات لإطلاقهم". وشرح الحسناوي أن المشكلة تكمن في أن معظم صفقات البيع والشراء يتم في الفنادق السياحية المحيطة بالمراقد المقدسة، أو ما بين الروضتين، مما يؤدي إلى انتهاك واضح وملموس لحرمة هذه المدينة. وطالب مجلس الحكم بوضع نظام معين لدخول الإيرانيين إلى العراق، وعدم السماح بالدخول غير الشرعي للزوار وإغلاق المنافذ الحدودية التي تعد من أهم الأسباب في تردي الأوضاع الأمنية وانتشار تجارة المخدرات في المدينة، خصوصاً أن المجلس البلدي في المحافظة لا يملك صلاحيات حقيقية للحد من هذه الظاهرة.

ويقرّ مدير الإعلام في مديرية شرطة كربلاء بأن دخول تجار المخدرات الإيرانيين إلى العراق أثار مشكلة جديدة داخل المحافظة، إذ سهل عملية تهريب الآثار إلى

الخارج، بعد قيام عصابات الآثار بتبادل البضائع مع تجار المخدرات داخل الفنادق السياحية. وكشف أن أجهزة الشرطة شنّت بالتعاون مع المكاتب الحوزوية حملة كبيرة على باعة الكحول والمخدرات وبيوت الدعارة، فاتضح أن ٧٥ في المئة من المتورطين هم من الوافدين إلى المحافظة لأغراض العمل. وأكد أن بيع المخدرات لاقى رواجاً واسعاً في المدينة بعد سقوط النظام، خصوصاً خلال الشهور الثلاثة الأولى التي أعقبت السقوط. وأكد الرائد نبيل حميد منصور، آمر "فوج شرطة الحسين"، في تصريح إلى "الحياة" أن المخدرات التي يجلبها التجار من إيران تصرّف عن طريق بائعي الكتب الدينية، ويتنكر معظم الباعة بزي إسلامي لتضليل رجال الشرطة. وأوضح أن رجال الامن استطاعوا القبض على أكثر من عشرين عصابة تعمل في هذا المجال، وصادروا كميات كبيرة من المخدرات. وأشار إلى أنه تعرض لمحاولتي اغتيال من عصابات المخدرات.

مصدر رسمي عراقي يؤكد أن إيران تسهل عمليات تفجير النفط العراقي

وجه مصدر عسكر عراقي اتهامات إلى إيران بتقديم تسهيلات لتفجير أنابيب النفط العراقية، وأعلن عن القاء السلطات العراقية القبض على من وصفه بأنه ضابط برتبة نقيب في حزب الله اللبناني دخل عن طريق إيران.

وقال المصدر الذي كان يتحدث لـ«الشرق الأوسط» من مكتبه في بغداد أمس أن السلطات الإيرانية ساعدت في تمرير «العشرات من المخربين الذين يقومون باعمال تخريب داخل العراق»، وقال: ألقينا في مدينة الديوانية القبض على نقيب من حزب الله اللبناني وكان يحمل ثلاث هويات، بينها هوية عراقيه صادرة عن جهة عراقية معروفة تسمح له بالتجوال داخل العراق، وقد قام هذا النقيب بالقاء قنبلة على القوات الإسبانية وتسبب بجرح خمسة من الجنود الاسبان، واعترف بأن السلطات الإيرانية هي التي سهلت له الدخول إلى العراق عن طريق إيران وأن هناك الكثير غيره ممن دخلوا إلى العراق عن هذا الطريق.

وزير الداخلية العراقية: مسلحون بدعم من إيران

طهران – الزمان – أ. ف. ب

قال وزير الداخلية العراقي فالح النقيب أن المسلحين العراقيين الذين ينفذون عمليات مسلحة تستهدف القوات الامريكية في العراق قد تلقوا دعماً مالياً من إيران عبر أفغانستان وذلك في تصريحات على هامش مؤتمر وزراء داخلية الدول المجاورة للعراق الذي يعقد في طهران وهي الأردن وسوريا وتركيا والكويت والسعودية إضافة إلى مصر فيما قال نائب الرئيس العراقي إبراهيم الجعفري أنه على إيران أن تبذل مزيدا من الجهود لضمان أمن الحدود من أجل منع مرور مقاتلين أجانب إلى العراق. وأضاف: (في الأحوال العادية لا نحتاج إلى مساعدة الآخرين لكن في الظروف الحالية نحن مستعدون لقبول مساعدة الجيران).

إيران وتصفية كبار ضباط الجيش العراقي السابق والطيارين:

كما تتحدث مصادر عراقية رسمية وغير رسمية عن أن المخابرات الإيرانية تلعب دورا كبيرا في عمليات استهداف ضباط الجيش العراقي السابق، الذين شاركوا في الحرب العراقية الإيرانية، التي امتدت لثمانية أعوام. وبخاصة الطيارين الذين شاركوا في تدمير ميناء خرج الإيراني في الثمانينات.

إيران تحاول تسميم مياه العراق:

فيما صرح وزير الدفاع العراقي حازم الشعلان أن ايران تدعم الإرهاب وتعمل على إدخال أعداء إلى العراق واعتبرها العدو الأول للعراق. واتهم الوزير العراقي أيضا إيران بأنها (سيطرت على مراكز حدودية (عراقية) وأرسلت جواسيس ومخربين واخترقت الحكومة العراقية الجديدة بما فيها وزارته)، وأوضح الشعلان أن عددا من الأشخاص قاتلوا في أفغانستان اعتقلوا في العراق (واعترفوا بأنهم تلقوا مساعدات من قوات الأمن الإيرانية). وذكر خصوصا شخصا سودانيا كان على اتصال بأجهزة الاستخبارات الإيرانية تم اعتقاله في نيسان (ابريل) وبحوزته (مادة سامة قوية جدا) كان يريد أن يلوث بها مياه الديوانية على بعد ١٨٠ كلم جنوب بغداد.

وأكد أن شخصين آخرين (كانا يعملان لحساب الاستخبارات الإيرانية) أُلقي القبض عليهما منذ ثلاثة أسابيع في شمال شرق العراق. ويتهم العراق بانتظام مجموعات مسلحة تسللت سرا بالتواطؤ مع منفذي الاعتداءات التي ارتكبت في العراق منذ نهاية الحرب في ربيع ٢٠٠٣.

جريدة (الزمان) --- العدد ١٨٧٢ --- التاريخ ٢٠٠٤ - ٧ - ٢٧

الشيخ الخالصي يطالب إيران بوقف التدخل في العراق:

طالب الشيخ جواد الخالصي الأمين العام (للمؤتمر التأسيسي الوطني العراقي) ايران بالتدخل لوضع حد لتصرفات العناصر الإيرانية المشبوهة التي تحاول النيل من علاقة الشعبين العراقي والإيراني ولا تعير أي اعتبار لسلامة البلدين وإنما تعمل من منطلق الحفاظ على المصالح الشخصية وتشعل نار الفتنة بين البلدين الجارين. ومن جهة أخرى رفض الشيخ الخالصي إمام الحضرة الكاظمية والذي يعتبر من الشخصيات الدينية الشيعية المعتدلة والحريصة على تمتين أواصر العلاقة مع كافة الطوائف وبضمنهم السنة، رفض الدعوات للاستعانة بالقوات الأمريكية لحل أزمة النجف.

وشجب الخالصي تعاون أطراف بعينها مع القوات الأمريكية من خلال تقديم معلومات استخبارية لها لضرب أهداف في المدن العراقية بحجة ضرب الإرهاب. وكان محافظ النجف عدنان الظرفي قد لوح بالاستعانة بالقوات الأمريكية لوضع حد لما أسماه الوضع المتأزم في النجف، متهما إيران بالوقوف وراء هذه الأحداث عبر تحالفها مع مسؤولين في جيش المهدي الذي يتزعمه الزعيم الشيعي الشاب السيد مقتدى الصدر.

الفصل الثالث

الخطر الإيراني تاريخيا

امتداد طبيعي للتاريخ الإيراني أم شذوذٌ مدمّر عليه

ملالي إيران وشذوذ التاريخ !

د. سيّار الجميل

في مقالة أخيرة له في "النهار"(•)، اختتم الصديق جهاد الزين كلامه بسؤال مهم جدا بعد تحليل سبقني إليه لوضعية إيران اليوم، تساءل قائلا: "هل نظام رجال الدين الحالي هو امتداد طبيعي للتاريخ الإيراني الحافل، دولةً ومجتمعاً، أم هو استثناء، أو شذوذ على هذا التاريخ؟"

وعقّب قائلا: "فلا يمكن لأي نظام مهما بلغ اعتداده بشرعيته، أن يقحم شعباً واحداً في قتال مع معظم الكرة الارضية. قتال حتماً غير متكافئ. ونتائجه إذا وقعت الحرب كارثية على الشعب الإيراني لا محالة". إنه سؤال ذكي لابد أن يدركه كل من يعتني بشؤون الشرق الأوسط اليوم، والمشاكل التي تعاني منها مجتمعاتنا قبل دولنا ومنظوماتنا السياسية.

هنا أود الإجابة على هذا التساؤل المهم الذي لا يمكن أن يسأله إلا من تضّلع بشؤون إيران التاريخية، تلك التي كانت ولم تزل تعّبر عن طبيعتها في الامتداد الجغرافي الدائم نحو المتوسط، ومحاولاتها التي لا تعد ولا تحصى في الوصول إلى سواحله، ليس من بدايات القرن ١٦ الميلادي، بل منذ زمن الاخمينيين الذين حكموا بلاد فارس، وكونوا لهم إمبراطوريتهم عام ٥٥٩ ق.م. واستولوا على ليديا (غرب الأناضول) وضموا كل إيران والهلال الخصيب ومصر، تلك الإمبراطورية التي لم يزل كل إيراني يحلم بتحقيقها ثانية، والتي امتدت في أوجها إلى جميع أرجاء الشرق الأدنى، من وادي السند إلى ليبيا وشمالاً حتى مقدونيا. وكانوا قد تمكنوا من السيطرة على جميع الطرق التجارية المؤدية إلى البحر المتوسط عبر البر والبحر؛ وقام ملوك الأخمينيين بإعادة بناء المسالك التجارية. وكان أشهر ملوكهم دارا (داريوس) الذي حاول غزو أثينا باليونان فهزم. وكان أن أسقط الإسكندر الأكبر (المقدوني) هذه الإمبراطورية عام ٣٣١ ق.م. و من ملوكها قمبيز وقورش (سيروس).

وتعتبر فترة حكم هذه الإمبراطورية فترة الحضارة الفارسية. ومنذ داريوس حتى اليوم، يحلم المتعصبون الايرانيون بإعادة المجد القديم سواء كانوا ملوكاً من الشاهانيين أو كانوا ملالي من المعممين! وكان المجتمع الإيراني على العموم لم يمثّل تعصبّات أسياده في كل نظام سياسي يحكم إيران منذ أزمان طوال، لطالما دفع الإيرانيون ثمن مغامرات حكامهم وشاهاتهم وملاليهم.

نعم، لقد عرفنا دوما أن الديبلوماسية الإيرانية متشحّة ليس بالكبرياء والعناد فقط، بل بالعنجهية والتعّصبات التي تستخف بالأمور والأحداث والتهديدات. وأن المأزق الإيراني اليوم هو نتيجة طبيعية لكل تدخلات إيران السافرة في دول إقليم الشرق الأوسط وعبثها به. ولكنها إن كانت نمراً شرق أوسطياً، فإنها هزيلة جداً إزاء المجتمع الدولي، بل أعتقد أن النفخ الدعائي بها اليوم يشابه ذلك النفخ الدعائي بأسطورة صدام حسين وقوته التي لا تقهر بحيث يجعلها مثلما جعله يستخفان بالعالم كله خصوصاً أنهما لم يتعلما أبداً من تجربة أحدهما من الآخر. بل لم تتعلم إيران بالذات من دول انتحرت تاريخيا نتيجة سلوكها أساليبها نفسها اليوم!!

أعتقد أن إيران لا يمكنها أن تراهن على مشروعها النووي، كونها لا تعي طبيعة متغيرات الصراع اليوم. فالغرب عموماً لا يقبل ألبتة لا لإيران ولا لغير إيران أن تكون له القدرة على إيذاء ما وصل إليه العالم اليوم، أو خدش التقدم التكنولوجي الهائل ووسائله المتنوعة بأي شكل من الأشكال. وإن مجرد شعور إيران بالتفوق النووي هو صناعة محبوكة ومخطط لها. فلقد غدت بقرة حلوباً لكل من يستغفلها ويحلبها في كل مشروعاتها بمنطقة الشرق الأوسط. وأنها صناعة مبتغاها تسريع إيران رجالات الملالي تاريخياً إلى حتفها، أي جعل نظام الجمهورية الاسلامية يسارع في الانتحار من خلال هول الانفاقات التي ألزمت نفسها بها، وهي تعيش في دواخلها حالة مزرية من التقشف والتخلف، ثم السماح باطلاق أيديها في الشرق الأوسط لتحميلها كل دوافع الامتداد والاختراقات التي كانت ولم تزل ضالعة فيها!

إن ايران لم تتعلم من تجاربها التاريخية كلها، فالتاريخ يقول إن طبيعتها قابلة للتمدد ولكن الأثمان التي تدفعها إزاء ذلك غالية جداً خصوصاً في تواريخها الحديثة سواء في عهود الصفويين أم النادريين أم الزنديين أم القاجاريين أم البهلويين! وإذا كانت تلك العهود التاريخية في إيران قد حفلت بقادة أذكياء وساسة دهاة، فإن رجالات الدين الإيرانيين اليوم يشكلون عبء إيران الحقيقي بسبب تخلفهم وعدم قياسهم حجمهم في العالم. إن إيران لم يحكمها على امتداد تاريخها كله رجال دين ابداً، فلقد كانوا يحركون المجتمع والبازار الشرقي ولا علاقة لهم بالدولة على عكس ما يجري اليوم في إيران.

أن الايرانيين لا يستطيعون أن يعنوا ما يقولون على عكس الإنكليز الذين لا يستطيعون دوماً أن يقولوا ما يعنون.. وهذه نتيجة رائعة خلص إليها أحد القناصل البريطانيين في المفاوضات بينهم وبين الإيرانيين على النفط عام ١٩١١. كما أنها إشارة خطيرة تحدد ملامح سيكولوجية بين طرفين يتقابلان، أحدهما بمنتهى الذكاء كما هو حاصل اليوم والآخر بمنتهى الغباء! إنني أعتقد بأن كل متغيرات الشرق الأوسط منذ العام ١٩٧٩ وحتى اليوم تدور حول ما يجري في إيران، بدءا بالحرب العراقية - الإيرانية ومرورا بغزو الكويت وتحريرها، ثم الحصار على العراق ثم إطاحة نظام صدام حسين.

إن الغرب يدرك إدراكاً حقيقياً مدى القوة الأيديولوجية التي تتمتع بها إيران وتداعياتها ليس في الشرق الأوسط وحده، بل في العالم الإسلامي قاطبة. وأستطيع القول أن معظم الحركات الإسلامية السياسية المعادية للغرب والمجتمع الدولي قد انبثقت بتمويل إيراني وبرعاية إيرانية. فلا يمكن التعامل مع حالة كهذه بقرارات آنية، بل إنها بحاجة إلى استراتيجية طويلة الأمد. فالحالة ليست سياسية إنما تاريخية، والحالة ليست وليدة نظام معين يحكم إيران، بل إنه ميراث تاريخي لامتداد طبيعي عرف به الإيرانيون في مختلف عهود التاريخ.

أعتقد أن الضربة التي أطاحت نظام "طالبان" في أفغانستان هي ضربة وقائية للشرق من إيران، في حين أن الضربة الماحقة لصدام حسين هي ضربة متسارعة للغرب من

إيران، وكان على الولايات المتحدة أن تنتظر نتائج ما خططت له لتؤتي أكلها في السنة ٢٠٠٩ بسقوط النظامين المعنيين بلا حروب، ولكنها عجّلت في المسألة إثر متغيرات ١١ ايلول ٢٠٠١. وعليه، فإن المجتمع الدولي اليوم يصبر طويلا على كل ما تفعله إيران إلى حين أن تتحقق إحدى النتائج التي أتوقعها:

١) انتحار بطيء يودي بحياة نظام رجال الدين بولادة نظام سياسي آخر متحالف مع المجتمع الدولي. والانتحار يتبلور نتيجة الجنون الذي لا حدود له من الانفاقات العسكرية والإعلامية والمخابراتية للنظام وعملياته في الشرق الأوسط.

٢) تشديد الحصار عليها من كل جانب سياسيا واقتصاديا بحيث يؤدي إلى خنقها، مما يجعلها دولة متيبسة لا تقاوم أبدا مجتمعها المعارض لها. فتكون النتيجة تيبّس نظام رجالات الدين وولادة نظام جديد باستطاعته إخراج إيران من مأزقها بانفتاحه على الآخرين.

٣) ضربة جوية ماحقة ليس لمعسكراتها ومفاعلاتها فحسب، بل لكل مؤسسات بنيتها التحتية، تكون أقوى بكثير من تلك التي مني بها العراق في العام ١٩٩١، مما يجعلها مشلولة تماما عن الحركة ويرجعها إلى العصر الحجري كالذي أحدثوه في العراق.

إن الهدف الحقيقي اليوم في المنطقة هو إيران، إذ لا يمكن الغرب خصوصا أن يبقى يسمع تهديدات رجال دين وملالي لا يحترمون حقوق الإنسان في الداخل، كما أنهم غدوا يلعبون ببعض دول المنطقة من دون تقديم أي علاج. والعالم كله يعلم بأن دولة إيران صاحبة تاريخ له طبيعته في الامتدادات والاختراقات لكل المنطقة، وهي دولة قديمة ومؤسسة منذ قرون طوال على نظام مركزي يضم في طوقه شعوباً عدة تسير في اتجاه واحد. وإنه على الرغم من أن إيران جمهورية إسلامية إلا أن مبادئها القومية تسبق معتقداتها الدينية. واستراتيجيتها في الامتداد واحدة سواء كان النظام شاهنشاهيا بهلويا أم خمينيا إسلاميا. والدليل على ذلك ما قضمته من الجزر الإماراتية الثلاث، وما سيطرت عليه من مياه شط العرب العراقية على أيام الشاه، ولم يرجعهما النظام الخميني إلى أصحابهما الشرعيين!

السؤال الآن: ما عوامل الانتصار ضد إيران؟ وما فرص إخفاقاتها التاريخية؟
وأستطيع أن أضيف أنها بلاد شاسعة الأطراف لا يمكن السيطرة عليها في حالات الاضطراب والتخلخل، وخصوصا عند حدوث أي ضربة استباقية أو استراتيجية (وهذا كلام الجنرال زاهدي أيام الشاه). وهي بلاد غير منتجة للتكنولوجيا أبداً، بل ريعية تعتمد النفط أهم إيراداتها. وهي ليست بلادا متقدمة بل متخلفة بمقاييس العصر من النواحي الاقتصادية والخدمية، فلا تكنولوجيا متقدمة ولا أنظمة تصنيع ثقيل متقدم ولا أنظمة ضمان اجتماعي ولا خدمات عالية المستوى. وهي صاحبة مجتمع متنوع لا يؤمن بالأيديولوجيا الخمينية التي فرضت عليه قسراً. وهي لا تمارس الديموقراطية ولا حقوق الإنسان في أي مجال سياسي أو اجتماعي أو ثقافي فلا يمكن أن يرشح لرئاسة الدولة أو أي منصب كبير أي إيراني لا يؤمن بالخمينية. ولكن رجال الدين يستغلون مصطلح الديموقراطية بأسلوب تمويهي لا يمت للحقيقة بأي صلة. فلا يمكن لأي طرف أو أي حزب أو أي مسؤول قول ما يريد فالأمر والنهي بيد من يتولى ولاية الفقيه، ورجال الدين لهم سيطرتهم على كل مرافق الحياة. وهنا يمكن القول إن الإسلام الإيراني هو غير الإسلام التركي اليوم من حيث فهم كل واحد منهما لطبيعة متغيرات العصر، أولاً، ولاختلافهما في تبني إيران أيديولوجية تريد تصديرها، ثانيا!

وأخيرا، فإنني أتوّقع أن إيران سيجني عليها رجالات الدين فيها، كما سيجنون على مصير كل منطقتنا بأساليب تدخلاتهم واختراقات جماعاتهم. وهم أضعف جدا من الوقوف أمام إرادة المجتمع الدولي. إنهم لم يستفيدوا أبدا من تجارب من سبقهم على امتداد خمسين سنة. كما أنهم يعيشون أوهاما لن تتحقق أبدا، فليس لهم أي ثقل مركزي في الشرق الأوسط كله بالرغم من عبثهم بمقدراته. فهل ينتبهون إلى مثل هذه الملاحظات قبل أن يكملوا على خراب المنطقة؟ وهل يمكنهم الاستفادة من تجربة صدام حسين في مناطحته الفارغة للعالم؟

النهار البيروتية ، ٢٧ سبتمبر ٢٠٠٧

الفصل الرابع

نظام الملالي بعد الانتخابات الاخيرة

الشعب الإيراني هو الخاسر الأكبر

ابراهيم يزدي

أول وزير خارجية بعد الثورة يروي قصة لقائه مع سيروس فانس وكيف لم يعارض الخميني لقاء الأميركيين.....

لا يكفّ إبراهيم يزدي أول وزير خارجية إيراني بعد الثورة الإيرانية ١٩٧٩ عن مراجعة نفسه، ومراجعة كل ما حدث في إيران خلال السنوات الثلاثين الماضية. وعلى الرغم من أنه تحدث لـ«الشرق الأوسط» عن أن الشعب الإيراني «يعد الخاسر» الأكبر بعد ثلاثين عاما من الثورة، وأن طبقة جديدة تحكم إيران من الحرس الثوري ورجال أعمال فاحشي الثراء، فإنه يفصل بين «الثورة» بوصفها «ثورة كلاسيكية» وبين «النظام الإيراني» حاليا، موضحا في الوقت ذاته أنه متفائل بمستقبل إيران «فهي تتجه صوب الديمقراطية، بغض النظر عن مدى المسافة التي ربما تفصل بينها وبين تحقيق هذا الهدف». وهنا نص الحوار.

× كيف ترى إيران بعد ٣٠ عاماً من قيام الثورة؟ ما الإنجازات وما الإخفاقات من وجهة نظرك؟

- أنا أفصل بين الثورة وبين سلوك سلطات الجمهورية الإسلامية الإيرانية. وأعتبر الثورة ثورة كلاسيكية شعبية أصيلة، غيرت من الصراع التاريخي بين التقاليد والحداثة لصالح الحداثة في إيران. كانت طموحات ثورتنا تنحصر في ثلاثة أشياء: الحرية والاستقلال والجمهورية الإسلامية. وكنا نعني بالاستقلال إنهاء هيمنة القوى الأجنبية على بلادنا. ونحن مستقلون اليوم، فلا تُملي قوة خارجية على السلطات في إيران ماذا يجب أن تفعل، كما كان يحدث في فترة حكم الشاه.

وكنا نقصد بالحرية أن نتحرر من القمع والظلم، وأن تكون لنا حقوق طبيعية أساسية، مثل حرية التعبير والتجمع وممارسة الأنشطة السياسية، وهذا لم يحدث. أما الهدف الثالث فكان: الجمهورية الإسلامية (أى دستورية جمهورية في إطار إسلامي). ولكن يُنتهك الدستور باستمرار.

× في إطار إعادة التفكير فيما حدث وكيف حدث.. هل أحيانا تحمل التيار الليبرالي جزءا من مسؤولية ما حدث من صدام مع التيار الديني في بداية دولة الثورة؟

ـ نعم. لم يستوعب المثقفون، سواء المثقفون المتدينون أو العلمانيون، أهمية مواقفهم التاريخية، والتشكيل السياسي للتيارات المشاركة في الثورة، ومكانة ودور وتأثير كل تيار. فقد قللوا من قدر التأثير الذي يتمتع به رجال الدين على عامة الشعب. وفي الوقت ذاته، بالغوا في تقدير نفوذهم. وعلاوة على ذلك، وقفوا إلى جانب رجال الدين ضد حكومة مهدي بازركان وزملائه عند أول صدام.

× كيف بدأت هذه التوترات بين القوى المختلفة في الثورة الإيرانية؟

ـ أثناء الثورة، كانت جميع الأحزاب والفصائل السياسية، اليمينية أو اليسارية أو الدينية أو غير الدينية متفقة على ما لا تريده، وهو: أن الشاه يجب أن يغادر، وأنه تجب الإطاحة بنظام حكم الشاه الاستبدادي، وإنهاء هيمنة القوى الأجنبية على شؤوننا الداخلية. لكن لم يكن هناك مثل هذا الإجماع بين كل هذه القوى على البديل الذي سيحل مكان نظام الشاه. ولهذا، بدأ الخلاف على الفور بعد الثورة. أما السبب الثاني للنزاع فكان حقيقة التكوين الاجتماعي لمجتمعنا، حيث تخضع غالبية الشعب لتأثير قوي من قبل رجال الدين. وقد شارك ملايين من الناس في الثورة. وهكذا أصبح المثقفون، المتدينون وغير المتدينين، أقلية أمام رجال الدين، وبالتالي وجد رجال الدين قاعدة قوية بين عامة الشعب الإيراني، ولم يكن رجال الدين ليرضوا بأي شيء خلاف السلطة المطلقة، وبالتالي حل محل شعار الثورة: «جميعا معا» شعار آخر هو «الجميع معي، وإن لن تكن معي فأنت ضدي».

× من واقع تجربتك، كيف تم تهميش الجناح الليبرالي في الفترة الأولى بعد الثورة؟

ـ كان رئيس الوزراء مهدي بازركان وزملاؤه في مجلس الوزراء يعتقدون أن المرحلة المدمرة (السلبية) في الثورة انتهت، وأننا يجب أن نبدأ في مرحلة بناء الدولة (أو المرحلة الإيجابية). ولكن في المرحلة الثانية من الثورة، أي مرحلة بناء الدولة، كانت الأهداف أصعب كثيرا فيما يتعلق بتحقيقها، وكانت تحتاج إلى الكثير من التخطيط،

ولم يمكن تحقيقها بسرعة، وكان تنفيذها يحتاج إلى نظام. (فيما هناك تيارات أخرى ثورية لا تريد بناء الدولة، بل مواصلة الثورة). في كل الحالات كان المناخ السياسي فيما بعد الثورة مشتعلا بشدة، وكان صوت العقل والمنطق غائبا.. وقد تحدثت مع الخميني حول المخاطر التي ستواجهنا إذا استمر الصراع بين التيارات التي قادت الثورة، لكن لم يتحقق شيء.

× من كانوا اللاعبين الأساسيين وسط التيار الديني الذين قادوا عملية إبعاد الجناح الليبرالي من مؤسسات الحكم بعد الثورة؟

- في الواقع كان هناك الكثير من رجال الدين الذين لم يشاركوا الخميني الآراء الدينية والسياسية ذاتها. لكن رجال الدين كان لهم أثر كبير على الجماهير، وكان على الخميني أن يضع آراءهم في الاعتبار أيضا. أعتقد أن الذي حدث أشبه بشد وجذب بين الخميني ورجال دين أكثر راديكالية منه، كانت لهم أراء مخالفة. وبالتدريج سادت وجهة نظرهم.

× هل صحيح أن آية الله الخميني لم يكن يعرف مسبقا بأمر اجتماعك مع زبيجنيو بريجنسكي في الجزائر، وأنه عندما علم بالأمر في وقت لاحق شعر بتهديد من الجناح الليبرالي، وأنهم يسعون إلى السيطرة على الحكومة والسياسات، وكان هذا أحد أسباب سوء التفاهم بين الليبراليين ورجال الدين؟

- لقد وافق الخميني على مخطط السياسة الخارجية للحكومة المؤقتة بقيادة بازركان. ووافق تماما على سياساتنا تجاه حكومة الولايات المتحدة. ولم يكن سلوكا معتادا أن يُطلب رأيه في تفاصيل كل تصرف دبلوماسي نفعله، أو أفعله كوزير خارجية. ولم يكن هذا أول اجتماع لنا مع مسؤول أميركي رفيع المستوى. ووفقا لهذه السياسات، عندما طلب وزير الخارجية الأميركي سايروس فانس عقد اجتماع معي أثناء زيارتي إلى نيويورك للمشاركة في الجمعية العامة رقم ٣٤ في الأمم المتحدة، قبلنا الدعوة وعقد الاجتماع ولم يعارض أي شخص، ولا الخميني. ولم تكن معارضته لاجتماعنا مع بريجنسكي في الجزائر بسبب شعوره بالتهديد من قبل بازركان وزملائه في الحكومة

المؤقتة. لقد كانت هذه الحكومة كيانا انتقاليا، مسؤولة عن إتمام الدستور الجديد وإجراء انتخابات من أجل مؤسسات الدولة الدائمة. لذا لا يوجد أساس لمثل هذا الشعور. ولا أعتقد أنه شعر بالتهديد.

× بعد مرور ٣٠ عاما على الثورة، من هم الفائزون ومن هم الخاسرون في إيران؟

ـ الخاسرون الحقيقيون هم أبناء الشعب. لقد دفعت بلادنا ثمنا غاليا للصراع والنزاع القائم بين فصائل الثورة المختلفة. وخسر رجال الدين نفوذهم التاريخي على العامة، وارتكبوا خطأ استراتيجيا بتولي مناصب الحكم في الدولة. والواقع أن التوترات والصراعات بين القوى الإصلاحية والمحافظة في إيران اليوم تذكرني في شيء منها بالتوترات بين القوى الدينية والليبرالية واليسارية والقومية بعد قيام الثورة.

× يتردد أن التوترات في إيران بين التيارات المختلفة تعود في جانب منها إلى ظهور قوى جديدة تنافس على الحكم في إيران. فمن هي هذه القوى، وما هو دور الحرس الثوري؟

ـ الأنشطة السياسية التي يمارسها الحرس الثوري في إيران اليوم مخالفة للقانون، ودخولهم في الأنشطة الاقتصادية يتناقض تماما مع تأثيرهم على المدى الطويل. والواقع أن الذي يحكم إيران اليوم هو مزيج من قادة الحرس الثوري وخامنئي وطبقة جديدة فاحشة الثراء، وبعض آيات الله ذوي النفوذ.

× هل أنت متفائل أم متشائم بشأن مستقبل إيران؟

ـ أنا متفائل بشأن مستقبل بلادي، فهي تتجه صوب الديمقراطية بغض النظر عن مدى المسافة التي ربما تفصل بينها وبين تحقيق هذا الهدف.

جريدة الشرق الاوسط

١٣ فبراير ٢٠٠٩

استرضاء رفسنجاني بات متعذراً وفي الأفق شبح "ثورة دستورية" في الجمهورية الإسلامية

حسن فحص

انتهت اللعبة الديموقراطية وأدّى الشعب الإيراني المهمة الموكلة إليه بتثبيت الشخص الأصلح لتمثيل الحكومة الإسلامية وعيّن محمود أحمدي نجاد رئيسا للجمهورية.

تطورات الانتخابات الإيرانية كشفت عن صراع واضح بين اتجاهين اساسيين في الحياة السياسية لهذا البلد، أي بين أنصار الجمهورية تلامذة الإمام الخميني من جهة، وأنصار الحكومة الإسلامية المتحلقين حول المرشد آية الله علي خامنئي من جهة أخرى. وهو صراع حاول الإصلاحيون من الكتلة المؤسسة للثورة والدولة تأخيره أو قطع الطريق عليه وحماية إيران من الانزلاق نحو قبضة حديدية دينية ستضعها على مسار يشبه المسار الذي أنتجته حركة طالبان، لكن هذه المرة بنكهة شيعية مع الفارق في بعض الممارسات.

لم يغب عن توقعات الإصلاحيين إمكانية عودة أحمدي نجاد إلى السلطة لمعرفتهم بالخلفيات السياسية الحاكمة خلف الكواليس، لكنهم حاولوا إبعاد هذه الكأس المرة عن إيران وتأخيرها ما أمكن، بالمقابل سعى التيار المحافظ إلى عدم تضييع الفرصة خوفا من عدم تكرارها، وبالتالي التأسيس لمستقبل وسياق يجب ترسيخه.

وعلى الرغم من إعلان فوز أحمدي نجاد بمنصب رئيس للحكومة الإسلامية إلا أن النتائج التي اسفرت عنها الانتخابات لم تحمل سوى خسائر توزعت على كل الاطراف ، فقد نالت من مصداقية وحيادية مرشد النظام، إلى عزل ومحاصرة الشخصية الأبرز للثورة والدولة الشيخ هاشمي رفسنجاني وصولا إلى مير حسين موسوي الذي تشكل خسارته سقوط آخر أوراق التراث الخميني والثورة، ما يعني أن إيران دخلت مرحلة حكم سلطة دينية لا تخضع للمساءلة، تملك كل مقاليد القرار على الصعيدين الداخلي والخارجي ولن يكون الرئيس الجديد القديم سوى قناة لإيصال صوتها لمن يريد ان يسمع.

القرار الذي اتخذه مرشد النظام الإيراني على خامنئي تكليفَ مجلس صيانة الدستور إعادة فرز أصوات المقترعين في الانتخابات الرئاسية في محاولة أخيرة لوضع حد للاعتراضات الشعبية والسياسية على النتائج التي اعادت أحمدي نجاد إلى منصب الرئاسة، هذا القرار يطرح علامة استفهام كبيرة على دور المجلس وقدرته على لعب دور حيادي في ظل انحيازه الكامل لأحمدي نجاد وتبعيته لتوصيات مرشد النظام وإرادته.

فالأعضاء الاثنا عشر للمجلس يعين ستة منهم المرشدُ مباشرة والستة الآخرون البرلمان بعد اقتراح رئيس السلطة القضائية المعين من المرشد. ومن صلاحيات المجلس النظر في صلاحية المرشّحين للانتخابات الرئاسية والبرلمانية وعضوية مجلس خبراء القيادة، الأمر الذي يصدق عليه قول "فيك الخصام وانت الخصم والحكم".

ومع صعوبة أن يخرج هذا المجلس بقرار الغاء نتيجة الانتخابات الامر الذي قد يُعدّ خضوعا لمطالب الشارع الاصلاحي وينال من مصداقية المرشد الذي سارع إلى مباركة النتيجة وهنأ أحمدي نجاد بفوزه.

ما بين إعادة فرز الأصوات والنتيجة التي يمكن أن يخرج بها هذا المجلس والشارع الغاضب والمعترض على سرقة أصواته كما يقول، يبدو أن النظام الإيراني دخل في مأزق حرج، لأن الإلغاء سيضع الثقة بالنظام الإسلامي والمرشد في معرض المساءلة ويرفع سقف المطالب لإعادة النظر في صلاحية قيادته للنظام تمهيدا للمطالبة بعزله.

وقد يكون النظام الإسلامي، هذه المرة من بوابة مجلس صيانة الدستور أمام امتحان تاريخي ومصيري، بأن يعيد النظر في النتائج وأن يعمد إلى إلغاء بعض نتائج الأقاليم بحيث تتراجع نسبة الأصوات التي حصل عليها المرشحون إلى أقل من النسبة القانونية للفوز من الدورة الأولى، والدعوة إلى أجراء دورة ثانية تكون محصورة بين المرشح الإصلاحي مير حسين موسوي ومرشح النظام محمود أحمدي نجاد. من غير أن يكون الشارع الإيراني على استعداد لوقف مطالبه التي قد تصل إلى الغاء كل المؤسسات الرقابية التي تحد من العملية الديمقراطية.

خصوصا وان الأزمة خرجت من دائرة الصراع على نتائج الانتخابات والجدل على المنتصر أو المهزوم ، ليدخل مرحلة أكثر تعقيدا قد تضع كل منجزات النظام والثورة في معرض التهديد . خصوصا وأن الشعار الذي يرفعه المعترضون في مقدمتهم الرئيس السابق محمد خاتمي الشيخ رفنسجاني مع المرشحين موسوي ومهدي كروبي وكل النخب الفكرية والسياسية هو شعار استعادة الثورة والجمهورية من أيدي من اختطفها ويريد تحويلها إلى حكومة اسلامية لا تقيم وزنا لرأي الشعب او العملية الديمقراطية وما يترتب عنها من انتخابات وحريات ومؤسسات مدنية.

مسيرات وتظاهرات الاعتراض التي تشهدها العاصمة طهران هذه الأيام استعادت شعارات عام ١٩٧٩ التي رفعها الثوريون ضد الحكم الملكي ونظام الشاه وأجهزته الامنية ، في رسالة واضحة لأعلى القيادات بأن الغضب والاعتراض وصل حدا لم يعد بإمكان الشعب السكوت عليه أو التراجع عن مطالبه بالديموقراطية .

والخيار الذي اتخذه الشعب الايراني والمطالبة بالغاء الانتخابات لم يترك لتيار السلطة والنظام ، خصوصا المرشد ، سوى أحد خيارين ، إما الاصرار على اعتماد النتائج التي اعلنتها وزارة الداخلية التابعة لاحمدي نجاد ، ما يعني الاستعداد لمزيد من المواجهات والتظاهرات والاشتباكات الدموية التي بدأت وعمت المدن الإيرانية الكبرى منذ صباح الثالث عشر من الشهر السادس من العام الحالي، وإما الخيار الآخر وهو أن يعمد المرشد إلى التراجع المباشر ويصدر أمرا بالغاء الانتخابات من موقعه كولي للفقيه يسمى "حكم حكومتي" يتعدى صلاحيات كل المؤسسات الرقابية ويلزمها بما يمليه عليها ، وهو ما يستبعده الشارع، لأنه سيعتبر بداية الهزيمة لمسار مشروع الحكومة الدينية الذي بدأ ترشيخه قبل أربع سنوات مع وصول أحمدي نجاد للمرة الأولى.

يبدو أن الوضع الإيراني في ظل أجواء عدم التراجع لدى الطرفين يتجه نحو التصعيد ، اعتراض سلمي قد يتحول إلى عصيان مدني، وقبضة حديدية من قبل أجهزة النظام خصوصا الحرس الثوري والتعبئة المطالبين بحسم الأمر سريعا قبل أن ينقسمان على نفسيهما.

تطورات قد لا تنفع معها ما يدور من حديث عن خطوة الاعتذار بشكل غير مباشر للشيخ رفسنجاني في محاولة لاسترضائه وفصله عن التيار الإصلاحي انطلاقا من اعتقاد بأن رفسنجاني هو المحرك الرئيس لحركات الاعتراض، في حين أن طهران وفي حال إصرارها على السير في لعبة إبقاء أحمدي نجاد في موقعه قد تكون مجبرة على تقديم بعض التنازلات على الساحة الدولية لإرضاء الرأي العام العالمي مقابل تمرير ما حصل في الانتخابات وما نتج عنها.

موقع شفاف

الجمعة ١٩ يونيو ٢٠٠٩

الخاسرون الحقيقيون في إيران

أمير طاهري

بالرغم من أن الإيرانيين ما زالوا يتجادلون حول من الذي فاز في الانتخابات الرئاسية الأخيرة، فإنهم متفقون على من هم الخاسرون، فبالنسبة إلى العديد من الإيرانيين فإن أكبر الخاسرين في الأزمة الحالية هم رجال الدين الشيعة الذين يبدون في حالة متزايدة من الارتباك والانقسام والعزلة.

فالإيرانيون الذين يشاهدون التلفزيون الإيراني ويقرأون الصحف الإيرانية هذه الأيام لا يسعهم إلا ملاحظة التأثير المتضائل للملالي أمام نخبة جديدة من رجال الجيش تحل محلهم.

فعلى سبيل المثال، هيمنت عدة جنرالات من الحرس الثوري الإسلامي خلال الأسبوع الجاري على وسائل الإعلام التابعة للدولة من خلال سلسلة من الخطب السياسية واللقاءات، وقد أوضح الميجور جنرال محمد على جعفري قائد حرس الثورية الإسلامية ذلك قائلا: «نحن الآن نمر بوضع جديد يسيطر فيه الحرس الثوري على الدولة، ويدافعون عن الثورة، ويجب أن نأخذ عواقب ذلك الوضع الجديد في الاعتبار على كافة الأصعدة».

بل حتى إن الميجور جنرال حسن فيروز آبادي رئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة الإيرانية قد ذهب أبعد من ذلك من خلال تقديمه ما بدا وكأنه بيان لقائد انقلاب في أميركا اللاتينية.

لقد عرفت إيران الملالي مع تأسيس الدولة الصفوية وتحول إيران القسري إلى دولة شيعية في القرن السادس عشر. (وقد استجلب شاهات إيران الملالي من الهند ولبنان). وقد تبنى الملالي حيلا ذكية منذ ذلك، فقد ظلوا على مقربة من الحكام دون أن يتماهوا معهم، وبالرغم من أنهم كانوا يتلقون رواتب سخية من الحكومة فإن الملالي كانوا يجمعون كذلك التمويلات من الأشخاص العاديين، خصوصا التجار، وعندما أصبحوا يسيطرون على قدر كبير من المال، أداروا اقتصادا موازيا قاموا من خلاله بتوظيف وإفادة قطاع كبير من المجتمع، وكان مصدر قوتهم الأساسي يكمن في وحدتهم.

فلم يكن هناك مُلا يستطيع الشجار مع آخر علانية، ويعد ذلك فريدا في مجتمع يمثل النزاع جزءا أصيلا من قوانينه الاجتماعية على كافة المستويات. فالملك ربما يقتل إخوته ويفقد أولاده البصر، وربما يستأجر التجار الأثرياء قتلة مأجورين لإزاحة خصومهم من طريقهم، كما أن زعماء القبائل يتقاتلون طوال الوقت. ولم يكن هناك سوى الملالي الذين يبدون في حالة من التناغم.

وعلى مر القرون استطاع الملالي أن يسيدوا أسطورة أنهم يمثلون الوعي الجمعي للمجتمع، وأنهم الملاذ الأخير للأمة في أوقات الأزمات. ومنذ القرن الثامن عشر كانوا يلعبون دورا حيويا في العديد من الأحداث الفاصلة في التاريخ الإيراني، وقد أظهرت الحركة المعروفة بمقاطعة التبغ في بداية القرن العشرين قوة الملالي على حشد الناس من مختلف الطبقات الاجتماعية.

وجزئيا، يعود الفضل في نجاح الثورة الدستورية في (١٩٠٥ ـ ١٩٠٦) إلى مساندة الملالي. كما لعب الملالي دورا رياديا في حركة تأميم البترول في (١٩٥٠ ـ ١٩٥١)، وفي معارضة الإصلاحات التي عرضها الشاه بعد عام ١٩٦٢. وفي ثورة (١٩٧٨ ـ ١٩٧٩) قدم الملالي القيادة والعضلات التي كان يحتاجها ذلك الانتصار.

وقد فشلت المحاولات المقتضبة التي قام بها رئيس الوزراء مهدي بازارجان والرئيس أبو الحسن بني صدر في إعادة الملالي إلى المساجد. وفي عام ١٩٨١ أصبح الملالي هم الحكام الفعليين في إيران، وذلك بعدما تخلصوا من معارضيهم.

وعندما نتفحص الآن مليا ما بدا وكأنه نصر تاريخي، فإننا نجده يبدو وكأنه صفقة بيع الروح للشيطان، وهو ما قد يصيب نهاية نفوذ رجال الدين الشيعي التي رسخت في المجتمع الإيراني منذ ٥٠٠ عام باللعنة.

وذلك حيث فقد رجال الدين خلال الثلاثين عاما الماضية وضعهم كـ«ملاذ أخير»، وأصبحوا الجبهة الأولى في الصراع على السلطة السياسية.

وقد وجّه آية الله روح الله الخميني الضربة الأولى إلى وحدة رجال الدين تلك بنسخته الغريبة من «ولاية الفقيه» أي (وصاية رجال الدين). وقد عرقلت حقيقة أن أيا من

آيات الله المرموقين لم يصادق على نسخة الخميني ذلك المفهوم من أن يحصل على السلطة الدينية التي يحتاجها لكي يغطي عريه السياسي.

وبصراعهم على السلطة السياسية تحول الملالي إلى رجال سياسة، وهو ما أفقدهم حالة القداسة التي كانوا قد اكتسبوها خلال القرون الماضية.

وقد تزامن انخفاض نفوذ الملالي مع بروز النخبة الأمنية العسكرية والرئيس محمود أحمدي نجاد كقائد لتلك النخبة. وقد هزم أحمدي نجاد في عام ٢٠٠٥ حسن هاشمي رافسنجاني، الملا المرموق الذين يشير إليه مؤيدوه بـ«آية الله» في انتخابات رئاسية غريبة، وهو ما أضاف شرخا جديدا لقدسية الملالي، حيث استطاع مسؤول غير معروف على الإطلاق سحق شخصية محورية بين رجال الدين. وأصبح أحمدي نجاد هو أول رجل من غير رجال الدين يفوز برئاسة إيران منذ عام ١٩٨١.

وقد ازدادت عملية تهميش الملالي تحت قيادة أحمدي نجاد، حيث خفض أحمدي نجاد مدعوما بالنخبة العسكرية الأمنية عدد الملالي في مجلس الوزراء من ثمانية عشر عضوا إلى شخص واحد فقط. كما انخفضت حصة الملالي في المجلس الإسلامي والبرلمان الإيراني المزيف من نسبة ٦٠٪ قبل عامين إلى ٩٪. وقد تمت إزاحة الملالي الذين كان يسيطرون على المناصب المرموقة مثل حكام المقاطعات والسفراء، ورؤساء الشركات التي تسيطر عليها الدولة، لصالح الموالين للحكومة من رجال الجيش والأمن والمرتبطين بالحرس الثوري. وقد أكدت الانتخابات الرئاسية الأخيرة في يونيو (حزيران) تهاوي نفوذ الملالي، فلأول مرة منذ ٢٩ عاما لا يكون هناك سوى ملا واحد (مهدي كروبي) بين المرشحين الأربعة التي أقرت السلطات ترشيحهم. (في التسعينيات كان هناك ثلاثة ملالي ضمن كل أربعة من المرشحين الرئاسيين).

ولكي يدقوا آخر مسمار في نعش الملالي تم ترتيب نتائج انتخابات يونيو (حزيران) لإتمام إذلال المرشح الوحيد للملالي. فبالرغم من أن كروبي يحمل لقب «آية الله»، كما أنه كان رئيسا للمجلس الإسلامي لدورتين متتاليتين، فإنه حصل على أقل من ١٪ من الأصوات، وأعلنت خسارته حتى في البلدة التي نشأ فيها.

وقد بذل أحمدي نجاد جهودا حثيثة خلال السنوات الأربع الماضية لإضعاف الملالي، فقد اتهم بعضهم مثل رافسنجاني والرئيس السابق للمجلس ناطق نوري بالفساد، بينما اتهم البعض الآخر مثل الرئيس السابق محمد خاتمي بالاشتراك في «مؤامرة يدبرها الأعداء الأجانب» لعلمنة النظام.

والأكثر أهمية أن أحمدي نجاد قد أعد خطة للاستحواذ على عدد كبير من الشركات التي استحوذ عليها الملالي في الفوضى التي أعقبت سقوط الشاه وإعادتها إلى الملكية العامة.

ويزعم الخبراء في إيران أن تلك الخطوة سوف تمثل أكبر انتقال للثروة من مجموعة اجتماعية محددة إلى أخرى في تاريخ إيران المعاصر، وربما يجد العديد من الملالي الأثرياء أنفسهم فجأة مجردين من القوى الاقتصادية التي اكتسبوها على مدار عقود.

ويعاني رجال الدين من حالة انقسام حيال الموقف الذي يجب عليهم اتخاذه من أحمدي نجاد، فحفنة من الملالي السياسيين ومن بينهم «المرشد الأعلى» على خامنئي أعلنوا تأييدهم لإعادة انتخابه، بينما وصفت قلة أخرى عملية إعادة انتخابه بـ«المزيفة» وأعلنوا «عدم شرعية» الإدارة. ويفترض أن ينهي خامنئي الذي يمثل القوة الإلهية على الأرض في ظل الأيديولوجية الخومينية الجدال الدائر حول الانتخابات بإعلان دعمه القوي لإعادة انتخاب أحمدي نجاد. وقد نعتت الحملة الدعائية للمسؤولين الحكوميين تدخل خامنئي بمصطلح «فصل الخطاب»، وهو مصطلح ديني يعني «نهاية المناقشة».

إلا أن خطابه فشل على أية حال في إنهاء النزاع، ناهيك عن رأب الصدع بينهما، بل إنه أثار غضب البعض، ودفع البعض الآخر إلى التثاؤب وأثار ضحكات الكثيرين. فالإيرانيون قد تجاوزوا تلك الممارسات المشكوك فيها، فلم يعد رجال الدين المنقسمون على أنفسهم والمتصارعون على المال والسلطة في موقع يمكنهم من نصح «الأمة» بترك خلافاتها جانبا لصالح أيديولوجيا منبوذة.

جريدة الشرق الاوسط

١٧ يوليو ٢٠٠٩

صناعة تزوير الانتخابات في إيران

مهدي خلجي

مع اقتراب موعد الانتخابات الإيرانية، يوم الجمعة في ١٢ يونيو، فإن المرشّحين الثلاثة الذين ينافسون أحمدي نجاد بدأوا بالإعراب عن قلقهم المتزايد من إمكانية تزوير نتائج الانتخابات. فلا يقتصر تأثير النظام الحاكم في الحملة الانتخابية نفسها، من نوع التغطية المتحيّزة التي يوفّرها التلفزيون الحكومي، بل إن من الممكن تزوير عمليات التصويت بطرق عديدة.

إجراءات التصويت

وفقاً للقانون الإيراني، فإن وزارة الداخلية هي المسؤولة عن إدارة العمليات الانتخابية. وفي كل دائرة انتخابية، تقوم الوزارة بتشكيل لجنة تنفيذية تضم رئيس الدائرة، والرئيس المحلي للهيئة الوطنية للتسجيل المدني، والمدعي العام أو ممثله، إضافةً إلى ٨ شخصيات محلّية تُحظى بالاحترام. كما يتوجّب على "مجلس الوصاية" أن يشرف على الانتخابات في كل مكتب إنتخابي، ولهذا الغرض فقد أنشأ لجان مراقبة تضمّ أكثر من ١٣٠ ألف عضو. ويحق لكل مرشّح أن يرسل مراقباً إلى كل مكتب انتخابي ثابت من أجل مراقبة عمليات التصويت وعمليات فرز الأوراق الانتخابية. إن العملية الانتخابية في إيران تتّبع منهجاً مختلفاً عن المنهج المعمول به في البلدان الغربية. مثلاً، ليس هنالك تسجيل للناخبين. فأهلية أي شخص للاقتراع تُحَدّد بواسطة "شهادة الولادة" (مع أن إيران استحدثت بطاقات هويّة شخصية مؤخراً، فإن هذه البطاقات لا تُستَخدَم في العملية الإنتخابية). وبطاقة الهوية، الصادرة عن الهيئة الوطنية للتسجيل المدني، تشبه جواز السفر، وفيها عدة صفحات يمكن إضافة أختام عليها. ويمكن للناخبين أن يتوجّهوا إلى أي واحد من الـ٦٠ ألف مكتب إنتخابي داخل إيران، أو في أنحاء العالم، بما في ذلك المكاتب الموجودة في ٣٥ مدينة أميركية. وحيث أن القانون لا يفرض على المواطن التصويت قرب مكان سكنه، فإن عدد المصوّتين في أي مكتب إنتخابي، أو حتى في مدينة ما، يمكن أن يفوق عدد الناخبين المؤهّلين في الدائرة المعنيّة.

وحينما يتسلّم الناخب أوراق الانتخاب، فإن الهيئة المشرفة تقوم بتسجيل رقم "شهادة الولادة" التي يحملها، وتختمها. ولكن، لا يبدو أن هنالك أي نظام للتحقّق من صحّة شهادات الولادة، سواءً أثناء التصويت أو بعده.

آليات التلاعب

يمكن التلاعب بعمليات التصويت بسهولة بطرق عدة:

جمع شهادات الولادة: في انتخابات سابقة، راجت تقارير بأن "لجنة الإمام الخميني"، وهي جمعية خيرية حكومية تابعة لـ"القائد" (أو "القائد الأعلى"، كما يحبّ أن يسمّي نفسه)، على خامنئي، قامت بـ"استئجار" بطاقات ولادة تعود إلى مواطنين فقراء. وكانت هنالك مزاعم بأنه، بعد ساعات التصويت النظامية، يقوم المزوّرون بتعبئة أوراق تصويت بالإستناد إلى بطاقات الولادة "المُستأجرة". وفي بعض الانتخابات، فإن عمليات التصويت تظل مفتوحة لعدة ساعات بعد وقت الإقفال المقرّر، الأمر الذي يثير مخاوف بأن الوقت الإضافي يُستخدم لوضع أوراق تصويت غير صحيحة.

الناخبون المؤهّلون

إن الاستناد إلى شهادات الولادة يعقّد احتساب الناخبين المؤهّلين. وتعطي الهيئات الحكومية المختلفة تقديرات متفاوتة جداً: في حين تعطي وزارة الداخلية رقم ٤٦ مليون ناخب إيراني مؤهّل، فإن مركز الإحصاءات الإيراني يزعم أن عدد الناخبين يفوق ٥١ مليوناً. إن عدم إمكانية حتى تقدير عدد الناخبين المؤهلين يجعل من الصعب التحقّق من وضع أوراق انتخابية "مزوّرة" في صناديق الإقتراع. ويفيد "المركز الوطني للتسجيل المدني" أن عدد شهادات الولادة يفوق بكثير عدد المواطنين الإيرانيين. فالعديد من هذه الشهادات هي "بدل عن ضائع" مزعوم، وليس هنالك ما يمنع أي مواطن من استخدام الشهادتين للتصويت في مركزي اقتراع مختلفين. يُضاف إلى ذلك أن بعض الإيرانيين لا يقومون بإلغاء شهادات ولادة أقربائهم بعد وفاتهم. وفي الانتخابات الرئاسية الأخيرة، أعلنت مصادر إصلاحية أن ميليشيا "الباسيج" استخدمت ما يزيد على ٢ مليون شهادة والدة مزوّرة.

الأمّية

وفقاً للإحصاءات الرسمية، يصل معدّل الأمية في إيران إلى ٢٠ بالمئة. وينبغي على المقترعين أن يكتبوا اسم المرشّح الذي يفضّلونه على ورقة الإقتراع؛ إن الرموز المصوّرة غير مقبولة، وليس مسموحاً للناخبين أن يضعوا علامة "X" إلى جانب إسم المرشح الذي يختارونه. وحيث أن كثيرين لا يجيدون الكتابة، تسمح الحكومة لمتطوّعين، غالباً ما يكونون من "الباسيج" بالتواجد داخل مراكز الإقتراع لمساعدة المقترعين في كتابة إسم المرشّح الذي يختارونه. أي أن متطوّعي "الباسيج" يمكنهم بسهولة أن يكتبوا أي إسم يشاؤون.

مراكز الاقتراع المتنقّلة: وفقاً لوزارة الداخلية، هنالك أكثر من ١٤٠٠٠ صندوق إقتراع متنقّل لخدمة الأشخاص غير القادرين على التصويت في ٤٧٠٠٠ مركز إقتراع ثابت (مثلاً، المقعدين، والعجّز، والعسكريين)؛ إن عدد مراكز الإقتراع المتنقّلة يعادل ١٠ أضعاف العدد الذي اعتُمِدَ في الإنتخابات السابقة. إن تأمين مراقبة كافية للصناديق المتنقّلة أمر صعب للغاية، الأمر الذي يخلق وضعاً لا يراقب فيه أحد عمليات الإقتراع أو عمليات فرز الأصوات.

عمليات عدّ الأصوات

ربما كانت عملية عدّ الأصوات، على مرحلتين، هي الأكثر إثارة للتساؤل في الإنتخابات الإيرانية. ففي كل مركز إقتراع، وبعد انتهاء ساعات التصويت، يتم عد الأصوات وتسجيلها في "الإستمارة ٢٢" بحضور ممثّلي المرشّحين، ووزارة الداخلية، ومجلس الوصاية. ولكن هذه الإستمارات تظل سرية، ولا يتم إعلان النتائج سواء للصحافة أو للمرشحين. ثم تأتي المرحلة الثانية، حيث يتم إرسال الإستمارات إلى وزارة الداخلية، وهنالك يتم فرز الأصوات ونشرها في "الإستمارة ٢٨"، التي تعطي نتائج التصويت لكل دائرة إنتخابية. ولكن، حيث أنه لا توجد مراقبة للأعمال التمهيدية، فلا سبيل لمقارنة "الاستمارة ٢٨" بـ"الاستمارة ٢٢". بكلام آخر، يمكن لممثلي مجلس الوصاية أو وزارة الداخلية أن يغيّروا الأعداد الإجمالية قبل إعلانها. إن هذه المرحلة تثير شكوك المرشّحين والمراقبين الخارجيين حول مدى دقّة عمليات عد الأصوات، ونزاهتها.

المصادقة على الانتخابات

تتم المصادقة الرسمية على نتائج الانتخابات في مرحلتين. المرحلة الأولى هي مصادقة مجلس الوصاية، وهو هيئة منحازة لا تخفي خياراتها السياسية. وفي الماضي، حدث أن ألغى مجلس الوصاية نتائج التصويت في مقاطعات معيّنة بحجة أنه حدثت فيها مشاكل. وليس بالصدفة أن تلك المقاطعات كانت مقاطعات حاز فيها الإصلاحيون نسبة مرتفعة. أما المرحلة الثانية من عملية التصديق فتتمثل في المرشد على خامنئي، الذي يملك السلطة الدستورية لتجاوز نتائج التصويت إذا قرّر ذلك. وفي رسالة نُشِرَت في ٧ يونيو، أعربت مجموعة من موظفي وزارة الداخلية عن قلقها بشأن خطط الوزارة للتدخل وتزوير النتائج بمختلف الطرق. وقد كشف موظفو وزارة الداخلية فتوى أصدرها أحد آيات الله في "قم"، تمنح موظفي الوزارة الحق الديني لتزوير الانتخابات لصالح أحمدي نجاد. وتقول مصادر إصلاحية، بينها موقع "روز" أن صاحب الفتوى هو "آية الله محمد تقي مصباح يزدي"، المعروف بتأييده الشديد لأحمدي نجاد. كما وجّه ممثّلو مير حسين موسوي ومهدي كرّوبي رسالة مفتوحة، تم نشرها في ٨ يونيو، إلى سكرتير مجلس الوصاية، أحمد جنتي، حذّروا فيها من التلاعب بالإنتخابات

خلاصة

لا يثق منافسو أحمدي نجاد بأن وزارة الداخلية ستحترم القانون وتسمح بإجراء انتخابات نزيهة. وقد اقترح مهدي كرّوبي ومير حسين موسوي تأليف "لجنة لصيانة نزاهة عمليات التصويت" من أجل الإشراف على الإنتخابات نيابةً عن المرشحين، ولكن وزارة الداخلية ومجلس الوصاية رفضا الفكرة. وليس واضحاً مدى التلاعب الذي سيحصل في يوم ١٢ يونيو، ولكن من الواضح جداً أن أجراءات الإنتخاب في إيران تتيح مجالاً وفيراً للتزوير على نطاق واسع.

السبت ١٣ حزيران (يونيو)

٢٠٠٩

ما الخطأ الذي حدث في إيران؟

عطاء الله مهاجراني

عشية الثورة في إيران في عامي ١٩٧٨ و١٩٧٩، كان هناك شعار وطني يقول: «يسقط الشاه». وفي هذه الأيام، اختار الإيرانيون شعارا جديدا وهو: «يسقط الديكتاتور».

والسؤال هو: ما الاختلاف بين الشعارين وبين هاتين الحقبتين؟ وهل يعني ذلك أن الشاه قد ذهب ولكن بقي الديكتاتور؟

يبدو بالنسبة لي أن هناك تاريخا طويلا من القمع في الدول الشرقية، وتاريخنا وأعمالنا الأدبية تزخر بالأنظمة الاستبدادية.

وفي هذا المقال، أود التركيز على أحد أبعاد النظم الديكتاتورية، حيث تحتاج الديكتاتورية إلى تزيين وجهها، وإلى تبرير سلوكها وأسلوبها. والكذب هو السلاح الأكبر للنظم الديكتاتورية في التاريخ. ومن يمكن أن ينسى الدور الذي لعبه غوبلز في ألمانيا خلال الحرب العالمية الثانية؟

راجع هتلر استخدام الدعاية الكاذبة خلال الحرب العالمية الأولى في الفصل السادس من كتابه «كفاحي». وفي معرض نقده للجهد الألماني، أدرج تعليقات عن دور الدعاية بصورة عامة. ويعرض كلامه نظرة متعمقة في الوسائل التي استخدمها الحزب النازي. وشرح هتلر بصراحة آراءه في الدعاية: «يكمن فن الدعاية في فهم الأفكار العاطفية للقطاع العريض من الشعب، وفي العثور على الطريق الذي يوصل إلى اهتمام ومن ثم قلوب القطاع العريض، وذلك عن طريق نمط صحيح من الناحية السيكولوجية. وتظهر حقيقة أن أولادنا الأذكياء لا يفهمون ذلك كيف أنهم مخدوعون وكسالى من الناحية العقلية. وتعد استجابة القطاع العريض من الشعب محدودة جدا، وذكاؤهم ضحلا. ولكن قدرتهم على النسيان كبيرة. وفي تتبع هذه الحقائق، فإن جميع الدعاية الفعالة يجب أن تكون محصورة على نقاط قليلة جدا، ويجب أن تعزف على قيثارة هذه الشعارات حتى يفهم آخر فرد من الشعب ما تريد منه أن يفهمه من شعارك.

وبمجرد أن تضحي بهذا الشعار وتحاول أن تكون متعدد الجوانب فإن الأثر يضيع سدى لأن الجمهور لن يمكنه هضم المادة المعروضة أو الإبقاء عليها. وبهذه الطريقة تضعف النتيجة، وفي النهاية تلغى تماما. ولذا نرى أنه يجب أن تتبع الدعاية نهجا بسيطا، وعليه فإن الوسائل الأساسية يجب أن تكون سليمة من الناحية النفسية».

ويشار إلى أن غوبلز حصل على دكتوراه من جامعة هيدلبرغ في ١٩٢١، وكتب بحثا عن رومانسية القرن الثامن عشر. وكان هو مهندس الدعاية لهتلر!

وفي هذه الأيام داخل إيران نشهد نمطا مختلفا من الدعاية، فالحكومة تستخدم الإذاعة والتلفزيون الوطنيين اللذين يداران تحت رعاية آية الله خامنئي للإشارة بصورة مستمرة إلى الإصلاحيين على أنهم عملاء الولايات المتحدة والغرب، وأنهم يحصلون على دعم من إسرائيل، وأن الإصلاحيين ينظمون لثورة مخملية ضد النظام. ويحافظون على تكرار هذا النوع من الدعاية في التلفزيون والإذاعة وفي صحف حكومية مثل «كيهان». وهذه هي التعاليم الحقيقية لجوزيف غوبلز، الذي كان يعتقد أنه: «إذا قلت كذبة كبيرة وظللت تكررها فإن الناس سوف يؤمنون بها في النهاية. ويمكن الإبقاء على الكذبة فقط للمدة التي تمكن الدولة من حماية الناس من التبعات السياسية والاقتصادية والعسكرية للكذبة. وبهذا يكون من المهم للدولة أن تستخدم جميع قواتها من أجل قمع المعارضة، حيث إن الحقيقة هي العدو اللدود للكذب، ولذا فإن الحقيقية هي العدو الأكبر للدولة».

واعتمادا على وسائل الإعلام الحكومية، فإن أحمدي نجاد رئيس معادٍ لإسرائيل، وفي الناحية الأخرى فإن مير حسين موسوي ومناصريه مع إسرائيل. أتذكر جيدا أنه عندما قتل فورهار، وزوجته، وبعض الروائيين والشعراء الإيرانيين على يد القوات الأمنية، أعلن آية الله خامنئي في خطبة الجمعة أنهم قتلوا على يد عملاء إسرائيليين. وبعد التحقيق نشرت وزارة الاستخبارات إعلانا يعترف بأن طاقمها مسؤول عن عمليات القتل هذه.

ولا أريد القول بأن إسرائيل ليست ضد أحمدي نجاد وحسب، ولكن أريد القول بأن إسرائيل راضية بدرجة كبيرة عن أحمدي نجاد. وربما تسأل لماذا تكون إسرائيل

راضية عن أحمدي نجاد، فأحمدي نجاد يؤمن بأنه يجب إزالة إسرائيل من خارطة العالم، كما أنه ضد المحرقة؟

في الشهر الماضي كتب جيل رونين مقالا مهما جدا في صحيفة إسرائيلية تدعى «أروتز شيفا»، ونُشر المقال في ٢٣ يونيو (حزيران) ٢٠٠٩. «قال مدير الموساد مائير داغان للجنة الدفاع والشؤون الخارجية بالكنيست الأسبوع الماضي إنه لو كان المرشح الإصلاحي موسوي قد فاز، لكانت ستصبح أمام إسرائيل مشكلة أكبر لأنها كانت ستضطر لتوضيح الخطر الإيراني للعالم».

فعندما كان موسوي رئيسا للوزراء في نهاية الثمانينات، كان من ضمن من دشنوا البرنامج النووي العسكري الإيراني، حسب ما قاله المحلل المخضرم رون بين يشعي في مقال نشر أخيرا على موقع «يديعوت أحرونوت» العبري. «كان هو الشخص الذي بدأ برنامجا سريا للحصول على معدات ومعلومات خاصة بإنتاج الأسلحة النووية من العالم الباكستاني عبد القادر خان». وعلاوة على ذلك، أكد موسوي في عشية الانتخابات أنه حال انتخابه رئيسا فإنه سوف يستأنف البرنامج النووي الإيراني، ويعني بذلك أن انتخابه لا يحتمل أن يدفع إيران إلى التخلي عن طموحاتها النووية العسكرية.

وعلى الجانب الآخر، فإن أحمدي نجاد يعد «ركيزة دبلوماسية للغرب بصورة عامة وإسرائيل بصورة خاصة. فتعصبه الشيعي ورفضه للهولوكوست كان مصدر رعب داخل الدول العربية والغربية، وساعد على بناء جبهة عالمية معادية لإيران».

ويوافق على ذلك أفرايم عنبار، مدير مركز «بيغن السادات» في جامعة بار إيلان: «لا يعني وصف موسوي بأنه معتدل أو إصلاحي أنه شخص جيد، فقد أقرته القيادة الإسلامية»، حسب ما قاله لـ«سي بي إس نيوز». «إذا كان لدينا أحمدي نجاد فنحن نعرف أين نقف، وإذا كان لدينا موسوي، فلدينا ثعبان في صورة لطيفة».

وأعتقد أنه في الوقت الحالي تريد إسرائيل بصورة ملحة عدوا مثل أحمدي نجاد ليخلق الفرصة المثلى لها. إنهم يريدون شيئا مثل خطاب أحمدي نجاد في سويسرا،

والذي أهدى فيه ثروة ذهبية لإسرائيل. لقد حضر أحمدي نجاد مؤتمر الأمم المتحدة عن العنصرية في جنيف، ولكنه كان السبب الرئيسي وراء إصدار المؤتمر بيانا يدعم إسرائيل.

وأعتقد أن الإيرانيين يعرفون أن الدعاية المعادية لإسرائيل كذبة كبرى، من أجل تبرير التلاعب الذي وقع في الانتخابات الأخيرة. وبسبب ذلك، يهتف عدد كبير من الإيرانيين كل ليلة: «يسقط الديكتاتور».

جريدة الشرق الأوسط

الرابع من أغسطس ٢٠٠٩

ماذا يجري في إيران؟

عبد الخالق حسين

أعتقد من الخطأ تفسير ما يجري في إيران بأنه مجرد مظاهرات احتجاجية على تزييف نتائج الانتخابات الرئاسية، وأنها من أجل المرشح الرئاسي الإصلاحي "الخاسر" السيد مير حسين موسوي، لأن هذا التزييف كان يحصل في معظم الانتخابات الرئاسية والبرلمانية السابقة دون أي رد فعل يذكر. لذلك أرى، وفي ظل انقسام المجتمع الإيراني، سياسيا واقتصاديا، واتساع الفجوة بين الشعب والنخبة الحاكمة، فأغلب الظن أن هذه الانتفاضة كانت ستحصل مهما كانت نتائج الانتخابات، فهي أشبه بالبركان الذي كان ينتظر لحظة الانفجار في الوقت المناسب، وجاء تزييف الانتخابات ليحصل الانفجار المدوي.

وعلى هذا الأساس، يمكن اعتبار هذه الانتفاضة في طهران والمدن الإيرانية الكبرى الأخرى هي ثورة شعبية عارمة على دكتاتورية النظام الثيوقراطي، تشبه تماماً الثورة الإيرانية الأولى التي اندلعت عام ١٩٧٩ احتجاجاً على ديكتاتورية الشاه، الثورة التي شاركت فيها جميع الطبقات الشعبية والقوى السياسية، العلمانية والدينية، ولكنها في نهاية المطاف سرقت منها من قبل التيار الإسلامي بقيادة الخميني. وكانت الجماهير الواسعة تأمل من ثورتها تلك تحسين أوضاعها المعيشية، وممارسة حرياتها، إلا إنها لم تنل أي شيء، وقد رد الخميني على المطالبين بتحسين أوضاعهم المعيشية فيما بعد بتهكم قائلاً: "أن الشعب الإيراني لم يثر من أجل العلف" أي أنه ثار من أجل الدين، وبذلك فقد أسقط الخميني العامل الاقتصادي ومعاناة الناس من الفقر والاستلاب من أسباب الثورة، وركز فقط على العامل الديني، وكأن الشاه كان قد منع الإيرانيين من أداء الفروض الدينية.

نعم، ما يجري في إيران اليوم هو ثورة شعبية بكل معنى الكلمة، وهي حصيلة تراكمات لمعاناة وخيبة أمل الجماهير خلال الثلاثين عاماً الماضية حتى بلغت مرحلة الانفجار. إذ يجب أن نعرف أن ٧٠٪ من الشعب الإيراني هم دون الثلاثين عاماً من العمر، أي

أنهم ولدوا بعد الثورة، ونحو ٥٠٪ منهم دون ٢٥ سنة، ونسبة البطالة في عموم القوى العاملة نحو ٢٠٪ ونحو ٢٥٪ في أوساط الخريجين الجامعيين، وقد حرم الشعب من الخبز والحرية ولا أي بصيص أمل لهم للمستقبل. كما وفشل حكم الملالي إقناع غالبية الشعب بالتمسك بالدين، إذ تفيد الأرقام التي كشف عنها رئيس الشؤون الثقافية في بلدية طهران، في مؤتمر صحفي قبل سنوات أن نسبة غير المصلين قد تجاوزت ٨٠٪، و نسبة الإباحية ٦٠٪، وبلغت نسبة المدمنين على المخدرات ٢٠٪. وبذلك فقد حقق النظام الإسلامي في إيران نجاحاً باهراً في إبعاد الناس عن الدين.

كذلك خيَّبَ الإصلاحيون ،من داخل النخبة الحاكمة، آمال الشباب في الإصلاح الذي وعدوا به، وخاصة الرئيس السابق محمد خاتمي الذي حصد أعلى نسبة من الأصوات، وخاصة في انتخابات رئاسته الثانية، ولكن لم يستطع تنفيذ وعوده الانتخابية، إما لأنه كان مكبلاً بقيود النظام، أو لأنه لم يكن إصلاحيا حقيقياً، بل أراد امتصاص غضب الجماهير وحماية النظام. وحتى وعود المرشح الإصلاحي الحالي، مير حسين موسوي، ليس مؤكداً أنه كان بإمكانه تنفيذها، فالأمور بيد المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية، أي "الولي الفقيه" وهو السيد علي خامنئي، ومجلس صيانة الدستور غير المنتخبين من قبل الشعب.

ولذالك أعتقد أن الجماهير تريد من انتفاضتها هذه ليس الإصلاح الترقيعي، بل التغيير الجذري وذلك بتبديل النظام، من نظام ثيوقراطي إلى نظام ديمقراطي يستجيب لمتطلبات الشعب في التمتع بالحرية ومواردها الاقتصادية والعيش الكريم دون حرمان واستلاب.

وكما تقول الحكمة، إن الفضل في فوز المرشح السيئ يعود بالأساس إلى مقاطعة الأخيار للانتخابات. وهذا ما حصل في الانتخابات الرئاسية الإيرانية السابقة عام ٢٠٠٥، عندما فاجأ محمود أحمدي نجاد، غير المعروف خارج طهران، الشعب الإيراني بفوزه على منافسه المعروف الشيخ هاشمي رفسنجاني، وذلك بسبب مقاطعة الجماهير المطالبة بالإصلاح لتلك الانتخابات نتيجة الإحباط الذي أصابهم من فشل الرئيس

السابق محمد خاتمي في تنفيذ وعوده بالإصلاح. كما ولم يكن الشيخ رفسنجاني يتمتع بسمعة جيدة لدى الشعب بعد أن كان رئيساً للجمهورية لدورتين متتاليتين ودون أن يقدم أي عمل إصلاحي. كذلك نعلم أن السيد مير حسين موسوي كان رئيساً للوزراء في عهد الخميني، وكما أخبرنا الآن – الكاتب الإيراني المعروف، السيد أمير طاهري- أن موسوي هو ابن عم السيد علي خامنئي، ولكنهما ليسا على وئام. لذا لم يتوقع أحد من هكذا شخص أن يحقق طموحات الشعب في الإصلاح المطلوب، ما لم ترغمه الجماهير على ذلك.

ولذلك فقد استخلصت الجماهير الإيرانية درساً بليغاً من تجاربها السابقة، فشاركت بكل ثقلها هذه المرة في الانتخابات من أجل إلحاق الهزيمة بمحمود أحمدي نجاد ومنعه من الفوز ثانية والتخلص منه. لذا بلغت نسبة المشاركة رقماً قياسياً أكثر من ٨٠٪ من الذين يحق لهم التصويت ومعظمهم من الشباب والنساء. وقد ساعد تزييف الانتخابات على تفجير القنبلة الموقوتة ضد النظام، ليس من أجل موسوي بل من أجل التغيير الجذري للنظام.

هناك عدة ملاحظات واستنتاجات جديرة بالذكر، وهي كما يلي:

١- عدم حيادية المرشد علي خامنئي: من المفترض في النظام الإسلامي الإيراني أن يكون المرشد الأعلى محايداً غير منحاز إلى أية جهة، خاصة وإن جميع المرشحين هم من داخل النظام الإسلامي، لأنه وفق فرضية النظام أن المرشد هو إمام معصوم من الخطأ، والمفترض أنه الأعلم والأكثر حكمة من غيره، وأنه "الولي الفقيه"، وظل الله على الأرض، ونائب الإمام الغائب (المهدي المنتظر) ويحكم نيابة عنه، لذلك كان الرجل محاطاً بالقداسة، وأي انتقاد يوجه له هو انتقاد للذات الإلهية، ورغم كل هذه الصفات التي يتمتع بها المرشد الأعلى، إلا إنه لم يستطع إخفاء تحيزه لمحمود أحمدي نجاد ضد منافسيه، فهنأه وباركه على فوزه فوراً عند إعلان النتائج وحتى قبل أن يصادق عليها مجلس صيانة الدستور، أو التأكد من مواقف المرشحين الخاسرين من هذه النتائج. ولما استلم اعتراضاً من المرشحين الخاسرين، وطعنهم بالنتائج

واتهامهم المسؤولين بالتزوير على نطاق واسع، وتحت ضغوط احتجاجات الجماهير، أضطر المرشد إلى التراجع ومطالبة المجلس بإجراء تحقيق في الانتهاكات، وبإعادة فرز أوراق التصويت الجزئي في بعض الأماكن وليس كلها. ومن هنا ولأول مرة فقد وضع خامنئي نفسه في موقف حرج.

٢- واستنتاجاً للملاحظة الأولى، فقد خسر المرشد الأعلى السيد علي خامنئي مصداقيته وقداسته، بل وهتفت الجماهير ولأول مرة بسقوطه، إضافة إلى الهتافات المتكررة "الموت للدكتاتور". والمقصود بهذا الهتاف هو المرشد الأعلى وليس محمود أحمدي نجاد الذي يعرف الجميع أنه مجرد خادم مطيع للمرشد. وهذه سابقة في النظام الإسلامي الإيراني، إن دل على شيء فإنما يدل على فقدان هيبة المرشد ومصداقيته، حيث سقط جدار الخوف لدى الجماهير في تحدي النظام الحاكم.

٣- كشفت الانتفاضة عن صراع عنيف وشرخ عميق في صفوف النخبة الحاكمة في المؤسسة الدينية، وأن هناك معارضة قوية من زعماء كبار للثورة الإسلامية لزعامة المرشد الأعلى والرئيس محمود أحمدي نجاد وسياساتهما التي قادت البلاد إلى شفا هاوية، ومن هؤلاء الزعماء السيد محمد خاتمي، والشيخ هاشمي رفسنجاني، ومير حسين موسوي، والشيخ كروبي، إضافة إلى عدد من آيات الله أعلنوا معارضتهم الشديدة لفوز أحمدي نجاد... الخ. (وفي قم، أصدر المرجع الأعلى آية الله صانعي فتوى بتحريم التعامل مع حكومة احمدي نجاد على أساس أنها حكومة غير شرعية. وقال إن التعامل معها «حرام دينيا». إذن بدأت بين كبار آيات الله وأعضاء في مجلس الخبراء التساؤلات حول «صلاحية المرشد». فمهام مجلس الخبراء هي التأكد من صلاحية المرشد، وإذا كانت الإجابة بالنفي فمن حق مجلس الخبراء إقالته. ذلك هو الدستور الإيراني. (مقابلة مع إبراهيم يزدي، الشرق الأوسط، ٢٠٠٩/٦/١٧). والجدير بالذكر أن رفسنجاني هو رئيس مجلس الخبراء، وهو في صراع مفتوح مع المرشد. وهذه حالة غير مسبوقة في تاريخ الجمهورية الإسلامية، تشير إلى نوايا جدية في التغيير.

٤- وبناءً على الملاحظات السابقة، فهناك احتمال كبير أن معظم رجال الدين وقادة الإصلاح السياسي من داخل المؤسسة الحاكمة توصلوا إلى قناعة أن النظام الإسلامي قد فشل فشلاً ذريعاً في تحقيق ما كانوا يأملون من ثورتهم الإسلامية، وأن النظام الإسلامي قد استنفد دوره وصار يهدد الشعب الإيراني بالكوارث، لذلك حان الوقت لتغييره قبل فوات الأوان.

٥- يبدو أيضاً، أن تَوَصَّلَ الإصلاحيون ومعهم رجال الدين الكبار، إلى أن إصرار الثنائي، خامنئي ونجاد على البرنامج النووي غير المجدي، وتصدير الثورة الإسلامية، والتدخل الفض في شؤون دول المنطقة، وصرف المليارات من الدولارات من أموال الشعب المحروم، على مليشيات وأحزاب دينية في الخارج لزعزعة الأوضاع وخلق عدم الاستقرار في دول المنطقة، ستقود إيران إلى كارثة ماحقة، وإلى المزيد من العزلة وفرض الحصار الاقتصادي عليها، واحتمال شن حروب مدمرة عليها من قبل إسرائيل وربما حتى أمريكا كما حصل للنظام البعثي في العراق.

٦- تصعيد التوتر بين الجانبين: كلما طالت الانتفاضة، ازداد احتمال تمادي النظام في أخذ المزيد من الإجراءات القمعية ضد المتظاهرين، وبالتالي تصعيد الصدام بين الجماهير والقوات الأمنية، إذ تفيد الأنباء بمقتل نحو ١١ من المتظاهرين على أيدي باسيج، واعتقال أكثر من ٥٠٠ من النشطاء الإصلاحيين، من بينهم شخصيات كبيرة من أنصار موسوي وهم: الاقتصادي سعيد ليلاز، وعالم الاجتماع حميد رضا جلالي بور، وأخيراً إبراهيم يزدي، أول وزير خارجية للجمهورية الإسلامية عام ١٩٧٩، الذي تم اعتقاله البارحة وهو مريض راقد في قسم العناية المركزة في أحد مستشفيات طهران كما صرح ابنه لإذاعة بي بي سي. كذلك أفادت الأنباء عن تعرض السكن الجامعي في عدد من المدن الإيرانية لهجمات على يد مليشيا الباسيج التابعة للحرس الثوري الايراني. ومقابل هذه الإجراءات القمعية، أعلن موسوي أن يوم الخميس هو يوم إعلان الحداد على الشهداء في المساجد في كافة أنحاء إيران، حيث نظمت مسيرات متشحة بالسواد في طهران ومعظم المدن الإيرانية الكبرى، الأمر الذي سيزيد من عزلة النظام ومن غضب الجماهير عليه، وبالتالي تقريب ساعة سقوطه.

٧- وفي خضم هذه الانتفاضة وإصرار الجماهير على المواصلة ورفضها لنتائج الانتخابات ودعمها لزعامة السيد موسوي، يضطر السيد موسوي أن يستجيب لنداء الجماهير، وبدوره وكافة القادة الإصلاحيين إلى أخذ موضوع التغيير بجدية وليس مجرد تغيير أشخاص أو إجراء إصلاحات طفيفة.

هل هناك أدلة على تزييف الانتخابات؟

معظم المحللين السياسيين يعتقدون بالتزييف. فالدعم الجماهيري للمرشح الإصلاحي مير حسين موسوي قبل الانتخابات كان كبيراً جداً في المدن وخاصة بين الشباب والنساء، بينما كان محمود أحمدي نجاد يتمتع بشعبية كبيرة في المناطق القروية التي تنتشر فيها الأمية. ولكن ظهرت النتائج تساوت فيها نسب التصويت بثلثين لأحمدي نجاد وثلث لموسوي في القرى والمدن على حد سواء، وهذا غير ممكن. كذلك الدعم الجماهيري الواسع لموسوي بعد الانتخابات يؤكد التزييف. والسبب الآخر هو المعطيات السابقة للنظام لا تدعو إلى الاطمئنان.

أما موقف العالم الخارجي وبالأخص أمريكا، من الانتفاضة، فقد أوضح الرئيس أوباما سبب عدم ظهور الولايات المتحدة بمظهر الداعم للمعارضة قائلاً إن "أسهل ذريعة يمكن أن يستخدمها الرجعيون لقمع الإصلاحيين هي اتهامهم بتلقي دعم أمريكي". وهذا ما حصل بالفعل، فقد اتهمت إيران الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى بالتدخل. ولكن الدعم الرئيسي للمعارضة من الخارج يأتي من الإعلامي المعولم على مدار الساعة من فضائيات وإذاعات وانترنت ومراسلي الصحف، فرغم محاولات الحكومة الإيرانية فرض التعتيم على ما يجري من انتهاكات ضد الجماهير المنتفضة، فقد بات العالم يشاهد ما يجري في إيران أولاً بأول، وهذا الدعم الإعلامي يعطي سنداً معنوياً للجماهير وزخماً متزايداً للانتفاضة الشعبية، تقرب ساعة سقوط النظام.

ما هي سيناريوهات الانتفاضة؟ هل سيقبل مؤيدو الإصلاحيين بمجرد إعادة فرز الأصوات الجزئي كما أمر المرشد الأعلى، والذي من المؤكد أنه سوف لن يغير شيئاً

من النتائج المعلنة، أم ستصر الجماهير على إعادة الانتخابات بين موسوي ونجاد؟ وإذا ما وافقت السلطة على إعادة الانتخابات فهذا يعني نهاية مكانة على خامنئي وأحمدي نجاد.

وهل سيسقط النظام الإسلامي؟ وما هو البديل، وبعد أن رأوا من حماس الجماهير المنتفضة المتعطشة للتغيير، هل غيَّر الإصلاحيون موقفهم السابق من مجرد إجراء إصلاحات طفيفة على النظام، أم تغييره جذرياً إلى نظام ديمقراطي حقيقي يخرج إيران من المأزق، ويعيدها إلى التعايش السلمي مع العالم، وتغيير سياساتها التصادمية، بما فيه وقف برنامجها النووي وتصدير الثورة ودعم الحركات الإسلامية الراديكالية في الخارج؟

وعلى ضوء تسارع الأحداث في إيران، أعتقد أن كل من هذه السيناريوهات محتملة، وليس بإمكان أحد التكهن بها في الوقت الحاضر. ولكن من المؤكد أن إيران سوف لن تكن نفسها كما كانت قبل هذه الانتفاضة.

الحوار المتمدن

٢٠ يونيو ٢٠٠٩

أوهام النظام الإيراني في مصادرة العقول والفضاءات

خالد غزال

أشارت وسائل الإعلام الإيرانية والعالمية إلى «جهد» تقوم به الأجهزة الأمنية الإيرانية في مصادرة الصحون اللاقطة المنصوبة على أسطح المنازل، منعا لاستخدامها في التقاط شبكات الإعلام الخارجية والمحطات الفضائية غير الإيرانية. يأتي هذا الإجراء بعد عملية منتظمة لم تتوقف حتى الآن في إغلاق مواقع الإنترنت وحجبها عن الجمهور، وإقفال الإذاعات ومحطات التلفزة غير الرسمية في جميع المناطق الإيرانية، وقبلها أيضا إغلاق الصحف المعارضة ومصادرة كل ما يمت إلى تعريف الشعب الإيراني والعالم بما يجري من أحداث داخلية.

تهدف هذه الإجراءات جميعها إلى تقديم صورة أحادية حول ما يجري في إيران، هي الصورة الصادرة عن المؤسسة الرسمية، واتباع سياسة «تجهيل» شاملة عبر الإقفال على العالم ومصادرة الفضاء الخارجي بشتى الوسائل.

ورغم كل الإجراءات التي اتخذها النظام في هذا المجال، فإن العالم ظل على تواصل ومعرفة بمجريات الأحداث. يعيش أركان النظام وهو غير مدرك لمدى التطورات التي حصلت في العالم، وخصوصا في مدار ثورة الاتصالات والإعلام، بحيث يستحيل نجاح إجراءات التجهيل بشكل كامل. لا يعني ذلك أن النظام لم ينجح في حجب الكثير من الممارسات القمعية التي قام بها، لكن هذا الحجب ظل جزئيا، وأمكن إعلام العالم الخارجي بما يجري بشكل واسع، وبوسائل تقنية لجأ إليها المتظاهرون، خصوصا منها الهواتف الخلوية المتطورة التي تحولت إلى وسائل إعلام فتاكة، كاشفة القمع الحاصل. هكذا يمكن القول بعجز مصادرة الفضاء الخارجي من قبل الأجهزة الأمنية، واستمرار العالم على تواصل مع الأحداث الجارية، متحدية العقلية السائدة التي لاتزال تعيش وهم الإقفال على نفسها، وعلى المجتمع بشكل عام.

الصور النمطية والخوف من الكلمة

تعيد الصورة النمطية التي يرغب النظام الإيراني تظهيرها واحتكارها إلى الأذهان، ما عرفه العالم بشكل مماثل في ظل أنظمة شمولية، خصوصا في الدول ذات الانتماء الشيوعي السابق، والأنظمة النازية والفاشية، من دون نسيان صلة أنظمة الاستبداد العربي بهذا النهج.

ينتمي النظام الإيراني إلى فصيلة الأنظمة الشمولية التي قامت في العالم مستندة إلى إيديولوجيا تحتكر بموجبها الحقيقة وتقدم تصوراتها وأفكارها بصفتها القانون الوحيد الذي على الشعب اتباعه، بما فيه من قولبة للمجتمع والحياة السياسية في وجهة محددة. ينبع من هذا التوجه نظام يرفض الإقرار بحق تكوّن قوى سياسية معارضة، وحجبا لحرية الفكر والرأي والتعبير، وفرض الرأي الأحادي على الحياة السياسية والاجتماعية. تتميز هذه الأنظمة بالخوف من الكلمة، ومن معرفة الشعوب الأخرى حقائق ووقائع ممارساته، ويصر على تقديم صورة محددة، هي تلك التي يراها مناسبة من وجهة نظره في التعميم. لذا يرى في وسائل الإعلام الأجنبية وغير الخاضعة لسلطته قوة متآمرة على الشعب والنظام، وأنها تمثل «الشيطان الأكبر»، طالما أنها لا تكتفي بما يقدمه النظام ووسائل إعلامه من معلومات ووقائع.

ولأنّ هذا النظام يقوم على إيديولوجيا متشددة في عصبيتها ورفضها للآخر، مضافا إليها حال من الانغلاق الذهني والفكري عما يجري من تطورات، وهو جهل ليس بما يجري في العالم فقط، بمقدار ما هو جهل بالمشكلات الداخلية التي تعصف بالمجتمع الإيراني، وتتسبب في انفصام بين واقع النظام وطبيعة القوى المتكونة على امتداد ثلاثة عقود. صحيح أن النظام قادر على كمّ الأفواه، وعلى حجب حيز كبير من الوقائع الجارية لمدى زمني محدد، لكنّ هذه الإجراءات المتسمة بالعنف، لا تدلل على قوة هذا النظام ومؤسساته، والسيطرة على مقاليد الأمور.

يعجز هذا النظام، على غرار كل الأنظمة الشمولية عن الدخول في نقاش داخلي لمشكلاته مع القوى ذات الآراء المختلفة، كما يعجز عن تقديم صورة فعلية عن علاقته بشعبه تجاه العالم، فهو مضطر لتقديم نفسه الضحية والمستهدف من الخارج، والمدافع القوي عن القيم التي يدعي حمايتها، وخصوصا أنها هذه المرة تأتي في صيغة حماية الدين ومبادئه من أعداء النظام

يعيد النظام الإيراني، عبر سياسته في مصادرة الإعلام بمختلف جوانبه، التذكير بما كان يعرف بـ«الستار الحديدي» الذي مارسته أنظمة ديكتاتورية في العالم. على رغم الاختلاف الجذري بين معطيات تلك المرحلة من التاريخ، وبين الزمن الحاضر، لأن أنظمة «الستار الحديدي» عجزت آنذاك وبشكل كامل عن حجب صورة ووقائع مجريات الأحداث الجارية، ومعها نمط ممارسة النظام وعمليات الاضطهاد التي كانت تصيب شعوبها.

في زمن تحول فيه العالم إلى «قرية صغيرة» بفضل ثورة المعلومات والاتصالات، يبدو النظام الإيراني مشدودا إلى تاريخ وزمن لم تعد له صلة بمجريات التطور، تعيش المؤسسة السياسية- الدينية- العسكرية في إيران خارج منطق التاريخ، بحيث لن تنفعها سياسة استحضار الماضي وإسقاطه على الحاضر. فالنظام دخل في أزمة حقيقية تخترقه أفقيا وعموديا، وأقصر الطرق لتفاقم أزماته هو عدم الاعتراف بها، واستخدام القمع وسيلة وحيدة لمنع تفجرها، ويكمن الخطأ الأكبر في الإقفال على التناقضات والتفاعلات الجارية، وإبقاء الشعب في حالة من الجهل والتجهيل وسيلة للهيمنة.

يتميز المجتمع الإيراني بالكثير من الحيوية والتفاعل مع التطورات التي تجري على صعيد التواصل مع العالم المتقدم، وعلى صعيد مواجهة الاضطهاد الذي يخضع إليه في الداخل. تجلت هذه الحيوية في مناسبات عديدة في تاريخه خلال نضاله ضد الاستبداد، من الثورة الدستورية العام ١٩٠٦، إلى ثورة محمد مصدق العام ١٩٥٣،

إلى الثورة الإسلامية ضد الشاه العام ١٩٧٩، وصولا إلى التظاهرات الأخيرة ضد التزوير الانتخابي، حيث أعادت هذه الأحداث نماذج من الثورات السابقة برفعها الشعار المركزي: «فليسقط الديكتاتور». في كل هذه المحطات عجزت الأجهزة الأمنية عن الإقفال على الأحداث والاستمرار في سياسة التجهيل، وهو أمر يتكرر اليوم وسط استحالة حجب المعلومة، مهما كان حجمها، في ظل ثورة المعلومات والاتصالات.

لن يتأخر الزمن الذي ستكتشف فيه مؤسسات السلطة في إيران أنها تلهث خارج التاريخ، وأن ثأر التاريخ من السير عكسه، أمر شبه حتمي كما بدا في الأزمة الإيرانية نفسها.

جريدة "أوان" الكويتية

إيران: تصدير للثورة أم تصدير للأزمة؟

يوسف مكي

في المستوى المتعلق بتصدير الأزمة من نظريات الحرب، تلجأ الدول إلى شن الحروب لحل مشاكلها الداخلية المستعصية، وذلك بتوجيه سياساتها نحو الخارج، بما يؤدي إلى خلق صراعات حادة بينها، وبين الدول التي أصبحت هدفا لأعدائها. وفي هذا السياق من التحليل، تطرح الدول المعتدية، مجموعة من الذرائع تحاول، عن طريق أجهزة إعلامها ومختلف مؤسساتها، جعلها أسبابا لتبرير مشروعية عدوانها. ومن ضمن الذرائع التي تطرح عادة، المطالبة بحدود آمنة عصية على الاختراق، أو الحقوق التاريخية في أراضي البلد المستهدف، كما هو الحال بالنسبة للكيان الصهيوني في صراعه الطويل مع العرب. وتطرح استعادة الحقوق القومية، كذريعة أخرى لشن الحرب. وتلك كانت حجة هتلر لإعلان الحرب على الحلفاء، في بداية الحرب العالمية الثانية. ويجري التعلل أيضا بتأمين مواقع استراتيجية للدفاع عن الممرات البحرية، وتلك هي إحدى الذرائع التي ساقها شاه إيران لتبرير احتلاله لجزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، من أراضي دولة الإمارات العربية المتحدة. وهناك أيضا ذريعة تأمين بعض الموارد الطبيعية والمواد الخام اللازمة لاستمرار صناعات البلد المعتدي، وتنسحب هذه على التدخلات البلجيكية العسكرية في الكونغو، وكانت هذه الذرائع تتكرر دائما إبان هيمنة الاستعمار الغربي على معظم بلدان العالم الثالث. وأخيرا وليس آخراً، احتلال أمريكا لأفغانستان والعراق، تحت ذريعة الحرب على الإرهاب، والحيلولة دون امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل.

إن السلام، من وجهة نظر القوى التي تشعل الحروب، لا يتحقق إلا إذا تمكنت هذه القوى من تحقيق أطماعها في أراضي غيرها من الدول. وهكذا فإن استمرار الأطماع التوسعية الناتجة عن توجيه الصراع الداخلي إلى الخارج لا تنتهي إلا إذا تمكن صناع القرار من إيجاد حلول لمشاكلهم الداخلية.

في الغالب، لا تشن الدول المعتدية حروبها، إلا إذا ضمنت بشكل مقبول نسبيا، كسبها للحرب. ولذلك نرى في معظم الأحيان أن الحروب تشن من قبل دول كبرى بحق دول أقل كفاءة وعدة وإمكانية منها. وقد لاحظنا في الحرب الباردة، التي استمرت منذ بداية الخمسينيات حتى نهاية الثمانينيات من القرن المنصرم امتناع القوتين العظميين، الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، عن الالتحام العسكري المباشر مع بعضهما، بسبب وجود قوة الردع النووي، المرعب والمهدد بفناء البشرية في ترسانتيهما. ولذلك برزت تعويضا عن ذلك حروب الوكالة، حيث تواجه قوة من دول العالم الثالث، بالسلاح التقليدي، قوة كبرى، وتحظى بدعم عسكري هائل، من القوة الأخرى. كما هو الحال، مع حروب الهند الصينية، حين واجه الفيتناميون والكمبوديون وشعب لاوس، قوة أمريكا العسكرية، وحصلوا على دعم غير محدود من الاتحاد السوفيتي والصين.

ويمكن ،حسب هذا المستوى من التحليل أيضا، أن توجه دولة مجاورة قوية نسبيا جيوشها نحو دولة صغيرة، لا تملك القوة العسكرية التي تملكها الدولة المعتدية، من أجل أن تفرض حلا لمشاكلها مع دولة أخرى لها مصالح خاصة في الدولة الصغيرة. وهنا تصبح حالة الحرب مع هذه الدولة ورقة ضغط رابحة في المفاوضات مع الدولة الأخرى. هذه الحالة، تكررت مرات ومرات في التاريخ. ولعل لبنان والحروب التي تعرض لها عدة مرات من قبل الكيان الصهيوني، في أعوام ١٩٧٨، ١٩٨١، ٢٠٠٦، والتدخلات الإقليمية والدولية في شؤونه الخاصة، تشكل حالة مثالية، لهذا النوع من التدخلات.

هذه المقدمة، التي أخذت حيزا كبيرا، من هذا الحديث، وجدناها مهمة ولازمة لفهم حالة الصراعات المستمرة بين إيران من جهة، ودول الجوار والقوى الإقليمية والدولية من جهة أخرى. وهي صراعات ليس لها علاقة البتة، بما يروج له من قبل الأقلام المساندة للتوجهات الإيرانية، باعتبارها تصديرا للثورة حينا، وتعبيرا عن صراع أيديولوجي، وطهارة ثورية في حين آخر، أو دفاعا عن المستضعفين في مواجهة الشيطان الأكبر، كما يردد باستمرار في خطب الجمعة التي يلقيها أقطاب نظام الجمهورية الإسلامية.

نحاول هنا أن نقوم بقراءة تحليلية، قدر ما تتيحه المساحة، للمخارج التي اعتمدها النظام، كسبيل للخروج من عنق الزجاجة، وتأجيل الصراع بين القوى المتنافرة التي أطاحت بالشاه. ونجد أنفسنا في هذا الصدد مجبرين على رفض فكرة أن اختلاف الأيديولوجيات بين النظام وبين الدول المحيطة به هو سبب الأزمة. لم يكن للدوغمائية علاقة بالصراعات التي افتعلها نظام الجمهورية مع جواره، طيلة الثلاثين سنة المنصرمة، بل كان سلوكه براجماتيا بامتياز.

قراءة هذا الجانب، ستعيننا، دون شك على وعي طبيعة الصراع المحتدم الآن، في الجبهة الداخلية الإيرانية. فاكتشاف طبيعة الصراعات بين إيران وبين محيطها الإقليمي والدولي، هو وجه آخر، للصراعات التي تغلي الآن بالداخل. إن التيقن بأن أبعاد الصراع مع الخارج ليست لها علاقة بمواقف عقائدية أو أيديولوجية، وهو ما سوف نحاول إثباته في قراءات قادمة، من شأنه أن يوصلنا إلى قراءة متكافئة أخرى، فيما يتعلق بالغليان الذي يجري الآن بالداخل، فهو الآخر، ليست له علاقة بمواقف عقائدية أو أيديولوجية، قدر علاقته بتنافر المصالح، واختلال العلاقة بين سقف المجتمع وسفوحه ووديانه، وأيضا باختلاف الرؤى حول طبيعة ما ينبغي تجاه علاقة إيران بمحيطها الداخلي والخارجي، وأيضا علاقاتها الدولية، والموقف من العزلة التي تتعرض لها من قبل «المجتمع الدولي»، على اختلاف مساربه وأهدافه.

قلنا إن القوى التي صنعت الجمهورية الإسلامية، هي مجموعات متناثرة، إثنية ودينية ومذهبية وسياسية، وحدت بينها تجاذبات اللحظة التاريخية، ومكنتها من تنفيذ عملية الحسم. وكان من المفترض بعد ذلك، أن يحدث لها، ما يتسق مع القانون الطبيعي في كل التغيرات الدراماتيكية العالمية التي تحدثها قوى متنافرة: «أن تأكل الثورة أبناءها»، لكن هذا القانون تم احتواؤه، أو بشكل أدق تأجيل وقوعه. وكان نقل الصراع إلى الخارج هو البديل.

في محطات عديدة، ومتواصلة، ومنذ الأسابيع الأولى للثورة بدا أن لا مفر من تأجيل الصراع الداخلي، عن طريق تأجيجه مع الخارج. وكان احتلال السفارة الأمريكية في

طهران هو المقدمة، في جملة من السيناريوهات التي عمدت لاحقا بدماء مئات الألوف من القتلى، في الحرب العراقية – الإيرانية التي استمرت ثماني سنوات، وأيضا في تأسيس أوكار للتخريب في عدد كبير من البلدان العربية والإسلامية، وتدخلات لاحقة في أفغانستان والعراق، تنسيقا من الاحتلال الأمريكي لبلدين شقيقين مجاورين، وتدخلات أخرى في لبنان واليمن، والخليج العربي، ومصر. وأخيرا وليس آخرا، ما أصبح يعرف بالملف النووي الإيراني، الذي أصبح الحديث عنه حاضرا باستمرار في السنوات الثلاث الأخيرة.

سلسلة من الأزمات والصراعات، والتهديدات، بدأت مع سقوط الشاه، لم تكن اعتباطا، ولم يكن لها إلا أن تستمر، إذا ما أريد للجبهة الداخلية أن تكون متماسكة. فقد كانت المعركة مع الخارج، والتصدي للعدو القومي، أو الديني، لا فرق، حزام الأمان اللاصق، الضامن لاستمرار النظام، والحيلولة دون تفككه. لكن ذلك يواجه الآن عنق الزجاجة، وهو عنق ضيق وسميك، وعصي على المعالجة... عنق تؤكد كل المؤشرات أن انسداده سيجعل إيران على موعد مع أعاصير وبراكين، قد لا تبقي ولا تذر.

الوطن السعودية

الإصلاح في إيران

د. شفيق ناظم الغبرا

كيفما قيمنا الوضع في إيران سنصل إلى نتيجة مفادها أن قطاع كبير من الشعب الإيراني تواق لحكومة أقل تدخلا في الحياة الخاصة لمواطنيها وأكثر تركيزا على تنمية البلاد الاقتصادية والإنسانية و احتراما لرأي الناس والأقليات والأفراد وانفتاحا على العالم الخارجي. فحتى الأمس القريب لم يكن الإيرانيون يعون بأن مشكلتهم مع المستقبل والحاضر هي في تحول النظام الإسلامي الذي أتوا به عام ١٩٧٩ إلى نظام محب للتسلط والقمع ويتدخل في حريات الناس وخياراتها الشخصية من ملبس وتعليم وسفر وتعبير ورأي ومسرح وشعر وحقوق وحياة. إن حركة مير حسين موسوي والسيد محمد خاتمي والشيخ رفسنجاني، وهم من أعمدة نظام الثورة الاسلامية في إيران منذ تأسيسه، تمثل محاولة جادة لإصلاح النظام تدور الآن حول تزوير الانتخابات واختطاف السلطة. ويتلخص جوهر الإصلاح في إقامة انتخابات جديدة ينتج عنها بنفس الوقت تحجيم لصلاحيات المرشد الأعلى ومعه المخابرات والحرس الثوري وميليشيا الباسيج وقوى القمع. وينتج عن هذا الإصلاح بنفس الوقت زيادة في صلاحيات رئيس الجمهورية واستقلاله عن المرشد الاعلى. إن فشل هذه المحاولة سوف يفجر إيران في المرحلة القادمة. لن تعود الامور في ايران إلى ما كانت عليه في السابق حتى لو تخلل الاوضاع بعض من الهدوء. لقد تغير كل شيئ وذهب حاجز الخوف بين جيل يبحث عن التغير والحرية.

إن ما يقع في ايران هو صراع كبير. فأحمدي نجاد من خلفية الحرس الثوري، ومعظم المواقع الأساسية في الدولة والحكومة ورؤساء الجامعات والمحافظات لشخصيات من جذور في الحرس الثوري، وقد دفعت هذه السيطرة للحرس الثوري والمخابرات والتي سمح بنموها المرشد خامئني، بشخصيات النظام الرئيسية إلى التهميش ورؤية إيران تتحول إلى مزيد من الانقسام والإحباط والغضب. لقد انعكس هذا الوضع على ملايين الإيرانيين في ظل أزمة اقتصادية وتضخم لم تشهد البلاد مثيل له منذ عقود. ورغم

أن السلطة في ايران ووفق ما ينص عليه الدستور الإيراني تقع في مكتب المرشد الذي يدير عبر الوف الموظفين السياسة الداخلية والخارجية لإيران، و الإذاعة والتلفزيون و القوات المسلحة و أجهزة الأمن والميليشيا الا ان هذه الصلاحيات قد تجاوزت الحدود وتحولت للقمع واصبحت تهدد مستقبل إيران. إن إيران لن تخرج من مأزقها بلا تصحيح لهذا الخلل الهيكلي.

ولكن التحرر من هذا الخلل الكبير في النظام الإيراني، وهو يتشابه مع خلل شبيه في معظم الأنظمة العربية، يحتاج للتعامل مع إشكالية الحرية والتعبير والحقوق في بلد يحكم باسم الشريعة الإسلامية. فهناك في صفوف المعارضة رجال دين وأركان في النظام الإيراني مثل خاتمي ورفسنجاني هالهم هذه السلطة المطلقة التي ازدادت تمركزا في يد المرشد وهالهم بنفس الوقت قيام المرشد بتسليم جزء كبير من هذه السلطة إلى أجهزة المخابرات والحرس الثوري والميليشيا والمكونة أساسا من اعضاء ريفيين يشعرون بالكثير من الضيق والاشمئزاز تجاه الأغلبية من الإيرانيين من سكان المدن والطبقات الوسطى والمتعلمة والطلاب والنساء. هذه المعادلة تصيب الآن إيران بمقتل.

وكما هو الحال في كل مجتمع حيوي تتحول الروح الشبابية لمحرك التغير. فهذا الجيل هاله ما حل بالجيل السابق، وبجيل الثورة وهاله خيانة الثوره لقيمها. بمعنى آخر إن ما يقع في إيران فيه من التواصل مع مبادئ الثورة الأولى بأكثر من رفضها. بل ما يقع اليوم ليس رفضا لقيم الثورة الأولى الرافضة للديكتاتورية وسلطة الشاه بل تأكيد لها. فالثورة الإيرانية الأولى لم تقع من أجل إنشاء نظام قمعي جديد بعد أن خلعت النظام القمعي القديم، وهي لم تقم لتستبدل قمعا دنيويا بآخر دينيا أو حاكماً بآخر يقوم بنفس المهام والطغيان كما حصل في الكثير من الدول في العالم.

ما يقع في إيران يؤكد مدى الحراك الذي يتمتع به الشعب الإيراني. فمن إيران انطلقت أول ثورة إسلامية في التاريخ الحديث ونتج عنها بروز عهد الإسلام السياسي، ومع حركة الإصلاح الراهنة في ايران تنطلق أول حركة إصلاح جماهيرية لصالح

الديمقراطية والحريات. إيران مهد الثورة الإسلاميه قد تكون أول بلد إسلامي ديمقراطي يتمتع بالحريات والحقوق رغم إسلامية النظام. التحدي الكبير أمام ايران في سعيها لإصلاح واقعها: إيجاد المعادلة التي تسمح بالتعايش بين الحريات والحقوق والديمقراطية من جهة، وبين الإسلام من جهة أخرى. ما يقع في إيران سيترك أثرا كبيرا على العالم الإسلامي.

استاذ العلوم السياسية في جامعة الكويت

shafgha@hotmail.com

الاحد ٢١ حزيران (يونيو) ٢٠٠٩

قراءة في الفنجان الإيراني

ضياء الموسوي

مكثت في إيران سنوات طويلة.. وفي كل مرة كنت أحاول فيها فتح نافذة لأشم أوكسجين الحرية، كنت احتاج إلى اكثر من رئة احتياطية لأتنفس. ذهبت إلى إيران بحثا عن حياة ملائكية، فاكتشفت أن الدولة الإيديولوجية لا يمكن أن تتصالح مع الجمال.

هناك ابتلعت أكثر من كتاب. كنت أقتنصها ببندقية خفية من مكتبة مختبئة في سرداب لأحد الباعة من المثقفين العراقيين. كان يسليني شعر نزار قباني، وكنت أجلس في سردابي القديم المؤجر لكل فلاسفة الغرب. هناك تعرفت إلى أفكار الإيراني الكبير «سروش» التي فرض عليها منع تجول في أزقة قم.

ساعتها رحت أقرأ لفولتير وهيغل في مكر التاريخ، وكانت نصوصهما بمثابة طريقي للتنوير والانفتاح ومعرفة الحقيقة. كنت في تحد شديد للكولسترول الفكري الآحادي، وكان طبيبي في ذلك أفلاطون رحمه الله.

من خلال الكتب، واختلاطي بالأحزاب، وحراكي في رحم الحركة الإسلامية، واتصالي بالمثقفين المتنورين من الإصلاحيين في قم، انفتحت أمامي آفاق نقدية، فانطلقت إلى الضفة الأخرى لمعرفة الإسلام التسامحي الجميل تحول النقد جزءا من جسدي، ووعيي، حتى رحت أقرأ الواقع بنفاذ. هناك اكتشفت كيف تجري أحابيل الانتخابات الإيرانية، وكيف يوضع الفلترالثوري لمنع وصول أي شخصية ناقدة للسلطة أو الحكم إلا من بوابة الخط المتشدد.

خاتمي فاز، لكنه كان رئيسا بلا صلاحيات... وإيران في فترة نجاد ارتفع التضخم فيها إلى ٢٥ في المئة، وهناك ١٤ مليون فرد إيراني تحت خط الفقر.

العارف بإيران يعرف كيف يتم توصيل أي شخص، حتى لقائمة مرشحي الرئاسة. انه يمر بألف فلتر وفلتر، ويقيد بألف قيد وقيد.

مازلت مؤمنا أن إيران بعراقتها وتاريخها تستحق رئيسا كخاتمي، ولكن في النهاية انسحب خاتمي بعدما تفاجأ بوجود قنبلة في طائرته. كان أحد فلاسفة فرنسا يقول: أنا شجرة مثقلة بالثمار تنتظر من يقطف هذي الثمار... المشكلة في العالم الإسلامي ان الفيلسوف الناقد يعيش غريبا وانطوائيا...هكذا هم الإصلاحيون في هذا العالم.. إما اغتيال جسدي أو معنوي...الضعيف يخشى من النقد ومن انتشار الأوكسجين... الرجل الكبير يجب أن يكون جريئا وقويا وناقدا وحرا وواضحا في مواقفه.

ما ستشهده إيران في المستقبل القريب هو التغير الأكيد، ولكن على مراحل متوالية إلى أن تمتلئ الساقية.

لم يعد الشيخ منتظري لوحده. الآن رفسنجاني وخاتمي وكروبي وغيرهم كثر، ممن وصلت النار إلى مضاربهم وخيمهم.

ثمة في إيران حالة حراك ثقافي عريض لكنه مخبأ ولا يراد له الظهور، لكنه أيضا آخذ في الانتشار.

من وجهة نظري التغيير الحقيقي لإيران سيبدأ حقيقيا بعد ٣٠ عاما ونيف..إذ ذاك ستكتمل المرحلة، وتبدأ مرحلة مكر التاريخ كما سماها هيغل...

اقول بعد ٣٠ عاما لأن حجم الدعاية الثورية، والديماغوجية، أوجدت مادة قوية من الكولسترول الثقافي في مفاصل وعي الجماهير، لن تذوب سريعا إلا بعد بروز أزمة ثقة، وتحوّل الخبز إلى بلاستيك.. تماما كما حدث في الاتحاد السوفييتي، الذي راح يبيع الفنتازيا الثورية، ويطعم الشعب سلاحا، بدلا من الخبز. التاريخ ماكر، وكل مرحلة تستنزف مادة قوتها، ثم يبدأ بعدها التغيير وتتجلى تحولات الحل.

صدقية الحكم الثيوقراطي في ايران في الثمانينيات كانت أقوى منها في التسعينيات، والآن هي أضعف مما سلف. تأتي مرحلة يتشبع فيها الناس بالخطابات الثورية، أو الدينية المتخثرة، فيميلون إلى التفكر في الجمال والحياة والتصالح مع الذات كبشر... وعلماء الاجتماع يركزون كثيرا على تحول الجمهور وتغير سيكولوجيته.

ما يحدث في ايران يحدث أيضا لأي حركة إسلامية صغيرة في البحرين، أو مصر، أو الأردن، أو غيرها. تبدأ قوية جماهيريا ثم تضعف.. وهنا يبدأ تذمر الجمهور على المقدسات البشرية المفروضة بفضل الدعاية والتحشيد... وهنا أيضا يبدأ الجمهور بلي عنق المقدس البشري، أو الآلهة الجدد.

الانتخابات الإيرانية هي بداية شرر يتطاير ليصل إلى هشيم ثقافي يؤشر بدوره لولادة مرحلة مختلفة.. وقديماً قيل إن القوي جدا ينهار من أضعف شيء في جسده.. وكذلك هي الدول والإمبراطوريات والحضارات.

كاتب من البحرين

شبكة راصد الاخبارية

١٦/٠٦/٢٠٠٩

لكن ماذا عن حركات شعوب إيران

صلاح بدرالدين

في مقالة سابقة بالأيام الأولى من المواجهات بين السلطة والمتظاهرين تحت عنوان " الظاهر والمخفي في الأزمة الإيرانية " وفي مناسبة لقاء اذاعي في راديو صوت كردستان أيضا أشرت إلى أن جوهر الصراع الحقيقي والمستمر منذ عقود في حقبتي الحكم الشاهاني والجمهورية الاسلامية وحتى يومنا هذا هو بين شعوب ايران بغالبية قواها وطبقاتها الاجتماعية وفئاتها المتنورة الباحثة عن التغيير واستحصال الحقوق من جهة وبين نظامي الشاه الدكتاتوري المقبور وولي الفقيه التيوقراطي الأصولي من الجهة الأخرى أما الموجة الراهنة من الاحتجاجات فتقرأ حتى الآن وبالاضافة إلى تجسيدها أحد أوجه الأزمة العامة كتعبير عن اختلاف المصالح بين مراكز القوى في اطار النظام الحاكم بحثا عن السلطة والنفوذ من لدن أجنحته المتعددة من مذهبية سياسية ومرجعيات أصولية خمينية واحتكارات مالية وأوساط عسكرية وأمنية وميليشياوية حيث تشابكت آيديولوجيا مؤسسة ولاية الفقيه وذراعها الضارب الحرس الثوري بالثروة وتوجهات البازار الذي يؤثر بمسار ومآل الأحداث من وراء الستار منذ حقبة مابعد الشاه ومازالت تسمية الحدث الايراني تقتصر في وسائل الاعلام وبصورة غير دقيقة على تعبيري الاصلاحيين والمحافظين في حين أن المواجهات نشبت على خلفية نتائج الانتخابات الرئاسية والاتهامات المتواترة بالتزوير وحجب الأصوات وفي خضم الحراك وخاصة في العاصمة والمدن الكبرى لم تتردد شرائح لابأس بها من خارج اطار عائلة النظام ومن المؤمنين بالتغيير الديموقراطي في المشاركة بعفوية أو عن سابق تصميم وبصورة غير منظمة وخاصة من الطلبة والمثقفين والإعلاميين والفنانين ونشطاء الإنترنيت والفئات المدينية المسحوقة وهي التي قدمت التضحيات بالارواح وليس أنصار أهل النظام من الخاسرين في الانتخابات وذكرت أن أهم الاستخلاصات على الإطلاق هو حصد منظومات الإسلام السياسي بجناحيها الشيعي والسني في الحكم والمعارضة الفشل تلو الآخر والعجز التام في ايجاد حلول لأزمتها أو انجاز المهام الوطنية والاجتماعية والاقتصادية أو معالجة القضايا القومية بما هي حقوق وحريات كمدخل لبناء الدولة الحديثة وأنهيت وجهة نظري بطرح

التساؤل التالي : هل سيتم تطوير وتبديل موازين القوى ووجهة وبرنامج المواجهات لتتحول إلى انتفاضة شعبية حقيقية عارمة في كافة المناطق الإيرانية وهل ستتمكن المعارضة الحقيقية الجذرية الداخلية والخارجية من تسلم زمام المبادرة واخراجها من أيدي المترددين من أهل النظام كحلفاء المتر الواحد لاأكثر في هذه الأيام ؟

تترسخ وجاهة هذا التساؤل المشروع الآن أكثر من أي وقت مضى لسببين رئيسيين الأول مرتبط بخصوصية التطورات السياسية في تاريخ ايران الحديث وتحديدا السابقة التي لم تزل مغروسة في اذهان الجيل الذي واكب انهيار نظام الشاه نتيجة الثورة الشعبية الظافرة التي أسس لها وقدم من أجلها التضحيات ومهد لحدوثها لعقود وأعوام خيرة المناضلين من أعضاء وأنصار كل من حزب – تودة – وحركة – فدائيي خلق – واليسار الديموقراطي عموما ومثقفين متدينين من الطبقات الوسطى وحركات تحرر شعوب ايران وفي المقدمة الحركة القومية الديموقراطية الكردية وما ان سقط النظام حتى تصدر رجال الدين وأرباب المذهبية السياسية الصفوف الأولى في أكبر عملية التفاف في تاريخ ذلك البلد باسم العقيدة الدينية المذهبية مستفيدة من الشخصية الكارزمية للامام الخميني والظفر بالسلطة من دون عناء يذكر بوسيلة السرقة المكشوفة وتزوير الحقائق كما الآن – حيث الاسلوب متأصل لدى الفئات الحاكمة – إلى درجة وصم القوى الوطنية والديموقراطية بمعاداة الوطن وتحويل الثوار والمناضلين إلى أعداء وخونة وعملاء الاستكبار العالمي فكان القتل والاغتيال والسجن والتشرد مصيرهم أما السبب الثاني فيعود إلى فراغ الساحة وحاجتها الماسة إلى من يتسلم راية التغيير الديموقراطي من جانب قوى سياسية وحركات تحررية في المناطق القومية وشخصيات قيادية ورموز لادارة الصراع حسب برنامج وطني مدروس وخطط وشعارات ومبادرات خلاقة حتى تحقيق الأهداف المرجوة عبر تعزيز اصطفاف قوى تحالف عريض واستثمار الشرخ الحاصل في مؤسسة ولاية الفقيه والمرجعيات الدينية وأجهزة القمع ذات الطابع العسكري – الأمني لمصلحة استمرارية الحراك وتطويره حتى الوصول إلى عصيان مدني أو انتفاضة سلمية شاملة .

رغم التوافق غير المعلن بين جميع تيارات وتفرعات النظام الحاكم ومن ضمنها الفائزون والخاسرون في الانتخابات الرئاسية وتجاهل برامجهم وشعاراتهم لشعوب ايران

وقومياته وجودا وحقوقا وحذرهم الشديد من أية اشارة إلى معاناة المكونات القومية غير الفارسية حتى في مجال الدعاية والتنافس على الأصوات في تشابه كامل مع المضمون القومي المتزمت لنهج نظام الشاه المخلوع بهذا الشأن فان الحقيقة تقول أنها تشكل أكثر من ٦٠٪ من الايرانيين مقابل أقل من ٤٠٪ من الفرس وأن لتلك الشعوب والقوميات المقهورة والمواجهة للنظام عمليا قبل الحاقها ومابعده حركات سياسية لها تاريخ حافل بالانتفاضات والثورات من أجل التحرر القومي وفي سبيل التقدم والديموقراطية ومواجهة الدكتاتورية والقمع والاضطهاد وكان لها دور فاعل في اسقاط نظام الشاه وقبل ذلك في دعم حكومة مصدق وقدمت قوافل الشهداء طوال تاريخ إيران على مذبح الحرية والعدل والمساواة ويلاحظ في هذا المجال مهادنة وسائل الإعلام العربية والأجنبية إلى درجة التواطىء في تجنب الحديث عن دور شعوب وقوميات ايران وحركاتها التحررية المناضلة في مسألة حسم الصراع الدائر وتقليد اعلام النظام الايراني عندما يتعلق الأمر بهذه المسألة بالرغم من أن معالجة قضية حق تقرير مصير القوميات في ايران مقياس التقدم وعلامة البناء المجتمعي السليم وتشكل القضية أبرز جوانب الأزمة لعلاقتها العضوية غير القابلة للانفصام بالديموقراطية وحقوق الانسان.

شعوب وقوميات ايران غير الفارسية المحرومة والمستبعدة بغالبيتها بدوافع عنصرية من التمثيل في مؤسسات الحكم وأجهزته والأكثر استعدادا ومصلحة للعمل من أجل التغيير تضم في صفوفها تنظيمات وأحزاب وقوى مختلفة المشارب والأطياف كانت قد أعلنت في مناسبات عديدة عن تحالفات واتحادات وجبهات معارضة أبرزها " جبهة الشعوب لحق تقرير المصير " التي ضمت ممثلي الحركات القومية التحررية للكرد والأحوازيين العرب وتركمانستان الجنوبية وجنوب آذربيجان وبلوشستان وأتراك آذربيجان ولكن من الملفت غيابها من دون استثناء منذ اندلاع المواجهات الأخيرة وحتى الآن عن مسرح الأحداث مما يدفع المراقب إلى تقصي الأسباب من خلال احتمالات وفرضيات متباينة تتصدرها النظرة المتشائمة لواقع حال الحركات القومية التحررية لشعوب ايران تماما مثل نظيراتها من الأحزاب اليسارية بشقيها الكلاسيكي والراديكالي على الأصعدة الذاتية خاصة وافتقارها إلى وجود تنظيمي

فعال في الداخل والانقسامات الحاصلة في صفوفها وصراعات قياداتها المترهلة التي كانت ومنذ سنوات نظام الشاه وحتى الآن تعتمد على دعم بعض أنظمة الجوار الايراني الأكثر سوءا بعد العجز عن اعادة بناء هياكلها من جديد وتطوير برامجها ووسائلها النضالية بعد توقف الحرب الباردة وظهور النظام الدولي الجديد .

تتلخص أزمة حركات التحرر القومي الإيرانية وتنعكس بصورة جلية في وعن الوضع المزري الذي تعيشه أحزاب الحركة القومية الكردستانية حيث نلمسها عن كثب وما تعانيه من انقسامات وغربة عن الوطن وبعد عن الجماهير وفشل في تجديد البرنامج والقيادة والوسيلة وتحمل المسؤولية التاريخية في عزل الكتلة الكردية الإيرانية عن ساحات التأثير في المجال الوطني والمعارضة وهنا يجب التنبه بأن الصورة السلبية هذه لن تكون أبدية على ضوء محاولات جارية لاعادة بناء الحركة السياسية في كردستان ايران مثل سائر الأجزاء الأخرى من جانب أوساط المجتمع المدني والفئات المثقفة كما أنه ومهما بلغ الوضع القيادي الذاتي سوءا في الحركات القومية الإيرانية وبينها الكردية فان جملة من العوامل الموضوعية الايجابية بدأت تتراكم من خارجية على الصعيد العالمي وداخلية خصوصا في المناطق القومية التي تشكل الأساس القابل للتأثير في ظل تفاقم الحالة الاجتماعية والبطالة والقهر والقمع والحرمان التي تؤسس لوعي متطلبات المرحلة وتنظيم الطاقات وايجاد البديل السياسي لمواجهة منظومة ولاية الفقيه التيوقراطية – القومية العنصرية – الأمنية وصياغة الشعارات القابلة للتحقيق والمشاركة الفعالة في الاحتجاجات والتظاهرات كخيار لابد منه في انجاز المهام الراهنة بدمج القومي الخاص بالوطني الديموقراطي العام وبدون تحقيق هذه المعادلة التي ستقض مضاجع أهل الحكم والنظام بتحالف حركة المجتمع المدني والتيارات السياسية الديموقراطية والليبرالية والعلمانية وجماهير المدن وطلبة الجامعات وفئات المثقفين والشريحة النسائية الناشطة زائدا الحركات التحررية لشعوب ايران في المناطق القومية من الصعب اجراء التغيير الديموقراطي المنشود في ايران فدرالي جديد تتعايش شعوبها وقومياتها ومكوناتها في اتحاد اختياري حر مبني على الشراكة العادلة والمصالح المشتركة .

الحوار المتمدن – العدد: ٢٦٩١ – ٢٠٠٩ / ٦ / ٢٨

جهاد السنة فى مواجهة الاضطهاد الدينى فى إيران

علی عبدالعال

تبنت جماعة "جند الله" الإسلامية السنية أكبر هجوم على الإطلاق يستهدف الحرس الثوري الإيراني منذ سنوات، أدى الهجوم الذي وقع الأحد (١٨/١٠/٢٠٠٩) بمدينة سرباز إلى مقتل ٤٢ إيرانيا بينهم قادة كبار في الحرس الثوري، وقالت المصادر الرسمية أن من بين القتلى نائب قائد القوات البرية للحرس الثوري الجنرال نور على شوشتري، وقائد الحرس الثوري في إقليم سيستان وبلوشستان الجنرال رجب على محمد زاده، وقائد الحرس في مدينه إيرانشهر، وقائد لواء أمير المؤمنين، وعدد آخر من قادة هذه القوات.

وفي تصريحات لقناة "الجزيرة" قال مؤسس رابطة أهل السنة في إيران عبد الرحيم ملا زاده البلوشي إن الهدف من الهجوم رسالة إلى الحرس الثوري لوقف سياسة البطش وتعديل المعادلة السكانية وتهجير البلوش من أرضهم، مشيرا إلى أن ثلث سكان إيران من السنة ولكنهم يعانون من ظل "النظام الطائفي". واتهم زاده السلطات الإيرانية بتسليح بعض قادة البلوش بعضهم ضد بعض. كما نفى تلقي منظمة "جند الله" دعما من الخارج، مشيرا إلى أن عناصر المنظمة متواجدون في جبال سيستان وبلوشستان، وعد تلك الاتهامات شماعة لتصدير أخطاء النظام إلى الخارج.

جاء الهجوم ليسلط الأضواء على التحولات التي بدأت تهيمن على نمطية العلاقة بين الجماعات الإسلامية السنية ونظام الحكم في طهران. تلك العلاقة التي تشهد حالة من تصاعد التأزم على خلفية ما تعتبره الجماعات الإسلامية السنية اضطهاداً للسنة بإيران ومنعهم من ممارسة حقوقهم الأساسية، وما تدعيه دوائر الحكم من سعي للتمرد وممارسة للعنف من قبل بعض المجموعات.

يمثل "السنة" أقلية كبيرة داخل الدولة الشيعية، وتشير خريطة تواجدهم إلى انتشارهم في كافة أقاليمها ومحافظاتها، فقد خرجت من بينهم العديد من الحركات والجماعات المناهضة للدولة مذهبيًّا وسياسيًّا، كما اختار بعض هذه الجماعات حمل

السلاح للفت انتباه الدولة إلى حقوقهم ومطالبهم. مما دفع المتابعين ووسائل الإعلام إلى تجديد الحديث عن أوضاع الطوائف المهمشة وحقوق الأقليات في الدولة ذات التعددية العرقية، التي يشكل فيها (الفرس والأذريون والجيلاك والأكراد والعرب والبلوش والتركمان) فسيفساء عرقي ومذهبي متنافر.

حركة سنية مسلحة بإيران

"جند الله". التي دأبت السلطات الإيرانية على إعدام كل من يشتبه بانتمائه إليها علنا ـ حركة إسلامية مسلحة معظم عناصرها من أبناء الأقلية (البلوشية) السنية المتدينة التي تسكن مناطق إقليم (سستان ـ بلوشستان) الواقع جنوب شرق إيران على المثلث الحدودي مع أفغانستان وباكستان، تأسست عام ٢٠٠٢ على يد الشيخ عبد المالك ريغي وهو أحد طلبة العلوم الدينية، للعمل على الدفاع عن حقوق السنة عامة والشعب البلوشي خاصة، والمطالبة باستقلال أكبر للأقاليم السنية، أو إجبار النظام الإيراني على التعاطي معها كحزب سياسي رسمي، كما يطالبون بتقسيم الثروة تقسيمًا عادلاً، وأن يكون للسنة الحرية في بناء المساجد والمدارس، حيث تتهم الجماعة حكومة طهران باضطهاد السنة، وقتل علمائهم، وهدم المساجد وإغلاق المدارس.

وفي بداية أمرها، ركزت الحرة على توزيع الكتب والنشرات في المدن السنية، للفت انتباه أهل السنة إلى ما يجري عليهم، وما لهم من حقوق اجتماعية وسياسية ومذهبية في إيران، إلا أن السلطات الحكومية قامت باعتقال أعضاء الحركة وأعدمت بعضهم، وهذا الأمر كان دافعاً للحركة إلى التعجيل بحمل السلاح ومقاومة ما تعانيه من اضطهاد.

وترى "جند الله" في إيران دولة عنصرية "تأسست على فكر رجل واحد هو الخميني، ووضعت حجر أساسها على فلسفة ولاية الفقيه ليس إلا"، وبينما يصنفها البعض على أنها حركة سلفية أصولية تنفي الحركة ذلك عن نفسها، معلنة أنها تطالب بقيام "نظام ديمقراطي علماني يحترم اعتقادات الشعب ومذاهبه"، لذلك قام زعيم الحركة عبد الملك ريغي بالإعلان عن تغيير اسمها من جند الله إلى "حركة المقاومة

الشعبية"، حيث يقول ريغي: إن "نضالنا لا يعتمد على العمل العسكري فحسب، فلنا مطالبنا وحقوقنا"، مشيراً إلى أن نهجه يعارض الأطروحات الراديكالية، سنية كانت أم شيعية.. إلا أن جند الله تؤكد في الوقت نفسه أنها لا تريد حكومة تعادي الدين.

تنشط الحركة المسلحة في مثلث حدودي ساخن حيث تتخذ من جبال "بلوشستان" مأوى لها، ولعل وعورة الجبال التي تتحصن بها هو سر قوتها وقدرتها على الاستمرار في مناهضة الدولة القوية، حيث تضم الحركة أكثر من ١٠٠٠ مقاتل، ومنذ تأسيسها لم تتوقف الجماعة عن تنفيذ الهجمات وشن عمليات الاختطاف التي تستهدف جنودا حكوميين وعناصر في الحرس الثوري وقوات الباسيج، مستفيدة من أسر الجنود لتفاوض الحكومة على إطلاقهم فتحصل على فدية مادية، وأحيانًا على بنادق وأدوات حربية.

تنظر طهران إلى جند الله باعتبارها "فئة باغية" أو جماعة متمردة، وتصنف أميرها عبد المالك ريغي وهو في العقد الرابع من عمره بالمطلوب الأول المحكوم عليه بالإعدام "لتورّطه في عمليات خطف وقتل جنود، وتشكيل جماعة مسلحة تناهض الجمهورية الإسلامية"، متخذة من الأراضي الباكستانية خلفية لها، وهو ما تنفيه جند الله مستندة إلى قدرة الجبال الممتدة داخل الحدود الإيرانية على توفير الحماية الكاملة لعناصرها، حيث يقول ريغي في تصريحات صحفية: "لسنا بحاجة إلى المجيء إلى باكستان، معظم مراكزنا العسكرية ورجالنا هم داخل إيران، فبحمد الله عز وجل جبال بلوشستان حرة طليقة حتى الآن"، فلا يستطيع الجيش الإيراني أن يقوم بمناوشات عسكرية هناك.

وقد أصبحت الحركة الإسلامية بفضل التأييد الذي تحظى به بين الشعب البلوشي، من أقوى وأبرز الحركات العاملة في الإقليم، حتى أنها تصنف كأكبر حركة سياسية وعسكرية تعارض النظام من الداخل، وقد تمكنت من توجيه ضربات موجعة لقوات الحكومة الإيرانية، سواء من خلال العمليات العسكرية أو من خلال نشاطها الإعلامي.

ومن بين أبرز العمليات التي نفذتها جند الله، الهجوم الذي استهدف (الخميس ٢٠٠٩/٥/٢٨) تجمعا للحرس الثوري وقوات الباسيج داخل حسينية في مدينة زاهدان. وجاء التفجير متزامنًا مع الحديث عن محاولة لتفجير طائرة مدنية في إقليم الأحواز العربي، وبعد أشهر من محاولة اغتيال الرئيس أحمدي نجاد في إقليم بلوشستان.

ثم قيامها في ديسمبر ٢٠٠٥ باختطاف تسعة جنود قرب مدينة (زاهدان)، فأفرجت عن ثمانية منهم بينما قتلت التاسع، وهو ضابط مخابرات يدعى "شهاب منصوري"، ونشرت شريطًا مصورًا لتنفيذ حكم الإعدام ضده، وفي مارس ٢٠٠٦ قتلت الجماعة ٢٦، وأصابت ١٢ من "الحرس الثوري" كانوا يعبرون في سيارات على مقربة من الحدود مع باكستان، كما تبنت "جند الله" عملية تفجير حافلة أدت إلى مقتل ١١ من عناصر الحرس الثوري الإيراني وإصابة ٣١ آخرين.

وكان من أبرز ما تبنته في الآونة الأخيرة، عملية الكمين الذي نصبته لقافلة حكومية في منتصف شهر مارس الماضي على طريق (تاسوكي) الواصل بين مدينة زاهدان مركز الإقليم ومدينة زابل ثاني أكبر مدن بلوشستان، وقد أسفر عن مقتل حاكم مدينة زهدان واثنين وعشرين شخصا واحتجاز سبعة مسئولين آخرين، وتؤكد الجماعة قدرتها على تنفيذ عمليات نوعية داخل العمق الإيراني وصولاً إلى العاصمة "طهران"، حيث يقول عبد الملك ريغي: إن "معظم برنامجنا هو تدريب الشباب وإرسالهم إلى الداخل".

وإذا كانت "جند الله" تمثل إحدى حركات المقاومة البلوشية وإلى هذا الشعب وإقليمه ينتمي قادتها ومعظم عناصرها، فمن الجدير بالذكر الإشارة إلى خلفية البلوش كعرقية لها خصائصها التي تميزها عن غيرها من باقي العرقيات، فقد ظل إقليم "بلوشستان" محتفظًا بوحدة رقعته الجغرافية خلال القرون الماضية حتى تم تقسيمه بين إيران وباكستان وأفغانستان بعد الغزو البريطاني.. مما أدى إلى نشوء بلوشستان إيرانية، وبلوشستان باكستانية، وبلوشستان أفغانية، إلا أن السكان البلوش ظلوا في المناطق الثلاث متمسكين بوحدة انتمائهم العرقي، إضافة إلى اللغة البلوشية، والانتماء

إلى الإسلام السُّني.. ومن ثم نشطت الحركات البلوشية مطالبة بفصل بلوشستان عن البلاد التي توزعت بينها (إيران وأفغانستان وباكستان) لإقامة دولتهم الموحدة.

يقول صباح الموسوي - الكاتب الأحوازي والخبير في الشئون الإيرانية - في مواجهة ذلك عملت إيران على فرض المذهب الشيعي على السكان البلوش بالقوة، "فمثلاً مدينة زاهدان عاصمة بلوشستان ما كان فيها قبل الثورة الخمينية شيعي واحد إلا الجنود والموظفون في الإدارات، لكن الآن وبعد ثلاثين عامًا تغير الطابع السكاني للمدينة حتى أصبحت ذات أكثرية شيعية".

وبشكل عام تتراوح نسبة المسلمين السنة في إيران بكافة عرقياتهم، وحسب الإحصاءات شبه الرسمية بين ١٤ إلى ١٩ مليون مسلم، يشكلون نسبة تتراوح بين ١٥ و٢٠ في المائة من الشعب الإيراني، وهم مقسمون إلى ٤ عرقيات رئيسية (الأكراد والبلوش والتركمان والعرب)، حيث يسكنون بالقرب من خطوط الحدود التي تفصل إيران عن الدول المجاورة ذات الأغلبية السنية، مثل باكستان وأفغانستان والعراق وتركمنستان، يقول موسوي: "وبالرغم من كون أهل السنة يمثلون أكبر أقلية مذهبية في إيران، إلا أن مستوى تمثيلهم السياسي في البرلمان والتشكيل الوزاري لا يتناسب مع نسبتهم العددية؛ إذ لا يمثلهم في البرلمان سوى ١٢ نائبًا فقط، ليس لهم أي وزن حقيقي، بل يستغل وجودهم لأهداف سياسية بما ينافي مصالحهم، والذين يصلون البرلمان من السنة هم من العناصر الموالية للنظام وليسوا ممثلين لسنة".

بيان آية الله يوسف الصانعي الصادر إثر بثّ المحاكمات التي أعقبت انتخابات رئاسة الجمهورية العاشرة

بسمه تعالى:

(ولا تركنوا إلى الذين ظلموا فتمسّكُمُ النار ومَا لَكم من دُون الله من أولياء ثُمّ لا تُنصَرونَ)

لم يشهد تاريخ الثورة الإسلامية حضوراً واسعاً وجبّاراً مثل ما شهده في انتخابات رئاسة الجمهورية العاشرة إلاّ الاقتراع على الدستور. نذكر أياماً وليالي شهدنا فيها حماس أولاد وبنات وأمهات وآباء - وحتى أولئك الذين عجزوا عن الاشتراك في الانتخابات - في الدفاع عن المبادىء العظيمة لمعمار ومؤسّس الجمهورية الاسلامية الراحل الامام الخميني (سلام الله عليه). وهو يبعث إلى الشعور بعظمة ووحدة الشعب. نعم، باسم الدين وباسم الحرية الناشئة عن مبادىء التشيّع ولحفظ الاهداف والقيم التي دافع عنها الشهداء، تواجد الشعب في ساحة الانتخابات لكي يلعن للعالم — وبعد ثلاثين عاماً من الثورة — أنّ الحرية موهبة الهية، لا يمكن لأحد سلبها من بحر الانسانية. لكن ما النتيجة؟ نجد أولاد الثورة معتقلين! ذاق الشباب الأعزة طعم الهراوة المر، وجرّبوا الغاز المسيل للدموع، وسقط منهم جرحى وشهداء. هذا كلّه لأجل أنّ شرعية الانتخابات وقعت موضع تساؤل. وهل من الصحيح أن تواجه الاعتراضات والانتقادات بهذا النحو، وأن نصنع أزمة، وأن نعزو الاعتراضات إلى الدول الاجنبية، ودون الخوف من النهاية المحتومة للظلمة والمستبدين نعلن ارتباط المعترضين بالغرب؟ لقد بلغ الظلم والتعدّي درجة أنّا نشهد محاكمة من كانوا فاعلين ومتواجدين إلى جنب باقي المسؤولين في جميع الحوادث. انّها محكمة واضحة الهوية وقد سجّلت نتائجها وأحكامها من ذي قبل، ولم يرحم فيها أحد لا من عموم الناس ولا من النخبة التي أفنت عمرها وشبابها في خدمة الاسلام والثورة والجمهورية الاسلامية بعد ما وضعوا المتّهمين تحت ضغوط روحية وجسدية وحبس في زنزانات انفرادية لمدة طويلة وقطع اتصالهم وجعلهم بمعزل عمّا يدور في الخارج، والأهم من ذلك أنّهم قطعوا أخبارهم

عن عوائلهم. انّ الآية الشريفة تصرّح بعدم الركون والاعتناء بالظلمة؛ وذلك لأجل عدم تجرأتهم على سلب حرية الناس، تلك الموهبة الالهية، وقد عدّت الآية الركون ذنباً خطيراً. وبالنظر إلى الكتاب والسنة والعقل أرى وظيفتي الشرعية والالهية في ظل الظروف الحاضرة ومحاكمة مئة من المعترضين أن أذكّر بأنّ المحكمة اذا لم تكن قليلة النظير في العالم فهي ممّا لا نظير لها في القضاء الاسلامي على أقلّ تقدير، وتعدُّ بدعة جديدة مقترنة بذنوب يقيناً. لكن ما ينبغي الالتفات اليه ليس صحة الاعترافات فيها، فهي قضية تفتقد القيمة وواضح أمرها لدى الجميع، وذلك ليس بسبب كونها اعترافات أخذت من المتّهمين في السجن، وقد ورد عن الامام علي(عليه السلام) عدم اعتبار هكذا اعترافات، وليس بسبب كون أكثرها اقراراً في حقّ الآخرين، بل تعدُّ افتراءات وتُهماً ومعاصي كبيرة تخالف القوانين وحقوق الانسان وكرامته. ويعدّ جميع الذين لهم يد في هذه الاعترافات شركاء في هذه الذنوب، التي تستوجب عذاب الافتراء واراقة ماء وجه الناس، وهو أمر أهميته في الاسلام أكثر من أهمية أرواح الناس. شاءوا أم أبوا سينال هؤلاء جزاء خيانتهم في هذه الدنيا وفي محكمة صالحة وعادلة. لكن المهم الذي ينبغي الالتفات اليه هو عدم الاعتناء بهذه الاعترافات وعدم ترتيب الاثر عليها، فانّ ترتيب الاثر عليها يعدُّ ركوناً ولو جزئياً لظالمي حقوق الشعب وكرامة البشر، وهي مخالفة واضحة للقرآن والوحي والحكم الالهي. في الختام أدعو الله أن يهبنا الاستقامة السلمية في طريق احقاق الحق وتقرير المصير، ونسأله متضرّعين أن يفرغ على الشعب الصبر ويأتيه النصر وخير الجزاء ببركة الايام الشعبانية المباركة وميلاد منجي البشرية.

يوسف الصانعي

١٣- شعبان - ١٤٣٠ التاريخ : ٠٨/٠٨/٢٠٠٩

جواب سماحة آية الله العظمى الشيخ الصانعي على رسالة تظلّم بعثها كلّ من خاتمي والشيخ كروبي والمهندس مير حسين موسوي

بسمه تعالى

أصحاب الفضيلة حجج الاسلام والمسلمين السيد خاتمي وكروبي والصديق المكرّم المهندس السيد مير حسين موسوي وجميع الذين وقّعوا على الرسالة المؤرخة ٤/ شعبان/ ١٤٣٠.

بعد التحية والسلام

استلمت تظلّماتكم المكتوبة التي تعكس التزامكم تجاه الاسلام والأهداف المقدسة للجمهورية الإسلامية والتي سبق أن رسمها إمام الأمة (سلام الله عليه(

وكما يعلم الجميع فإنّ المعيار هو رأي الشعب، ووفقاً لميثاق الدستور فانّ الشعب هو الذي يحدد مصيره. وبناءً على هذا يتعيّن علينا الحركة باتجاه ما يتطلّبه المنطق وحرية البيان والصدق والدفاع عن حقوق البشر، لتحلّ هذه الامور محلّ الظلم والكذب والتعذيب النفسي والجسدي، التي هي من سمات الحكومات غير الشعبية والمستبدة.

من المؤسف — وكما انعكس في رسالتكم — أنّا نشهد مؤخراً افتراءات وأكاذيب وتضييعاً لحقوق الناس واعتقالات وظلماً وايذاءً وتعذيباً روحياً وجسدياً بل وحتى قتل بعض المتظاهرين بنحو سلمي لأجل الدفاع عن حقوقهم.

وبناءً على ضرورة الحدّ من ظلم الظالمين اخاطب من كان دخيلاً بنحو سببي أو مباشر في ضرب وجرح وقتل واعتقال وسجن شرائح مختلفة من الشعب وله يد في ايذاء هؤلاء في السجون والزنزانات — وهو ظلم مضاعف — وأقول لهم: انّ ظلم الذين لا ملجأ لهم الاّ الله من الذنوب الكبيرة وتخالف الانسانية، وهي معصية عظمتها بدرجة أنّا نجد ثلاثة من الائمة المعصومين يوصون أولادهم المعصومين كذلك بالقول: "ايّاك وظلم من لا يجد عليك ناصراً الاّ الله". نأمل أن تتوفّر أرضية اطلاق سراح هؤلاء والترخيص باقامة مراسم عزاء شهداء الحوادث الاخيرة، وأن يبدأ الذين كانت لهم يد في هذه

الحوادث بالتوبة وارضاء المضروبين والمتضرّرين قبل فوات الأوان. وبعبارة اخرى: أن يهتمّوا ويعملوا بالنصائح الخيّرة لآية الله الهاشمي الرفسنجاني (دامت افاضاته) لكي لا تثقل اضبارة الحكومة بأكثر من قضية الانتخابات وعدم الشرعية التي تحددت في الدستور بالرأي الساحق للشعب، ولكي لا تضيع الحقوق الاولية للشعب، ويستبدل الالتفات إلى الاعتراضات الشعبية في داخل البلاد وخارجه باستهداف قلوب الشباب وظلمهم وايذائهم وارغامهم على اعترافات كاذبة، وهي امور لا أنّها لا تؤدي إلى تقوية الحكومة فحسب بل توجب ضعفها وبروز بغض الشعب تجاه الحكام، وما نهاية آهات المظلومين الاّ ذلّ الظلمة وتورّطهم في وقت غير بعيد.

وفي النهاية أكرّر ما قلته سابقاً للشعب الإيراني العزيز والشريف في داخل البلاد وخارجه وجميع الذين يسعون في ايصال أصوات المظلومين والمعترضين على الانتخابات إلى جميع الشعوب، لا ينبغي أن توجب هذه الضغوط والايذاءات والمظالم إلى يأس وقنوط، ففي ذلك تتحقّق امنيات الظلمة، بل ينبغي الاستمرار في طريق احقاق الحقوق بدون عنف مع حفظ الامن والسلوك السلمي.

أشكر الله أنّكم ومن خلال حفظ الوحدة - وهي رمز الانتصار وتماسك الشعب - استطعتم كسب ودّ الشعب وبخاصة الشباب، وخلّدتم بعملكم هذا مبدأ الدفاع عن حقوق الشعب والحكومة الشعبية.

يوسف صانعي

التاريخ: ٢٦/٠٧/٢٠٠٩

أية الله يوسف صانعي فيما يخصّ تطوّرات البلاد الاخيرة

بسمه تعإلى

« وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللهِ أَلاَ إِنَّ نَصْرَ اللهِ قَرِيبٌ »

أيّها الشعب الإيراني العزيز والشريف

شهدنا جميعاً في الأيام الأخيرة الهجوم على الجامعات وأقسامها الداخلية وضرب وإصابة الطلاب وقتل البعض واعتقال العدد الكبير من أبناء هذا البلد، وقد حكت الإحصائية الرسمية عن مقتل ما يقارب العشرين واعتقال أكثر من ألف شخص. كما شهدنا بثّ اعترافات بعض السجناء في وسائل الاعلام الحصرية. ومن الواضح للجميع أنّ هذه الاعترافات نتجت عن الاعتقال والسجن وظروف خاصة. وهي تفتقد الشرعية والقانونية والعقلائية. لكن لا ينبغي أن تؤدّي هذه المظالم والايذاءات والحيل والاكاذيب إلى اليأس عن احقاق الحقوق الشرعية والقانونية وتقرير الشعب مصيره؛ لانّ اليأس والقنوط من رحمة الله معصية كبيرة وتخالف الوعد الالهي بالنصر الذي واعد المسلمين به في القرآن (ألا إنّ نصر الله قريب).

كيف لا يكون ذلك مع أنّ الوعي الجماهيري يزداد كلّ يوم برغم التعتيم على الأخبار والسيطرة على المواقع وإغلاق الصحف واعتقال الناشطين في المجال الاعلامي والسياسي، بل وحتى قطع الرسائل القصيرة، وما ذلك الاّ نتيجة للحركة الواعية والمتينة للشعب الايراني العظيم. نأمل استمرار الدفاع عن حقوق الشعب وحفظ العقائد الدينية وبخاصة عقائد الشباب وحفظ الجمهورية الإسلامية بدراية ومتانة ووعي وهدوء، والحفاظ على الأمان من خلال الدستور بمعناه الحقيقي؛ لاجل سلب الظلمة الذرائع اللازمة، والاستقامة شرط الموفقية.

كيف لا يكون هكذا مع أنّ المرشحين اعترضوا على مسؤولي الانتخابات ونتائجها ورأي مجلس صيانة الدستور، وشكّكوا في شرعية الحكومة ونوفوها، من خلال رسالة حجة الاسلام والمسلمين الشيخ الكروبي (دامت افاضاته وبركاته) ورسالة الصديق المكرّم

والمؤمن ونصير الإمام(سلام الله عليه) الوفي المهندس السيد الموسوي (دام عزّه وتوفيقه)؟

وهذا يكشف عن عدم اقتناعهم مع جمع غفير من الشعب بسبب الشبهات التي حصلت في الانتخابات، والناتجة عن تناقص الدعم الشعبي، ممّا قد يؤدّي إلى عدم فاعلية الحكومة، واستمرار ذلك يوجب مشاكل حقوقية ومدنية.

وفي النهاية أذكّر قوى الأمن المسؤولة على حفظ النظام وأرواح الناس وأموالهم، أنّه لا يوجد أي مبرّر شرعي لأمر يبيح الاعتداء على حقوق الناس، فذلك ذنب ومعصية لا تغتفر، فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، فضلاً عن أنّ ضرب الاخرين وجرحهم أو قتلهم يوجب الخذلان الدنيوي والعذاب الاخروي.

يوسف الصانعي

١٠ – رجب المرجّب – ١٤٣٠

التاريخ: ٠٣/٠٧/٢٠٠٩

طبيعة الصراعات بين التيارين الاصلاحي و المتشدد

جابر احمد

تمتاز إيران عن سائر البلدان العربية و الإسلامية كونها كانت السباقة في وضع أول دستور وضعي لها في المنطقة عبر ثورة عرفت بالثورة المشروطة " أو ثورة الدستور ، وذلك عام ١٩٠٤، إلا أن هذه الثورة فشلت نتيجة لظروف موضوعية وذاتية لا مجال لبحثها ، ورغم مرور ما يقارب من قرن على وقوعها ولكن أهدافها السامية لا تزال ماثلة أمام أعين الجميع ، وقد انعكس صداها على مجمل مناطق الأطراف لأنها وضعت المراهم على جراحها من خلال الاهتمام بالمسائل القومية عبر الحد من سلطة المركز و توزيعها على الأطراف .

هذا الترابط التاريخي بين التحركات التي تنشد التحرر و ترفض الديكتاتورية في المركز، و بين الأطراف ذات التواجد القومي نجد صداه منذ ثورة الدستور مرورا بحركة مصدق وحتى الجمهورية الإسلامية ، لأن أي تحرك بهذا الاتجاه(الحرية و الديمقرلطية) سوف ينعكس عاجلا أم آجلا إيجابيا على الأوضاع السياسية لتلك القوميات ، فلا غرابة أن نرى اليوم من بين أبناء الشعوب الإيرانية ممثلة ببعض منظماتها المدنية و السياسية من أيد ووقف إلى جانب حركة الإصلاحيين الراهنة ودعمها وحتى هناك من استشهد دفعا عنها .

و يبقى السؤال الأساسي الذي يطرح نفسه وقد شغل بال العديد من مراقبي الأحداث والمظاهرات التي أعقبت الانتخابات الرئاسية الإيرانية ، هو إذا كان الطرفان يؤمنان بما يسمونه بنهج الإمام الخميني وبالمبادئ العامة للثورة ، إذن ما هي طبيعة الصراعات الدائرة بينهما ؟ و لماذا وصلت المواجهات إلى هذا الحد ؟ وهل هناك مخرج للخروج من هذه الأزمة أم لا ؟

شعارات الحركة الخضراء

يعتقد أصحاب التيار الاصلاحي – الذي وحد صفوفه بعد أن خسر الانتخابات –عبر التزوير كما يعتقد– تحت إطار ما يعرف " بالحركة الخضراء " – أن الثورة الإيرانية

في ظل سياسة المتشددين قد انحرفت عن أهدافها العامة التي قامت من أجلها، و لعل أهم هذه الانحرافات هو التلاعب على مواد دستور الجمهورية و تعطيل الغالبية العظمى منها ، وهم يعتقدون أيضا أن الدستور الإيراني نُظّم على أساس محورين :

المحور الأول: الحيلولة دون سيطرة سلطة النهب الرأسمالي على البلاد ، أي بعارة اخرى ، التأكيد على عملية الاستقلال الاقتصادي و تحريرة من التعبيعة الاجنبية و النهب الداخلي .

المحور الثاني : الحيلولة دون عودة الاستبداد والديكتاتورية و الدفاع عن الحريات العامة .

وإذا تمعنا جيدا نجد صدى هذين المحوريين في البرنامج الانتخابي الذي تقدم به كل من المرشحين الإصلاحيين وهما السيد كروبي و موسوي حيث أكدا أنهما في حال فوزهما بالانتخابات سوف يتعهدان على تنفيذ المواد المعطلة من الدستور ومن بينها " المواد ٣- ١٢ – ١٣ – ١٥ – ١٩ -٢٦ – ٤١-٤٤ – ٤٨ و" سوف يعرضون إلى الأمة أي شخص او جماعة تحاول الحيلولة دون تنفيذها ، لأن من مهام رئيس الجمهورية تنفيذ الدستور و الإجابة على تساؤلات الشعب " . (من البيان الانتخابي لكروبي) .

وإذ دققنا قليلا في المواد الواردة أعلاه نرى أن قسما منها يقع في المحور الأول واخر يقع في المحور الثاني ،على سبيل المثال المادة (٤٤) من الدستور هي من مكونات المحور الاول ، حيث تؤكد ان النظام الاقتصادي لجمهورية ايران الاسلامية يعتمد على ثلاث قطاعات وهي باختصار القطاع الحكومي و القطاع التعاوني و القطاع الخاص و" القانون في الجمهورية الاسلامية يحمي الملكية في هذه القطاعات الثلاث ، ما دامت لا تتعارض مع المواد الاخرى الواردة في هذا الفصل ، ولا تخرج عن اطار القوانين الاسلامية ، وتؤدي إلى النمو الاقتصاد الوطني و توسعته و لم تكن عامل اضرار في المجتمع ".(دستور الجمهورية الاسلامية الإيرانية المادة المادة ٤٤ ، ص ٦٣) .

وفي الحقيقة إن جوهر الصراع بين التيارين يتمحور حول هذه المادة ، فقد نمت ومنذ انتهاء الحرب العراقية الإيرانية و حتى اليوم وبفعل تغلل الحرس الثوري في كل مفاصل

جسم الدولة الإيرانية برجوازية كونت ثروتها بطرق غيرشرعية مولية الاقتصاد العسكري واعطاءه افضلية على الاقتصاد المدني مما يعني ترجيح الراسمالية التجارية العسكرية على الراسمالية التجارية العادية و تقوية الجناح العسكري على حساب الجناح المدني في الحكم ، ولهذا الغرض شكل قادة الحرس وكبار الشخصيات المتحالفة معهم- سواء أكانت دينية أوغير دينية- أكبر الشركات والبنوك، ولم يعلن أصحابها قط من أين حصلوا على هذه الأموال و إلى أين تذهب أرباحها ، وكل الحسابات و الكتابات هي بيد الحرس الثوري،و يسيطر الحرس في الوقت الحاضر على جميع النشطات المتعلقة بالتجارة الخارجية و بالنشاط النووي الإيراني وصناعة وإنتاج السيارات وكذلك المصانع و المعامل المرتبطة بالتصنيع العسكري والاتصالات، فالأرقام المتعلة بواردات البلاد من الخارج تدور في فلك مبلغ ال ٦٠ مليار دولار في العام .(طريق الشعب العدد ٢٣٨ ، ١٦|١٠ | ٢٠٠٩) .

السيطرة على تجارة البترول

إن أكثر ما يشغل بال الحرس الثوري الإيراني و الذي انخرط أصحابه في مجال مزاولة التجارة الخارجية هو السيطرة على النفط وعلى كيفية استخراجه و بيعه وكذلك استغلال ما يملكه من قوة للسيطرة على المؤاني و طرق الإمداد التجاري إلى داخل البلاد وكذلك احكام قبضته على تصنيع و بيع السيارات المنتحة في إيران و إحكام القبضة على سوق الاسلحة في المنطقة مما يمكن ان تنتجه مصانع السلاح في إيران وتصديره إلى دول المنطقة و فعلا إن قسما من هذا السلاح يصدر إلى حزب الله في لبنان و إلى الحركات المناهضة لحكومة اليمن بالمجان .

أما فيما يتعلق بالمحور الثاني فيرى جناح الاصلاحيين أن الجمهورية الإسلامية وفي ظل حكم المتشددين تبدلت إلى جمهورية رعب وخوف وخيم عليها الاستبداد والذي شمل الفكر والعقيدة و التعبير و حرية الصحافة، و منع التحزب و العمل النقابي والانتهاك المستمر لحقوق الإنسان ولمؤسسات المجتمع المدني بالاضافة إلى الاستبداد الديني و الاضطهاد القومي و انتهاك حقوق المرأة و التجاوز على كرامة المواطنين

ﻓﻲ شتى المجالات الإنسانية والاجتماعية ، لهذا نرى التيار الإصلاحي شدد ﻓﻲ حملته الانتخابية على مثل هذه الامور، فعلى سبيل المثال أكد ﻓﻲ بيانه على الاهتمام ﻓﻲ تنفيذ المواد ٣ و١٢ و١٣ و١٥و١٩ ، فالفقرة ٦ من المادة ٣ من الدستور تؤكد على "محو أي صورة من صور الاستبداد والأنانية و احتكار السلطة "و الفقرة ٧ "تؤكد على ضمان الحريات السياسية و الاجتماعية ﻓﻲ حدود القانون "و الفقرة ٨ "إسهام عامة الناس ﻓﻲ تقرير مصيرهم السياسي والاجتماعي والثقافي" والفقرة ٩ تؤكد على "رفع التميز غير العادل وإتاحة تكافؤ الفرص للجميع ﻓﻲ كل المجالات المادية و المعنوية " و الفقرة٧ تؤكد على " ضمان الحقوق للجميع نساءا ورجالا و إيجاد الضمانات القضائية العادلة لهم ، أما المادة ١٢ و١٣ تتحدث عن الأديان و المذاهب ﻓﻲ إشارة إلى الاضطهاد الديني أما المواد ١٥ و١٩ فتتحدث عن الاضطهاد القومي ، وﻓﻲ الحقيقة ، إن كل المواد المشار اليها ﻓﻲ هذه المقالة هي ماخوذة من البرنامج السياسي الانتخابي لكل من المرشحين الاصلاحيين .

الاشارة إلى الاضطهاد القومي و الديني

وهنا سوف أكتفي بالإشارة إلى الاضطهاد القومي والديني فقد ورد ﻓﻲ هذا البرنامج و لأول مرة تأكيد صريح من قبل المرشحين رغبتهما ﻓﻲ إيجاد طريق لحل المسألة القومية و الدينية المزمنة ﻓﻲ إيران حلا سلميا فأكدا على أن " إيران تتعلق بكل الإيرانيين وهي بلد كثير الأقوام و ﻓﻲ الحقيقية إن الأقليات القومية و الدينية تشكل أكثرية الأمة الإيرانية وإن جعل ايران خاصة بهذا الجناح اوهذه المجموعة و هذا القسم من المجتمع وعدم الاهتمام بحقوق بقية الأقوام والأديان والإجحاف بحقهما يعد من أكبر أنواع الظلم الذي يهدد الاتحاد و الوحدة الوطنية " و يضيف كروبي ﻓﻲ بيانه " إنني ﻓﻲ حال فوزي ﻓﻲ الانتخابات سوف " أعمل على إحياء الحقوق القومية الدينية الخ .. " كما اكد أيضا أنه فيما إذا فزت ﻓﻲ الانتخابات فسوف أشرك ﻓﻲ وزارتي المستقبلية " كل الاقوام وأهل السنة و الشيعة و سوف أسعى إلى إزالة التمييز السياسي،الاقتصادي، الاجتماعي ،الثقاﻓﻲ و الاداري و انني لا اتحمل التهميش و النظر إلى الاقليات الدينية و القومية من الزاوية الامنية".

وفي المقابل نرى جناح أحمدي نجاد قد احتكر كل مفاصل الدولة السياسية و الاقتصادية وذلك عبر عسكرة البلاد وفرض الأحكام العرفية ورفض أي نوع من التعاطي و المرونة فيما يتعلق بالحقوق القومية و الدينية و النساء والكثير من الحقوق الأخرى و الأهم من ذلك سيطرته على المفاصل الاقتصادية للبلاد واستحواذه على معظم الثروة مما جعل الهوة بين الأغنياء و الفقراء تزداد اتساعا يوما بعد يوم ، ناهيك عن ارتفاع معدلات التضخم وارتفاع معدلات البطالة ، كما أنه انتهج خطابا ديموغوجيا قوميا يتلاعب من خلاله بمشاعر الجماهير من خلال استعراضاته العسكرية واصراره على مشروعه النووي وإطلاق التهديدات المستمرة ، مما فرض عزلة دولية خانقة على البلاد .

من هنا فإن الحراك الدائر رحاه الآن في إيران و الذي عبر عنه بالاحتجاجات التي قادها الاصلاحيون هو في الحقيقة يشكل جزءاً من حراك عام من أجل الحرية و الديمقراطية و تحقيق العدالة الاجتماعية بكل أبعادها الثقافية و السياسية والاجتماعية، لربما سوف تتجاوز حدوده إطار النظام الراهن نحو نظام أكثر عدلا وديمقراطية وهذا ما عملت عليه الشعوب الإيرانية منذ بداية القرن الماضي و حتى يومنا هذا .

الحوار المتمدن – العدد: ٢٨١٨ – ٢٠٠٩ / ١١ / ٢

استيلاء "الحرس الثوري" على الدولة في إيران يزج بها في منطق إمبراطوري متصلب

وضاح شرارة

ضمّنت الحركة البلوشية، «جند الله»، عمليتها الإرهابية الأخيرة، في ١٨ تشرين الأول (أوكتوبر)، بإيران «رسالة» سياسية تتصل بأحوال إيران العامة، الداخلية والخارجية. ففي أعقاب ٥ أشهر على عملية المسجد الشيعي بزاهدان، في ٢٨ أيار (مايو) من العام الجاري، وهي قتلت نحو ٣٠ مصلياً من الجمهور، اختار الانتحاري البلوشي عبدالوهاب محمدي ساراواني تجمعاً لقادة الحرس الثوري والباسيج (الأمن «الشعبي») ورؤساء عشائر محليين، من السنّة البلوش والشيعة، وأودى بنفسه وبعشرات من هؤلاء. والذين قتلهم الانتحاري البلوشي اختارهم، أو اختارتهم قيادة «جند الله» التي يتربع عبدالمالك ريغي في مشيختها وقيادتها. فغداة الانتخابات الرئاسية في الوقت الفاصل بين عمل مسجد زاهدان الإرهابي وبين العملية الانتحارية في مدينة بيشين، أوكلت الحكومة الإيرانية إلى الحرس الثوري إدارة محافظة سيستان - بلوشستان وحكمها مباشرة.

وعسكرة الإدارة المدنية الحكومية في المحافظة الحدودية، المتاخمة بلدين خطرين هما باكستان وأفغانستان المضطربتان،جزء من بسط الحرس الثوري نفوذه المحلي، بعد خروجه «منتصراً» من المعركة الرئاسية التي خاضها على النحو الذي خاضها عليه، تهديداً وترهيباً وانتهاكاً وتزويراً. ومشاركة عدد من أعلى ضباط الحرس رتبة، على الصعيدين الإيراني الوطني والمحلي، في مصالحة مذهبية، أهلية وعشائرية، قرينة على الدور الجديد الذي يضطلع به ضباط الباسدران في الإدارة المحلية والمدنية. وقرينة أخرى، أمنية وقبيحة على دور الحرس في المحافظة الحدودية، هي عدد القتلى المحليين الذي خلفه تدخل الإدارة الحرسية فيها. ففي البيان الذي أذاعه موقع «إسلامي» غداة العمل الإرهابي، أحصى «جند الله»، في أثناء العام الجاري، مقتل «مئات من شباب محافظة (سيستان - بلوشستان) في غارات أو تحت التعذيب

أو إعداماً». و «جريمة» مئات القتلى هؤلاء هي «أنهم من السنّة والبلوش»، على قول البيان، والاغتيال والإعدام والتعذيب من وسائل الجهاز الأمني الأثيرة.

ويتولى الحرس في المحافظة السنية، إلى مهمات «سياسية» وإدارية وأمنية، مهمات اقتصادية. ففي أثناء تعزيته أهالي الضحايا ذهب علي لاريجاني، رئيس مجلس الشورى ومنافس محمود أحمدي نجاد سابقاً وشقيق رئيس السلطة القضائية الجديد الذي ناصر السلطة الحرسية النجادية بعد تحفظ قصير، ذهب إلى أن «هدف الإرهابيين الإخلال بالأمن والاستقرار» في المحافظة الشرقية الجنوبية. وهذا لهجت به ألسنة القيادات الحرسية والسياسية كلها. ولكن لاريجاني زاد على التعليق الشائع ملاحظة انفرد بها، فقال: «وهذا يدل على انهم لا يريدون أن تتطور المحافظة على الصعيد الاقتصادي». وخلص من هذا إلى أن «الحرس الثوري سيرد، ويفرض الأمن في المنطقة بقوة أكبر من القوة السابقة». ويكاد يكون تصريح رئيس مجلس الشورى «وشاية» مزدوجة، أمنية واقتصادية. وتولي الحرس الثوري، وهو قوة عسكرية وأمنية استخباراتية وسياسية حاكمة، وظيفة اقتصادية في محافظة تقطنها أقلية قومية ومذهبية مقهورة وفقيرة، وهي باب واسع من أبواب تهريب المخدرات من البلدين الجارين المضطربين، قد يكون التولي هذا إجراءً يعظّم ثقل الحرس في السيطرة على المحافظة وأهلها، ويجمع في يده مقاليد الأمر كلها. ويتفق هذا وتعاظم ثقل الحرس الاقتصادي على صعيد إيران كلها، ووضع يده على مرافق وموارد عامة أهمها مناقصات القطاع العقاري والبناء والمنشآت والنقل، إلى قطاع الصناعات الحربية.

وحال وقوع العملية الإرهابية لم يتستر الحرس الثوري على صدارته الأمنية والديبلوماسية السياسية. فأذاعت وزارة الداخلية الخبر، واقتصرت على وصف الحادثة، وإحصاء عدد الضحايا، ووعدت بالقبض على «منفذي العمل الإرهابي». ولم يذهب الرئيس الإيراني نفسه أبعد من تقرير وزارة الداخلية. فطلب إلى «السلطات الإيرانية (...) ضبط المسؤولين عن الهجوم ومعاقبتهم (على ارتكابهم) جرائم في حق الإنسانية». واعتدال أحمدي نجاد الحقوقي والقانوني مدعاة دهشة. ففي الأثناء كان الحرس الثوري يذيع بياناً ينسب إلى «قوى الاستكبار العالمية»، أي الولايات

المتحدة وبريطانيا، «تحريض عملائها» على المقتلة. وثنّت قيادة القوات المسلحة، فحمّلت «إرهابيين يساندهم الشيطان الأكبر أميركا وحليفتها بريطانيا»، بالاسم، المسؤولية عن الواقعة. واقتفى «السياسيون» آثار البيانين العسكريين. فسمى علاء الدين بُروجردي، رئيس لجنة الشؤون الخارجية الشوروية النافذ، الولايات المتحدة. و «اعتدل» على لاريجاني، رئيس مجلس الشورى، فاقتصر على تحميل «نتيجة أعمال الولايات المتحدة» التبعة. وانتهز الفرصة ليزين كلامه بصورة خطابية حاسمة، فقال: ((أوباما قال إنه يرغب في مد يده إلى إيران، وها هو يحرقها في العمل الإرهابي هذا))

وغفل قادة إيران الحرسيون، ورجالها السياسيون، في نشوة انتقامهم اللفظي من ((الشياطين)) التقليديين، والتنديد بهم، عن محل التهمة الأول والبارز، وهو الجار الباكستاني، على وجوه جوارِه الكثيرة، الجغرافية والمذهبية والقومية والأمنية الاستخبارية. فلم ينتبهوا إلى مترتبات الجوار الكثيرة، وذرائعه، إلا تالي يوم العمل الإرهابي. ودار على مستوى الرئيسين، الباكستاني والإيراني، حوار حاكى «الحوار» السوري – العراقي غداة «الأربعاء الأسود» ببغداد في ١٩ آب (أغسطس)، وقبل «الأحد الأسود» في ٢٥ تشرين الأول. فقال أحمدي نجاد ان «إقامة عناصر إرهابية معادية لإيران بباكستان لا مسوغ له ولا مبرر». وشأن نوري المالكي، طالب الرئيس الإيراني زميله الباكساني باسترداد البلوش الإيرانيين المقيمين بباكستان. وسكت أحمدي نجاد عن أفغانستان، وعن طالبان وزيرستان وقندهار الذين جردت عليهم إسلام آباد قبل يوم واحد حملتها الكبيرة والحاسمة. وبدا، في اليوم الثاني على الهجوم الانتحاري، أن سفير باكستان بطهران لم يعد إلى سفارته منذ ان اضطر إلى تركها، ومغادرة طهران إلى بلاده، غداة جريمة زاهدان ومسجدها في ٢٨ أيار. وآذن هذا طبعاً بالشك في مسؤولية «عناصر» باكستانية.

ولكن قادة الحرس، على مراتبهم، وأنصارهم المباشرين من الساسة، عوضوا الغفلة عن إسلام آباد في اليوم الأول، فزعموا، على شاكلة محمد على جعفري، جنرالهم العام، أن في حوزتهم «وثائق» تثبت تنسيقاً بين «جند الله» وبين أجهزة استخبارات

أميركية وبريطانية وباكستانية. ووعد بإرسال «أدلة» على مسؤولية عبدالمالك ريغي، قائد «جند الله»، عن الهجوم. وهو قال لتوه انه يملك «وثائق» تدين من هم وراء ريغي وفوقه. فإذا به يتواضع في الجزء التالي من مهمته، ويقصر «أدلته» على الرجل الذي أعلنت منظمته فور ارتكابها المقتلة مسؤوليتها عنها. وكرر قائد قوات الحرس البري، محمد باكبور (وهو خسر نائبه في التفجير الانتحاري، الجنرال شوشتري)، تهمة قائده العام. وأضاف إشارة سياسية لم يسبقه أحد اليها، ولم يكررها أحد بعده. فقال ان ((أعداء الجمهورية الإسلامية الإيرانية لا يمكنهم قبول الوحدة في البلاد.)) وهذا تعليق أو ذيل على الانتخابات الرئاسية التي شقت الإيرانيين وفرّقتهم، وقسمتهم على دور الباسدران، واستيلائهم على الجمهورية، واستتباعهم المرشد «الفقيه». فتوسل القائد الحرسي بالمجزرة التي أصابت سلكه العسكري والأمني إلى تنصيب السلك ولياً على الإيرانيين الذين قسمهم سلكه.

وعقّب بيجان فروزشي، نائب سيستان – بلوشستان في مجلس الشورى، على تلويح باكبور بـ «رد ساحق قاس ومدمر» على المنظمة البلوشية المذهبية والقومية الإرهابية. فزعم انعقاد «إجماع» على تولي قوات الحرس الثوري والباسيج الرد هذا، وعلى «إجراء عمليات (الرد) في الأراضي الباكستانية». ويتخطى التصريح المرتجل والمهوِّل «صلاحيات» وزراء الخارجية والحرب (الدفاع) والاستخبارات والأمن القومي، إلى «صلاحيات» رئيسهم وهو رئيس الجمهورية، في نظام تختلط فيه الصلاحيات اختلاطاً ذريعاً. ويسع فروزش قول ما قال، وتوريط النظام في مزاعم ونوايا وخطط تصمه بالخفة في أحسن الأحوال وبالعدوانية الخطرة في شرها، بينما الوزراء ساكتون. وبعضهم منشغل بمفاوضات فيينا في رعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وحفز سكوت السياسيين المفترضين، وهم ظهروا في المناسبة موظفين في مراتب ثانوية يتولى مراتبها الأولى لفيف ضباط وقادة أجهزة لا يُسألون، حفز الضباط على الكلام على المثال غير المسؤول نفسه.

فتوالى على الكلام قائد القوات المسلحة حسن فيروزآبادي، وقائد «قوة القدس» في الحرس الثوري (وهي صاحبة اليد العليا في العراق ولبنان وغزة وربما في اليمن) قاسم

سليماني، ونائب القائد العام لقوات الحرس حسين سلامي، ويد الله جواني، رئيس المكتب السياسي في الحرس، ومحسن رضائي، أحد آباء الحرس، ومسعود جزائري، مساعد رئيس هيئة أركان القوات المسلحة. وحين خرج وزير الخارجية منوشهر متكي عن صمته، في اليوم الثالث على الحادثة، نوه بـ «حدود الصداقة» التي تجمع باكستان وإيران. ولكن قادة الحرس عادوا، في الأثناء، إلى التنديد بـ «ملف الولايات المتحدة وإسرائيل الإرهابي» (فيروزآبادي) و «أعداء الأمة الإيرانية» (سلامي)، بينما كان مندوب إيران الدائم إلى الأمم المتحدة يطلب إلى الهيئة الدولية إدانة الهجوم. وهذا ما بادر اليه مجلس الأمن، مجمعاً، بعد يومين.

وحمل قادة الحرس بعض الجمهور الإيراني من أنصارهم الخلّص - وهؤلاء شيعوا قتلى الهجوم في الزي العسكري فحيوا في الذين سقطوا المقاتلين المحترفين وليس المواطنين - حملوهم على تحقيق تهمتهم، وتوسيعها جزافاً. فتظاهر مئات من الطلاب الجامعيين في ٢٠ تشرين الأول إنكاراً، على قولهم، «للأعمال الإرهابية في محافظة سيستان - بلوشستان والاعتداءات المتواصلة على المسلمين (الزيديين الحوثيين) في اليمن»، على مقربة من سفارة المملكة العربية السعودية بطهران. وجمعوا الولايات المتحدة وبريطانيا والمملكة و «الكيان الصهيوني» و «الإرهابيين» في حزمة واحدة. ونسوا باكستان وأفغانستان وطالبان والبلوش والأحوازيين (جبهة تحرير الأحواز) العرب والأكراد من أنصار «بيجي» الذين يقاتلونهم في شمال العراق الشرقي. وصادف «النسيان» هذا، شأن الغفلة عن باكستان وأفغانستان في اليوم الأول، اغتيال شرطيين في مدينة إيرانشهر بمحافظة سيستان - بلوشستان إياها، يوم التظاهر. والاغتيال هذا هو الحلقة الثانية - من اضطرابات المحافظة. وفي ٢٥ من الشهر نفسه، أغتال مسلحون محافظ المحافظة العتيدة بباكستان. والحرسيون والباسيج ينددون بمفاوضيهم، ويسكتون عن أعدائهم المباشرين.

واستوقف الشطط والتخبط هذان بعض الصحافة التركية. فطهران تنتظر زيارة رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان قبل نهاية تشرين الأول. وعلق أردوغان على الحادثة تعليقاً قريباً من تعليق الرئيس الروسي ديمتري ميدفيديف. فدعا إلى

التعاون على مكافحة الإرهاب. وربطت «يني شفق» «الإدعاءات» الإيرانية في «تورط أجهزة استخبارات غربية وأميركية» في العمل الإرهابي البلوشي، بمسعى (حرسي) يرمي إلى عرقلة التقارب التركي - الإيراني. ونوهت الصحيفة بعدد الاتفاقات الكبير الذي تؤذن زيارة أردوغان بتوقيعه، ويترتب عليه خطو إيران خطوات على طريق «الاندماج في المجتمع الدولي» من طريق تركيا، وعلاقاتها الدولية ومكانتها، على قول الصحيفة. وتستدل الصحيفة على صدق رأيها في المسعى الحرسي الموارب بالقول إن إلقاء الشبهة على الأجهزة الغربية والأميركية يصيب دولاً، منها تركيا بل أولها تركيا، تربطها علاقات متينة بالولايات المتحدة وأوروبا وإسرائيل.

وسبق للحرس الثوري أن ألغى، عنوة، عقد بناء مطار رسا على شركة تركية في نهاية ولاية خاتمي الثانية، وتولى هو، عنوة كذلك، إنشاء المطار. وتذرع بالعلاقات التركية الإسرائيلية إلى تسويغ الإلغاء، وإلى الاستيلاء على المرفق. وعلى هذا، فالتهمة الأمنية التي يلوح بها الحرس الثوري الحاكم في الشاردة والواردة، ويرفعها وكلاؤه في «حركات التحرر» العربية إلى مرتبة العقيدة السياسية و «الدينية»، حجر أساس في بنيان السياسة الإيرانية، الداخلية والخارجية، التي تقودها دوائر الحرس وقياداته المستولية الكثيرة. ويصيب الدوائر هذه عَرَض التسلط الإمبراطوري. ويقود العَرَض «أمراء» الجيش العقائدي الحاكم وموظفيه إلى جمع حروب الاستيلاء والسيطرة التي يخوضها على جبهات داخلية وإقليمية كثيرة في جبهة واحدة يتولى «الأمراء» قيادتها. فالمسألة البلوشية جزء من المسائل القومية والمحلية المتخلفة عن شكل «الدولة»، وهو السلطنة الجامعة ولايات شبه مستقلة. والولايات هذه، وبالأحرى المتطرف منها شأن بلوشستان، تربطها ببعض ولايات الدول المجاورة، حيث يقيم قوم واحد ومتصل، روابط أقوى من روابطها الوطنية والسياسية المفترضة.

والحق أن «جند الله» ليسوا منظمة انفصالية، ولا استقلالية ذاتية، على خلاف نظيرها البلوشي الباكستاني العلماني. وهي حركة طائفية ومذهبية أولاً، وتطالب بالمساواة القانونية والأمنية بين السنّة (وهم بلوش في الولاية الحدودية هذه) وبين الشيعة. وهؤلاء بعضهم سكان محليون، وبعضهم الآخر من الغالبية، وعلى وجه الخصوص

الموظفون الكثر. وتستمد الحركة الأهلية المحلية من التربة البلوشية عوامل تنشيطها وتجديدها. فهم قوم (شعب عرقي) مقسَّم بين ثلاثة كيانات سياسية متنازعة على مقادير متفاوتة، ومنذ زمن سحيق. وتُعمِل السياسة الإيرانية شيعةَ قوم الهزارة، حول مدينتي فرح وشنداند، في أغراضها الأفغانية، على نحو ما تعمل شيعةَ باكستان في أغراضها الباكستانية. والإعمال هذا أهلي وانفصالي، وتقايض به طهران حصص نفوذ حيث تسنح لها الفرصة. وهذه تسنح حين ترتخي الدولة الوطنية، وحيث ترتخي. وتوازن السلطنة الإيرانية الحرسية بين مضار ارتخاء الدول الجارة، وارتداد فوضاها عليها حركة انفصالية وإرهاباً متفشياً وتهريباً وفساداً، وبين فوائدها، نفوذاً وصفقات وفساداً.

ويقيم بلوش إيران (وباكستان وأفغانستان) في بلاد متصلة تجمع الصحراء، الفقيرة بالاتصالات في البلدان الثلاثة، إلى تضاريس الجبال. ففي معظم بلوشستان، على جهتي خطوط الحدود، يبلغ علو السهوب الصحراوية ٥٠٠ متر إلى ٣ آلاف متر. وتغذي الأرض ونتؤها المنازع الاستقلالية، وتزيد عاملاً جغرافياً قوياً إلى عوامل الهويتين، القومية والطائفية، والقهر الأقلوي والفقر والتهميش. ويتشارك البلوش الأحوال هذه مع أقوام رقعة جغرافية شاسعة يختلط فيها الطاجيك بالهزارة والبشتون، ويحفها شمالاً الأوزبك والتركمان. وانتشار الحركات «الطالبانية» في الدائرة هذه يتغذى من روافد مشتركة لا تعف عن البلوش، وتخلط البنية القبلية والقروية والقومية والطائفية بالعزلة والطرفية الجغرافيتين ومقاومة السلطة المركزية وقهرها «الأجنبي».

فتهمة الحرس الثوري الدولة الباكستانية، أو بعض أجهزتها الاستخبارية العسكرية المتواطئة مع طالبان الأفغانية على محاربة كابول ورعاتها الأطلسيين والأميركيين، تهمتها بتدريب «جند الله» وتمويلهم وتسليحهم (على قول الخبير حسن رضائي) وقيادتهم، جائزة ومتناقضة معاً. ومصدر جوازها هو تصدع الدولة الباكستانية وضعف تماسكها. والتهويل على باكستان (وليس على أفغانستان) بالحرب، وإعمال «حق الملاحقة» والمطاردة داخل أراضيها، ضرب من هذيان العظمة وفصامها، وعرض من أعراض الداء الحرسي.

وهذه الأعراض تتفرع عن أصل امبراطوري مشترك. فتُحمل المسائل الناجمة عن نزاعات كتل السلطة، والخلاف السياسي الأهلي، وسوء الإدارة السياسية العامة، والتلكؤ في التصدي لمخلفات السلطنة في سوس الأقليات، والانخراط في تطييف القضايا الإقليمية وإنشاء الولايات في قلب الدول الوطنية، إلى التدبير الاقتصادي البائس - تحمل المسائل هذه كلها على مسألة واحدة هي صدارة الحرس الثوري النظام السياسي والأمني والعسكري الإيراني. وينزع الحرس إلى اختزال سياسة بلد كبير ومعقد ومحوري مثل إيران في قيامه على «الاستكبار»، وبسط قبضته الفظة على دوائر الدولة والمجتمع الإيرانيين. والانتخابات الإيرانية الأخيرة أثبتت أن القبضة هذه أصابها التآكل إصابة قاتلة.

نقلا عن "الحياة" اللندنية

الحوار المتمدن - العدد: ٢٨١٨ - ٢٠٠٩ / ١١ / ٢

المخطط الإيراني الكبير للعراق

أمير طاهري

من المقرر أن يحظى ضريح حسين بن على، الإمام الثالث عند الشيعة، القائم في كربلاء قريبا ببوابة جديدة. على مدار عدة سنوات، عكف عشرات الفنانين الإيرانيين على صنع البوابة الجديدة والتي يعدها الخبراء قطعة فنية رائعة من أعمال الفن اليدوي الفارسية، حسبما أكد خبراء. للوهلة الأولى، لا يبدو أن هناك ما يثير الاهتمام في هذا النبأ الذي أذاعته وسائل الإعلام الإيرانية الأسبوع الماضي. المعروف أن الضريح، مثلما الحال مع المزارات الشيعية الأخرى التي يفد إليها الحجاج في العراق كان بناؤها على يد الإيرانيين وظلت معتمدة على تبرعاتهم لقرون طويلة.

إلا أن الأمر اللافت للاهتمام أن وسائل الإعلام الإيرانية المملوكة للدولة اختارت عرض التقرير في القسم الخاص بـ«الأنباء المحلية». وعرضت وكالة الأنباء الإيرانية الرسمية «إيرنا»، الخبر في القسم المخصص لـ«أنباء من الأقاليم».

لكن كربلاء تقع في العراق، وهو دولة رغم كونها جارة لإيران، فإنها تمتعت بالاستقلال منذ قرابة ٩٠ عاما.

الواضح أن الكثير من أعضاء النخبة الإيرانية الحاكمة يجابهون صعوبة في الاعتراف بذلك، فبالنسبة لهم، لا تحمل مفاهيم مثل السيادة الوطنية أهمية كبيرة. الملاحظ أن ملالي رسميين، أمثال أحمد خاتمي، إمام صلاة الجمعة في جامعة طهران، يتظاهرون بأنهم لم يسمعوا بكلمة «عراق» من قبل قط، حيث يشيرون إلى الدولة المجاورة باعتبارها «بين النهرين» أو «العتبة العلية». وعلى ما يبدو، فإن الحرب التي استمرت ثمانية أعوام وخلفت مليون قتيل فشلت في إقناعهم بأن العراق دولة ذات سيادة.

شكلت الهيمنة على العراق أحد أطماع النخب الإيرانية منذ طرد العثمانيين لفارس من العراق عام ١٧٩٧، في أعقاب وفاة كريم خان زاند.

بعد الحرب العالمية الأولى، وتفكك الإمبراطورية العثمانية، حاول رجال الدين الشيعة إقناع قاجار شاه في طهران لضم المدن «المقدسة» في العراق. لكن القاجاريين، الذين كانوا في طريقهم إلى مقبرة التاريخ، لم يكونوا في موقف يمكنهم من الحلم بغزو جديد.

بمجرد أن بدا واضحا أن العراق سيصبح دولة مستقلة بدعم بريطاني، قرر رجال الدين مقاطعة العملية برمتها وأبقوا على الشيعة العراقيين على الهامش. بحلول أربعينات القرن الماضي، وجدت النخبة الإيرانية نفسها مضطرة لتقبل حقيقة استقلال العراق. في الخمسينات، فشلت محاولة للربط بين الدولتين عبر زواج ملكي، عندما أخفقت الأميرة شاهيناز، ابنة الشاه، والملك العراقي فيصل، في تنمية ود كاف بينهما للمضي قدما في تنفيذ الخطة.

في الستينات ومنتصف السبعينات، حاولت الأنظمة العراقية اجتثاث جذور النفوذ الإيراني عبر التأكيد على عروبة العراق. بين عامي ١٩٦٨ و١٩٧٥، تعرض ما يقرب من مليون عراقي للطرد من بلادهم بسبب روابطهم الإيرانية. وحاول البعثيون استبدالهم بمهاجرين من عرب خالصين من مصر وفلسطين.

في أعقاب إبرام اتفاقيات عام ١٩٧٥ التي أدت إلى استعادة العلاقات بين الجانبين بعد سنوات من العداء، حاول الشاه إحياء الوجود الإيراني في العراق عبر التجارة والحج والتواصل الثقافي.

تمثلت الفكرة التي حاول الشاه تحقيقها في إغراق المدن العراقية بالحجاج والسائحين الإيرانيين مع ضمان اضطلاع إيران بدور كبير في الاقتصاد العراقي. وانتهى هذا المخطط عام ١٩٧٩ بسيطرة الملالي على السلطة في إيران. من جهته، لم يرغب حاكم إيران الجديد، آية الله روح الله الخميني، في التمتع بنفوذ داخل العراق فحسب، وإنما رغب في السيطرة عليه. كانت أطماع الخميني الشرارة التي أشعلت حرب عام ١٩٨٠، والتي رغم أن الذي بدأها فعليا كان صدام حسين، فإن آية الله هو الذي عمد إلى إطالة أمدها حتى عام ١٩٨٨ . كان من شأن سقوط صدام حسين إمداد الجمهورية الإسلامية بمصدر تهديد وفرصة في ذات الوقت. تمثل التهديد في أن العراق، الدولة الوحيدة

بخلاف إيران التي ينتمي غالبية سكانها إلى الشيعة، ربما يتحول إلى دولة ديمقراطية حديثة ومنافس للنموذج الخميني. أما الفرصة فتمثلت في أن تتمكن إيران من سد الفراغ الناجم عن انهيار الدولة العراقية، وبالتالي تحقيق حلم الهيمنة على العراق.

يتمثل التحليل السائد في إيران حاليا في أن الشطر الخاص بالتهديد اختفى. لقد كان بإمكان العراق بناء نظام ديمقراطي وتهديد النموذج الخميني فقط حال تمتعه بدعم طويل الأمد من قبل الولايات المتحدة وقوى غربية أخرى. عام ٢٠٠٨، بدا الوضع في العراق شبيها بما كان عليه الحال في ألمانيا الغربية عام ١٩٤٨. حال سحب الولايات المتحدة والقوى الغربية الأخرى دعمها لدولة ألمانيا الغربية الناشئة في ذلك الوقت، كان الاتحاد السوفياتي سيسارع إلى ملء الفراغ. ويسود اعتقاد في طهران بأن إدارة أوباما ليست ملتزمة تجاه العراق اليوم بقدر التزام إدارة ترومان تجاه ألمانيا الغربية عام ١٩٤٨. وعليه، تتهيأ إيران بقوة للتحرك وسد الفراغ.

الملاحظ أن إيران تتقدم على جبهات مختلفة، فعلى مدار السنوات الخمس الماضية، انتشرت في العراق مئات الشركات التي تعمل بمثابة واجهة وتعتمد على أموال إيرانية. بل وتسببت «الاستثمارات» في ظهور فقاعة بمجال العقارات بمدن مثل النجف وكربلاء. في البصرة، تشير تقارير إلى أن أكثر من ٧٠٪ من جميع التصاريح التجارية الجديدة عام ٢٠٠٨ تخص شركات إيرانية. كما تلقت جماعات مسلحة تحظى برعاية وسيطرة إيران، بما في ذلك ما يطلق عليه «جيش المهدي»، أسلحة جديدة وتدريبا على الحروب داخل المدن. واستقر الآلاف من عملاء الاستخبارات الإيرانية في العراق بعد دخولهم إلى البلاد، بجانب ما يقرب من ستة ملايين حاج منذ عام ٢٠٠٣. حتى الآن، فشلت طهران في السيطرة على «الحوزة» ذات الأهمية الحيوية في النجف، حيث يعمل عدد من كبار رجال الدين بقيادة آية الله العظمى علي محمد السيستاني كحماة للسيادة العراقية.

ومع ذلك، تعمد طهران إلى تدريب وتعزيز جيل جديد من رجال الدين من أجل العراق، بينهم مقتدى الصدر الذي يحضر دورة في قم حاليا على أمل الحصول على

لقب آية الله في غضون سنوات. على الجبهة السياسية، تحاول إيران التخلص من رئيس الوزراء نوري المالكي وتعزيز كتلة شيعية طائفية في الانتخابات العامة المقررة في يناير (كانون الثاني) ٢٠١٠. إذا فشل ذلك، يكمن البديل في الحيلولة دون إجراء الانتخابات.

من الممكن أن يخلق ذلك وضعا جديدا يمكن في إطاره جمع المحافظات الثماني الرئيسة التي يغلب عليها الشيعة معا تحت مسمى الفيدرالية ومظلة إيرانية. وبالفعل، يجري تقسيم النخبة السياسية العراقية حاليا بين «حزب إيران» ومؤيدي عراق مستقل. وقد أثارت سياسية المغامرة التي يتبعها الملالي تجاه العراق انتقادات من داخل إيران، بما في ذلك بعض المحللين الرسميين للسياسات الخارجية. ويرى هذا الفريق انه من خلال محاولة الهيمنة على العراق، ربما تبتلع إيران ذلك أكثر مما يمكنها هضمه، خاصة أن مصالح إيران ذاتها تتطلب وجود عراق سلمي يجري التشارك في السلطة في إطاره بين مجتمعات عرقية وطائفية متنوعة، بما يكفل استقرار البلاد. أما المخطط العدائي الراهن الذي يسعى وراءه الملالي فلن يتمخض سوى عن ألم لكل من إيران والعراق.

شبكة البصرة

تدهور وضع حقوق الإنسان في إيران

استمرار انتهاكات حقوق الإنسان في إيران بعد مرور ٣٠ عاماً على الثورة الإسلامية

منظمة العفو الدولية

قبل ثلاثين عاماً، أدى تغيير الحكم في إيران إلى تغيير المشهد في الشرق الأوسط. وأدت الحكومة التي تولت السلطة في ١٠ فبراير/شباط ١٩٧٩ إلى خلق أول جمهورية إسلامية في العالم.

وقد أُقيمت جمهورية إيران الإسلامية عقب إجراء استفتاء على مستوى البلاد بأسرها في أبريل/ نيسان ١٩٧٩. وفي ديسمبر/كانون الأول ١٩٧٩ أُجري استفتاء آخر أقرَّ الدستور وأكد على أن آية الله خميني هو المرشد الأعلى لجمهورية إيران الإسلامية.

واعتُبرت الحكومات السابقة التي عيَّنها الشاه السابق محمد رضا بهلوي فاسدة ومسؤولة عن ارتكاب انتهاكات فاحشة لحقوق الإنسان. وكان آية الله خميني قد وعد بأن جميع الإيرانيين سيكونون أحراراً، بيد أن السنوات الثلاثين الماضية اتسمت باستمرار انتهاكات حقوق الإنسان.

لقد تقلص حجم الانتهاكات القاسية التي اتسمت بها السنوات الأولى للجمهورية الإسلامية مع مرور الزمن ، ولكن أوضاع حقوق الإنسان اليوم لا تزال متردية. وقد نَمت آمال بتحقيق تحسن مستدام في فترة الإصلاح تحت قيادة الرئيس خاتمي (١٩٧٩-٢٠٠٥)، التي شهدت بعض التخفيف للقيود المفروضة على حرية التعبير، ولكن تلك الآمال خابت بشكل ثابت منذ انتخاب الرئيس محمود أحمدي نجاد في عام ٢٠٠٥.

وبعد مرور أربع سنوات، وقبل إجراء إنتخابات رئاسية جديدة في وقت لاحق من هذا العام، فإن ممارسات الإفلات من العقاب والتعذيب وغيرها من ضروب إساءة المعاملة، بالإضافة إلى إستخدام عقوبة الإعدام، لاتزال متفشية.

وما زالت بعض قطاعات المجتمع- ومنها الأقليات الإثنية- تتعرض للتمييز على نطاق واسع، بينما أصبحت أوضاع الجماعات الأخرى- ولا سيما بعض الأقليات الدينية- أكثر سوءاً تحت حكم الرئيس الحالي.

ويواجه الأشخاص الذين يُنظر إليهم على أنهم يخالفون السياسات الرسمية المعلنة أو غير المعلنة قيوداً قاسية على حقوقهم في حرية العقيدة والتعبير والاشتراك في الجمعيات والتجمع. ولاتزال النساء يتعرضن للتمييز في القانون والممارسة، ويتفشى الإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع.

ففي الأشهر الثلاثة الأخيرة وحدها، تلقت منظمة العفو الدولية تقارير حول وقوع موجات من الاعتقالات التعسفية والمضايقة الموجهة بشكل خاص ضد أفراد الأقليات الدينية والعرقية في إيران والطلبة والنقابيين وناشطات حقوق المرأة.

إن منظمة العفو الدولية على علم بالاعتقالات التعسفية أو غيرها من التدابير القمعية التي طالت ٢٢٠ شخصاً. وإن العديد من المقبوض عليهم، إن لم يكونوا جميعاً، عرضة لخطر التعذيب أو غيره من ضروب إساءة المعاملة. وحُكم بالإعدام على أشخاص آخرين كانوا قد اعتُقلوا قبل هذه الفترة.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد تم إغلاق العديد من الصحف وتقييد الوصول إلى مواقع على الشبكة الدولية، يتصل بعضها بحقوق الإنسان أو تديرها محطات دولية. وتهدف هذه التدابير، جزئياً، إلى خنق الحوار وإسكات منتقدي السلطات استباقاً للانتخابات الرئاسية القادمة في يونيو/حزيران ٢٠٠٩.

وما فتئت منظمة العفو الدولية توثّق انتهاكات حقوق الإنسان في إيران منذ منتصف الستينيات من القرن المنصرم. بيد أنه لم يُسمح لممثلي المنظمة بزيارة إيران لإجراء تحقيقات مباشرة في أوضاع حقوق الإنسان، بعد الثورة الإسلامية بوقت قصير.

وقال مالكوم سمارت، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة العفو الدولية، إنه "بعد مرور ثلاثين عاماً، ظل بعض أسوأ الانتهاكات التي ارتُكبت في عهد

الشاه- كالتعذيب والإعدام وقمع المعارضة الشرعية- يتكرر في إيران اليوم على الرغم من الجهود التي يبذلها مجتمع المدافعين عن حقوق الإنسان المتنامي والباسل في البلاد. وقد آن الأوان كي تتقيد السلطات الإيرانية بالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان."

٩فبراير ٢٠٠٩

إيران: استمرار انتهاكات حقوق الإنسان بلا هوادة

منظمة العفو الدولية

تشعر منظمة العفو الدولية بالقلق العميق إزاء استمرار انتهاكات حقوق الإنسان في إيران، ومن بينها القبض مؤخراً على عدد من المدافعين عن حقوق الإنسان وارتفاع معدلات الإعدامات، بما في ذلك ما أكدته السلطات من تنفيذ حكم بالإعدام رجماً بالحجارة للمرة الأولى منذ الإعلان عن وقف العمل بأسلوب الرجم في عام ٢٠٠٢.

وتجدد المنظمة دعوتها للسلطات الإيرانية من أجل التقيّد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، وضمان عدم اعتقال أي شخص بسبب ممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير أو حرية تكوين الجمعيات، ووقف تنفيذ جميع أحكام الإعدام فوراً واتخاذ خطوات تكفل إلغاء عقوبة الإعدام من القانون الإيراني.

اعتقال مدافعين عن حقوق الإنسان

أُلقي القبض، في وقت سابق من الشهر الجاري، على اثنين من الصحفيين الأكراد الإيرانيين، وهما من المدافعين عن حقوق الإنسان. ففي ١ يوليو/تموز، اعتُقل محمد صادق كبودوند، رئيس "المنظمة الكردية لحقوق الإنسان"، من محل عمله في طهران على أيدي ضباط أمن يرتدون الملابس المدنية. وكان كبودوند يواجه حكماً بالسجن لمدة عام بسبب مقالات نشرها في صحيفة "رسالة شعب كردستان"، وهي محظورة الآن، ولكن لم يتضح ما إذا كان هذا هو السبب في اعتقاله مؤخراً.

وفي ٩ يوليو/تموز، أو نحو ذلك، أُلقي القبض على جلال قوامي، عضو مجلس إدارة "المنظمة الكردية لحقوق الإنسان وهو صحفي سابق في صحيفة "رسالة شعب كردستان" وعضو في هيئة تحرير صحيفة "وجهة نظر" الأسبوعية التي تصدر باللغتين الكردية والفارسية. وجاء اعتقاله بعد استدعائه للمثول أمام محكمة الثورة في سنانداج. وكانت الدائرة الأولى في محكمة الثورة في سنانداج قد حكمت عليه من قبل بالسجن ثلاث سنوات بتهمة تنظيم مظاهرة، في يوليو/تموز ٢٠٠٥، احتجاجاً

على مقتل شوان قادري، وهو من الأقلية الكردية، على أيدي قوات الأمن. وقد تقدم باستئناف للطعن في الحكم الصادر ضده، ولكن الاستئناف رُفض، حسبما ورد، وإن كان هذا القرار لم يُبلغ لجلال قوامي ولا لمحاميه قبل القبض على جلال قوامي.

وربما يكون عرضةً للاعتقال أيضاً سعيد سعدي، وهو صحفي كردي آخر صدر ضده حكم بالسجن لمدة عامين ونصف العام في القضية نفسها.

اعتقال طلاب وآخرين في الذكرى السنوية لمظاهرات "١٨ تير" الطلابية

أُلقي القبض على ١٦ طالباً يوم ٩ يوليو/تموز، الذي يوافق ١٨ تير بالتقويم الإيراني، وهو الذكرى السنوية الثامنة للمظاهرات الطلابية التي اندلعت في عام ١٩٩٩ وأخمدتها قوات الأمن باستخدام العنف.

فقد قُبض على بهاره هدايت، رئيسة اللجنة النسائية في "مكتب تعزيز الوحدة"، وهي هيئة طلابية، مع خمسة آخرين من أعضاء المجلس المركزي للمكتب وهم: محمد هاشمي؛ وعلي نيكو نسبتي؛ ومهدي عرب شاهي؛ وحنيف يزداني؛ وعلي وفاقي، وذلك من أمام جامعة الأمير الكبير التقنية، حيث كانوا في ذلك الوقت ينظمون مظاهرة احتجاجاً على استمرار اعتقال ثمانية طلاب آخرين قُبض عليهم في مايو/أيار ويونيو/حزيران ٢٠٠٧ بسبب نشر مقالات اعتُبر أنها تمثل إساءة للإسلام. وقد أنكر الثمانية أية صلة لهم بالمقالات.

كما قُبض على ١٠ أشخاص آخرين في مقر "جمعية الخريجين في إيران" وهي منبثقة عن "مكتب تعزيز الوحدة". وأفادت الأنباء أن من بين الذين قُبض عليهم بعض أعضاء الجمعية بالإضافة إلى والدة محمد هاشمي، التي كانت قد حضرت للمقر للاستعلام عن ابنها. وقام المسؤولون الذين نفذوا عملية القبض بإطلاق أعيرة نارية في الهواء ومصادرة أجهزة حاسوب ومستندات قبل إغلاق المقر بالشمع، حسبما ورد.

وقد أكد علي رضا جمشيدي، المتحدث باسم القضاء الإيراني، نبأ القبض على الأشخاص الستة عشر، وقال: "إنهم في السجن، والتحقيقات جارية بخصوص مشاركتهم في تجمع غير قانوني وفي أنشطة مناهضة للأمن".

استهداف نقابيين

استهدفت السلطات بعض النقابيين أيضاً. ففي حوالي الساعة السابعة من مساء يوم ١٠ يوليو/تموز، قام أشخاص يرتدون ملابس مدنية بدفع منصور أوصانلو، رئيس "اتحاد عمال شركة الحافلات في طهران والضواحي"، وهو اتحاد غير مرخص له، في إحدى السيارات كما اعتدوا عليه بالضرب. وفي ١٢ يوليو/تموز، وردت أنباء تفيد بأنه محتجز في القسم ٢٠٩ في سجن إفين في طهران. وكان منصور أوصانلو قد أمضى ثمانية أشهر رهن الاعتقال، خلال الفترة من ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٥ إلى أغسطس/آب ٢٠٠٦، بالإضافة إلى شهر آخر، من نوفمبر/تشرين الثاني إلى ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٦، وذلك بسبب أنشطته النقابية. وكان قد سافر مؤخراً إلى أوروبا لحشد تأييد دولي لحركة النقابات العمالية المستقلة في إيران.

المدافعات عن حقوق الإنسان

ما برحت المدافعات عن حقوق الإنسان يواجهن أعمالاً انتقامية بسبب أنشطتهن المطالبة بوضع حد للقوانين التي تنطوي على التمييز ضد المرأة. وقد صدرت مؤخراً أحكام على ثلاث نساء أخريات على الأقل بتهمة المشاركة في مظاهرة في يونيو/حزيران ٢٠٠٦ للمطالبة بإصلاح التشريعات الإيرانية التي تنطوي على التمييز.

فقد حُكم على ديلارام علي بالسجن ٣٤ شهراً وبالجلد ١٠ جلدات بعد إدانتها بتهم "المشاركة في تجمع غير قانوني"، و"ترويج دعاية مناهضة للنظام"، و"الإخلال بالنظام والسلم العام". كما حُكم على علية أغدام دوست بالسجن ثلاث سنوات وأربعة شهور وبالجلد ٢٠ جلدة، حسبما ورد. ويُعتقد أن الاثنتان ما زالتا مطلقتي السراح في انتظار الفصل في دعاوى الاستئناف المقدمة منهما.

وفي ٧ يوليو/تموز، أو نحو ذلك، حُكم على نسيم سلطان بيغي، وهي من الناشطات النسائيات، بالسجن لمدة عامين، مع وقف تنفيذ الحكم لمدة خمسة أعوام، بتهمة "المشاركة في مظاهرة غير قانونية".

وإذا ما سُجنت النساء الثلاث، فسوف تعتبرهن منظمة العفو الدولية من سجناء الرأي، وسوف تطالب بالإفراج عنهن فوراً ودون قيد أو شرط. كما تطالب المنظمة بتخفيف أحكام الجلد فوراً، إذ ترى أن استخدام العقوبات البدنية، من قبيل الجلد، يُعد نوعاً من المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة التي تصل إلى حد التعذيب.

عمليات الإعدام

لا تزال إيران من الدول التي يوجد بها واحد من أعلى معدلات الإعدامات في العالم. وقد سجلت منظمة العفو الدولية إعدام ما لا يقل عن ١٢٠ شخصاً منذ مطلع عام ٢٠٠٧، وهو ما يشير إلى أن عدد من سيُعدمون بحلول نهاية العام قد يتجاوز العدد الذي سجلته منظمة العفو الدولية في عام ٢٠٠٦، وهو ١٧٧ شخصاً.

وكان من أحدث ضحايا استخدام عقوبة الإعدام على أيدي السلطات الإيرانية اثنان من الجناة الأحداث، اللذين ارتكبا الجرائم المنسوبة لهما وهما دون سن الثامنة عشرة، بالإضافة إلى رجل أُعدم رجماً بالحجارة. فقد أُعدم الحدثان محمد موسوي في إبريل/نيسان، وسعيد قنبار زاهي، في مايو/أيار، في مخالفة صريحة للقانون الدولي، الذي يقضي بعدم جواز تنفيذ حكم الإعدام في أي شخص عقاباً على جريمة ارتكبها وهو دون سن الثامنة عشرة.

وفي ٥ يوليو/تموز، نُفذ حكم الإعدام رجماً في جعفر كياني، في قرية أغشي كند، بالقرب من طاكيستان في ولاية قزوين، وذلك بالرغم من القرار الذي أصدره رئيس القضاء في عام ٢٠٠٢ بوقف استخدام أسلوب الرجم، وبالرغم من الأمر الذي صدر في قضية كياني بوقف الإعدام. وقد أكد المتحدث باسم القضاء الإيراني، علي رضا جمشيدي، يوم ١٠ يوليو/تموز نبأ تنفيذ حكم الإعدام رجماً، حيث قال إنه نُفذ لأن الحكم نهائي ولأن القضاة في إيران مستقلون. وهذه هي المرة الأولى التي يُؤكد فيها تنفيذ حكم الرجم منذ قرار وقف التنفيذ، وإن كانت قد وردت أنباء عن إعدام رجل وامرأة رجماً في مشهد، في مايو/أيار ٢٠٠٦. وهناك مخاوف عميقة من أن مكرمة إبراهيمي، وهي امرأة حُكم عليها في القضية نفسها، قد تواجه نفس المصير ما لم

يتدخل رئيس القضاء الإيراني فوراً. وفي ١١ يوليو/تموز، نقلت وكالة الأنباء الطلابية الإسلامية عن أحد مسؤولي القضاء قوله بأن المحكمة التأديبية للقضاة تباشر التحقيق في مسلك القاضي في تلك القضية.

وقال المتحدث باسم القضاء إن هناك ٢٠ شخصاً آخرين سوف يُنفذ فيهم حكم الإعدام خلال الأيام القادمة، إثر إدانتهم بجرائم من قبيل "الاغتصاب المتكرر، واللواط، والاعتداء العنيف".

وإذا كانت منظمة العفو الدولية تقر بحق الحكومات في أن تقدم المشتبه في ارتكابهم جرائم خطيرة إلى ساحة العدالة، فإنها تعارض عقوبة الإعدام في كل الحالات، باعتبارها انتهاكاً للحق في الحياة، فضلاً عن أنها أقصى أشكال العقوبات القاسية واللاإنسانية والمهينة.

ولا تتوفر لدى المنظمة تفاصيل عن الأشخاص الذي قال المتحدث باسم القضاء إن إعدامهم وشيك، ولكنها تناشد السلطات الإيرانية وقف تنفيذ الإعدام وتخفيف جميع أحكام الإعدام الصادرة ضدهم. كما تعارض المنظمة تجريم العلاقات الجنسية التي تتم بالتراضي بين البالغين بصورة غير علنية، ومن ثم تهيب بالسلطات الإيرانية أن تعيد النظر في تشريعاتها لإلغاء تجريم هذه الأفعال، وإن كانت المنظمة لم تتلق أية أدلة على أن أياً من الأشخاص العشرين الذين يتهددهم خطر الإعدام قد أُدين فقط بسبب علاقات جنسية تمت بالتراضي.

رقم الوثيقة ١٣/٠٨٥/٢٠٠٧

١٣ يوليو/تموز ٢٠٠٧

من يدافع عن حقوق الإنسان في إيران؟

حمزة عليان

شيرين عبادي فتحت ملف حقوق الإنسان في إيران من جديد... وهو بالأساس لم يغلق لكن اسم «شيرين» أعطاه زخما وبعدا سياسيا لاعتبارات تتعلق أولا بكون «عبادي» أول امرأة إيرانية تنال جائزة نوبل للسلام العام ٢٠٠٣ وبالتالي تحظى بسمعة دولية سرعان ما تحرك الجهات ذات العلاقة، وثانيا لأن ملف حقوق الإنسان بإيران موضوع على الأجندة السياسية للدول الغربية وخصوصا الأجندة الأميركية التي «تشتبك» معها على عدد من الجبهات.

القول إن حقوق الإنسان يستخدم في الصراعات السياسية ويزج به في إطار المواجهات القائمة بين أميركا ودول غير صديقة لها بات أمرا مكشوفا ومفضوحا، فهي تفتح المجهر والأعين على حقوق الإنسان في إيران على سبيل المثال وتغلقه عند غيرها، أي بحسب درجة العلاقة والمصلحة ومستواها وهذا ما يؤخذ على السياسة الأميركية الخارجية أنها غير حيادية بالمرة بالتعامل في هذا الموضوع مع الدول التي تنتهك بها حرية وحقوق الإنسان.

إقفال مقر «مركز المدافعين عن حقوق الإنسان» الذي تديره «عبادي» من قبل الشرطة وتحت تبريرات واهية قضى على الأمل بوجود منظمات غير حكومية ومستقلة تدافع عن حقوق الإنسان في إيران، وتجعل من الصعب معرفة ما يجري في الداخل سوى ما يخرج من أخبار عن طريق وسائل الإعلام الرسمية والحكومية أو بـ«التهريب» وهو محل شك وغالبا لا يحظى بالمصداقية.

من الموضوعات المثارة في مجال الحريات والمنتقدة في المحافل الدولية هو: «إضطهاد الأقليات الدينية» و«فرض قيود على الصحافة والإعلام» و«قوانين مجحفة بحق المرأة» و«قضايا المعارضين السياسيين».

هذه عناوين يجري الحديث بشأنها بين وقت وآخر سواء من خلال تقارير وزارة الخارجية الأميركية أو بلدان الاتحاد الأوروبي أو المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان وبأتت

مادة دسمة في وسائل الإعلام، فكلما أطبق النظام إجراءاته المشددة وأغلق منافذ التعبير كلما أغرى المنظمات الدولية بالعمل على كشفها وفضحها وإدانتها.

ثمة حقيقة في هذا الشأن، وهي انعدام الثقة بين النظام والأطراف الأخرى، فالنظام لديه ريبة عالية من أن المشتغلين بحقوق الإنسان يقف وراءهم جماعات ودول تعمل على استغلالهم وتوجيه السهام لها من خلالهم وهذا ما يدفع بالقائمين على السلطة الحاكمة بوضع «سدود وبلوكات» بوجههم وبتقييد أنشطتهم بل ومصادرتها واعتقال من يقوم بها.

بالطبع هذا تبرير من قبل السلطة القائمة وهو تبرير لا يلغي الواقع المر للانتهاكات التي تتعرض إليها المجموعات العربية والأقليات والمرأة والصحافة وغيرها.

الواقع المر أن إيران لم تسجل نشاطات واقعية متقدمة لحقوق الإنسان بعد قيام الثورة الإسلامية. فما كان يجري قبل العام ١٩٧٩ أثناء حكم الشاه والذي شهد عمليات التعذيب وممارسة أبشع أنواع الاضطهاد للمعارضة يندى له الجبين وما حصل في الثلاثين السنة الأخيرة مازال دون المقبول وفق المعايير الدولية السائدة... لكن طوال العقود الثلاثة الماضية أخذت الدول الغربية وخاصة واشنطن على عاتقها مهمة الدفاع عن حقوق الإنسان في إيران، فيما كان النظام يرفض الاعتراف بوجود انتهاكات، بل بادر بتأسيس «منظمة الدفاع عن حقوق الإنسان الإسلامية» ومن قبل رئيس السلطة القضائية آنذاك آية الله محمد يزدي عرفت بدفاعها عن النظام ومراقبة عدم انتهاك حقوق الإنسان وإن أنيطت بها مهمة إصدار بيانات لانتهاك حقوق الإنسان في الدول الغربية وتحديدا الدول التي تدين انتهاك حقوق الإنسان في إيران! ويبدو أن الدور الذي رسم لها يصب في خدمة السلطة ويعمل على «إحباط المزاعم المغرضة والمطروحة في مجال حقوق الإنسان في إيران» مقابل إشاعة ثقافة حقوق الإنسان في الإسلام.

العام ١٩٩٧ وبعد مجيء محمد خاتمي لسدة الرئاسة توقع الكثيرون انتعاش نشاط حقوق الإنسان واستطاع الإصلاحيون تشكيل منظمات ومراكز مدنية للدفاع عن حقوق المواطنين ونجم عن ذلك تشكيل مجموعتين الأولى: منظمة «الدفاع عن حقوق السجناء السياسيين» وترأسها عماد الدين باقي الذي وبدلا من السماح له بالدفاع عن

حقوق السجناء السياسيين تم اعتقاله بواسطة السلطة القضائية وحكم عليه بالسجن ٧ أعوام بتهمة التآمر على النظام والإدلاء بتصريحات ضد قادته والثانية هي «مركز المدافعين عن حقوق الإنسان» بإشراف مجموعة من المحامين مثل شيرين عبادي وكريم لاهيجي حيث عرفت إعلاميا وسياسيا بالدفاع عن «السجناء السياسيين والجامعيين والإعلاميين والصحافيين ومسئولي وأعضاء اتحادات عمالية ومهنية».

الحكومة الإيرانية وفي فترة الرئيس أحمدي نجاد نفت أن يكون هناك أي سجين سياسي واعتبرت السجناء السياسيين والجامعيين والصحافيين أنهم «عملاء للأجانب»!

الواقع أن معظم المنظمات الفاعلة في مجال حقوق الإنسان في إيران تعمل من الخارج وهذا ما يطرح السؤال عن «حياديتها » من عدمه من وجهة نظر النظام وفي نفس الوقت يكشف هشاشة الحديث وهزالة الدفاع عن موقف الحكومات تجاه حقوق الإنسان بعدما أغلقت كل الأبواب على الجمعيات المحايدة والمستقلة وفرضت عليها قيودا صارمة بالتحرك ولم يعد أمامها من خيارات سوى اللجوء إلى عواصم تؤمن بهذه الحقوق أو قد تستغلها لمصالحها.

ومن أبرز المنظمات الناشطة في حقوق الإنسان بإيران والعاملة بالخارج هي:

- منظمة الدفاع عن حقوق الإنسان في إيران (مركزها بأميركا).
- منظمة الدفاع عن حقوق الأكراد الإيرانيين (مركزها في أوروبا و شمال العراق).
- منظمة الدفاع عن العرب في إقليم خوزستان (مركزها في النرويج وبريطانيا والسويد).
- منظمة الدفاع عن حقوق البلوش في إيران (مركزها في لندن وإسلام آباد).
- منظمة الدفاع عن الأتراك الإيرانيين (مركزها تركيا وجمهورية أذربيجان).
- منظمة الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان في إيران (لها عدة مراكز في ألمانيا والنمسا وفرنسا والسويد وأميركا).

مواثيق وقوانين هذه المنظمات تعمل على الدفاع عن الحرية والديمقراطية وحقوق الأقليات الدينية والقومية والسجناء والسياسيين وحتى أصحاب الشذوذ الجنسي»! ورفض اعتقال وسجن المتهمين قبل محاكمتهم بحضور محامين لكنها متهمة من قبل النظام بأنها أداة لدى الأنظمة التي تعمل في أراضيها وتنفذ أجندات سياسية لتلك الدول!

الدستور الإيراني يضمن حقوقا متساوية للنساء والأقليات وهذا ما يشجع عددا من الإصلاحيين ورجال الدين والمراجع الكبرى على التمسك بممارسة حرية التعبير في الرأي تحت هذا السقف وإن تعرضوا للاعتقال أو المداهمة أو الحجب أو الإقامة الجبرية بحجة الاختلاف بمسائل فقهية لا ترضي النظام ولا تسايره.

شيء آخر المراقبون الدوليون يأخذون على الحكومات الإيرانية عدم تطبيق كل المواد التي ينص عليها الدستور فعلى سبيل المثال لم تلتزم بتعليم اللغة الأم للقوميات غير اللغة الفارسية وهذا منافٍ في صراحة لتلك الحقوق.

الرئيس الإيراني أحمدي نجاد أوضح أكثر من مرة موقف بلاده من الانتقادات الموجهة بعدم مراعاة حقوق الإنسان وتقارير الدول الغربية وهو موقف لا يحتاج إلى تعليق فهو يلخص السياسة المتبعة في هذا الشأن حيث قال «هؤلاء هم أعداؤنا ويتحدثون عادة بهذا الشكل، غير أن التعامل المزدوج الذي يمارسونه لا يخص إيران فقط وإنما يعد أداة لممارسة الضغوط السياسية على الدول المستقلة، توجد حاليا في أوروبا سجون خفية ويعد هذا الأمر مؤسفا بحسب معايير حقوق البشر».

وبدوره ردّ رئيس البرلمان علي لاريجاني على مناشدة الاتحاد الأوروبي في شهر مايو/ أيار ٢٠٠٨ باعتماد سياسات لتحسين أوضاع حقوق الإنسان بإيران «إن الإسلام يوصينا بمراعاة حقوق الإنسان ولسنا في حاجة إلى نصائح البرلمان الأوروبي» وتلك هي الصورة القائمة.

صحيفة الوسط

العدد : ٢٣٥٠ | الأربعاء ١١ فبراير ٢٠٠٩م

مفوضة حقوق الإنسان تشعر بالقلق من القمع الشديد في إيران

ستيفاني نبيهاي

جنيف (رويترز) - عبرت المفوضة السامية لحقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة نافي بيلاي يوم الثلاثاء عن قلقها من استخدام إيران للمزيد من مظاهر القوة لقمع الاحتجاجات ودعت الجمهورية الاسلامية الى احترام حق انصار المعارضة في الاحتجاج. وقالت بيلاي لرويترز إن "قمع الاحتجاجات يتصاعد ويصبح أكثر خطورة." وقالت ايضا ان مسؤولا ايرانيا بارزا لحقوق الانسان طلب عقد اجتماع معها تحدد موعده يوم الثلاثاء لكنه عاد وألغاه.

وقالت "نشعر بعجز حقيقي عندما تكون الدولة مغلقة وايران احدى هذه الدول. ونكون في موقف دفاعي لدرجة كبيرة عندما نثير مثل هذه القضايا لكننا سنواصل اثارتها." وقال مسؤول قضائي ايراني يوم الثلاثاء ان ايران "لن تتهاون" مع احتجاجات المعارضة التي تعتبر تهديدا للأمن القومي.

وكانت مظاهرة حاشدة يوم الاثنين لإحياء ذكرى مقتل ثلاثة طلاب أثناء حكم الشاه قد شهدت أحداث عنف عندما اشتبك طلاب مع قوات الأمن المسلحة بالهراوات والغاز المسيل للدموع في أكبر احتجاجات ضد الحكومة منذ شهور. وتعد هذه الاحتجاجات عرضا جديدا للقوة في اعقاب المظاهرات التي خرجت الى الشوارع عقب اعادة انتخاب أحمدي نجاد في انتخابات تقول المعارضة انه شابها التزوير. وألقي القبض على عشرات الاشخاص واصيب عدد من الاشخاص في مظاهرات جرت في مدن ايرانية مختلفة يوم الاثنين.

وكانت الاحتجاجات في طهران يوم الإثنين أصغر من تلك التي أعقبت الانتخابات لكن الاجواء بدت أكثر توترا اذ ردد المحتجون شعارات ضد المؤسسة الدينية ولم يكتفوا بانتقاد اعادة انتخاب أحمدي نجاد.

وقالت بيلاي في مؤتمر صحفي عقد في وقت سابق انها اثارت في الشهور الاخيرة بواعث قلقها مع السفير الايراني لدى الامم المتحدة في جنيف وبعثت برسالة مكتوبة الى ايران "تدعو فيها الى احترام حق الاحتجاج."

وقالت بيلاي وهي قاضية سابقة في جنوب افريقيا وفي محكمة جرائم الحرب الدولية انها تقوم بمراجعة نزاهة المحاكمات التي اجريت للاشخاص الذين اعتقلوا في اعمال العنف التي اعقبت الانتخابات والتي صدرت فيها احكام بالاعدام وبالسجن لمدد طويلة.

الرأي

٨-١٢-٢٠٠٩

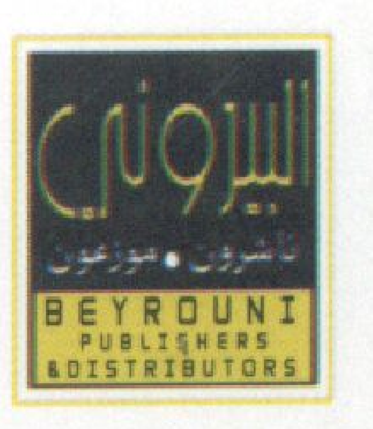
الخطر الإيراني وهم أم حقيقة

د. أحمد أبو مطر

هذا الكتاب:

ينطلق هذا الكتاب من خلفية من المهم للقارىء التركيز عليها قبل البدء بالقراءة، وهي أنّ نقد أي نظام لا يعني نقد الشعب الذي ينتمي له ذلك النظام، فغالبية الشعوب في الشرق الأوسط ومنها إيران توجد هوة شاسعة بينها وبين شعوبها. وهذا الكتاب يقدم دراسات موثقة لكتاب عرب من مختلف الجنسيات وكتاب إيرانيين أيضا ، يستعرضون رؤاهم للخطر الذي يمثله نظام الملالي في إيران خاصة على الجوار العربي، ويكفي استعراض وضع حقوق الإنسان في داخل إيران حيث أعلى مستوى إعدامات في العالم، ونسبة عالية منها ضد منتسبي القومية العربية من عرب الأحواز المحتله بلادهم منذ عام ١٩٢٥ ، وأعقب ذلك احتلال الجزر الإماراتية العربية الثلاث منذ عام ١٩٧١ . ويكفي التذكير بتصريح جديد ل " علي يونسي " مستشار الرئيس الإيراني روحاني للشؤون الدنية حيث قال حرفيا: إنّ إيران عادت إلى وضع الإمبراطورية كما كانت طوال تاريخها، والعراق بات عاصمة لهذه الامبراطورية ". لذلك فنرجو من القارىء لهذا الكتاب أن يقرأ كافة الدراسات ثم يسأل نفسه: هل الخطر الإيراني على الجوار العربي حقيقة كما يعتقد ويوثق المشاركون في الكتاب أم مجرد وهم ؟.


ISBN 978-9957-568-09-7



شركة دار البيروني للنشر والتوزيع

الأردن - عمان - وسط البلد - شارع السلط - بناية رقم (٢٣)

ص.ب: ١٨٢٢١٢ عمان ١١١١٨ - تليفاكس: ٠٠٩٦٢٦٤٦٥١٠٠٤+

Email:beyrouni.publisher@gmail.com